

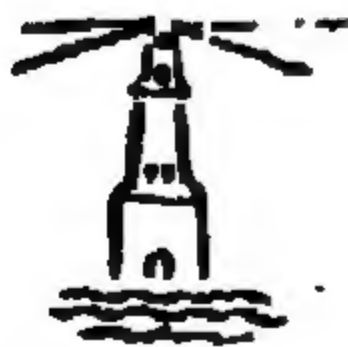
المكتبة  
الاجتماعية

## التغير الاجتماعي والنخطيط

دكتور محمد عايط غيث

أستاذ عام الاجتماع المساعد  
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٦٦



دار المعارف







# التغير الاجتماعي والنخطيط

تأليف

دكتور محمد عايط غيث

أستاذ عام الاجتماع المساعد  
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

الطبعة الثانية

١٩٦٦



دار المعارف



کتابخانه و اسناد ملی ۳۳۱۹۱ اسکندریه

# بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة

لا حظ ~~كثير~~ من المفكرين في كل مراحل التاريخ الإنساني تطور المجتمع ، وصوره بصور مختلفة . وقيموه على أساس ظروف كل عصر ، وظهرت من أجل نزعات مختلفة تتردد بين التفاؤل والتشاؤم . وعندما تقدمت العلوم الطبيعية وظهرت نتائجها المفيدة للإنسان ، حاول الباحثون في شؤون المجتمع الإنساني أن يحددوا تطور الإنسان من خلال تطور تفكيره ، فاجتهدوا في وضع قوانين لهذا التطور تحدد نمط التفكير وأسلوب العمل في كل مرحلة مر عليها الإنسان . وكانت هذه المحاولات أول مظهر لإدراك أهمية تطور المجتمع الإنساني في فهم التاريخ والتنبؤ بالمستقبل .

وقد كان إدراك التطور في الحياة الاجتماعية تحولا كبيرا من النظرة القدرية أو الاستاتيكية إلى النظرة التغيرية أو الدينامية ، أدى إلى ملاحظة التقدم أو التأخر في شؤون الإنسان والنمو المتزايد للعلاقات الاجتماعية ولعناصر التكنولوجيا وما استتبع هذا كله من تطورات جوهرية في نظم السياسة والحكم والاقتصاد والدين ، ونظرة الناس إلى الحياة .

وعندما حاول الرواد الأول لعلم الاجتماع إبراز أهمية دراسة المجتمع التفتوا

## ب -

لفتة خاصة إلى حقائق التغير فيه . ويعتبر عبد الرحمن بن خلدون من أوائل المفكرين الذين أدركوا أهمية هذه النظرة الدينامية إلى المجتمع عندما حلل حياة البدو وحياة الحضر وكشف عن التغير الذى يلحق المجتمع البدوى إذا زادت فيه الخصائص الحضرية . وكذلك فعل أوجيست كومت عند ما قسم علم الاجتماع الى قسمين : « الاستقرار الاجتماعى والتطور الاجتماعى » ونظر نظرة خاصة الى القسم الاخير باعتباره جوهر الدراسة فى هذا العلم .

وتأكدت أهمية دراسات تغير المجتمع وثقافته عندما أثبت علماء الاجتماع أن المجتمعات البدائية ليست ثابتة كما كان شائعاً ، بل إنها تتغير . ولذلك أيقن علماء الاجتماع أن تغير المجتمع حقيقة دائمة ، وإذا اختلفت المجتمعات فى هذا الصدد ، فإن الاختلاف يرجع الى سرعة التغير وتعدد العوامل المسببة لها . وقد تقدمت دراسات التغير واتخذت مكان الصدارة فى دراسة علم الاجتماع عندما تبين أن إدراك التغير فى كل موقف اجتماعى أمر جوهري لسلامة الدراسة . ولذلك يقال إن كل دراسة فى علم الاجتماع هى دراسة تغيرية فى واقع الأمر ، لأن دراسة المجتمع فى أى ناحية منه وفى أى مرحلة زمنية على مستوى « الثبات » دراسة فرضية فى المحل الأول .

وزادت أهمية الدراسات التغيرية بزيادة المخترعات والاكتشافات الاجتماعية والمادية والقفزات المذهلة التي تحدث فى مجال التكنولوجيا ، وما يترتب على هذا كله من تغيرات وتعديلات أساسية فى مجتمعات الإنسان .

إن الذى يدرس تغير المجتمع الحديث ويقارنه بالمجتمع القديم يرى فرقاً



معددة واختلافات أساسية في الأسرة والاقتصاد والحكم والقيم والعادات .  
وتزداد هذه الفروق والاختلافات كلما ازدادت قدرة الإنسان في السيطرة على  
الطبيعة وفي توجيه حياته بإرادته .

وقد تزايد الاهتمام بالتغير وخاصة في العصر الذي نعيش فيه ، عندما ظهرت  
الحاجة إلى توجيه هذا التغير لمصلحة الجماعة الإنسانية العليا ، نظراً لأن التغير  
قد يسير في اتجاهات تضر الإنسان ، أو تجعله لا يستطيع التحكم في مصيره .  
ومن هنا ظهرت الحاجة إلى التخطيط ، وتطور التخطيط فأصبح - في المجتمع  
الاشتراكي - ضرورة جتمية . ولذلك فالأمر في هذا الصدد لا يتعلق بمناقشة  
أهمية التخطيط أو ضرورته وإنما يتعلق بطريقة التخطيط . وعندما نفكر في المجتمع  
تفكيراً كلياً ، وننظر إلى أجزائه نظرة الترابط ، فإننا نصل إلى نتيجة هامة ، وهي  
أن التخطيط الاجتماعي اليوم غاية كل تخطيط .

إن مجتمعنا الذي يتغير بسرعة الآن ، في أمس الحاجة إلى دراسة عوامل التغير  
وعملياته ونتائجه فيه ، لنتمكن من التخطيط له على أسس علمية تقوم على زيادة  
قدرتنا على التنبؤ في ضوء الفلسفة الاجتماعية التي ينمو فيها التطبيق الاشتراكي .  
كما أن المخططين وواضعي السياسة الاجتماعية يجب أن يكشفوا أن الرعاية الاجتماعية  
سبيل المجتمع إلى رفاهيته ، تقوم على فلسفة في الرعاية تختلف من حيث الجوهر عن  
فلسفة الخدمة الاجتماعية الرأسمالية المولدة والنشأة ، حتى يستطيعوا تطوير مفاهيم الرعاية  
والخدمة العامة لتستقيم مع إيديولوجية مجتمعنا النامية .

والكتاب الذى أقدمه فى التغير الاجتماعى والتخطيط محاولة أولى - ولعلها الأولى من نوعها بالعربية - لفهم التغير وتوضيح معالم التخطيط . وهى محاولة متواضعة أرجو أن تستمر طالما استمر التقدم العلمى ، وسوف أكون بمقتضى لكل ملاحظة أو نقد بناء عن يعينهم الأمر .

محمود عاطف محيث

الاسكندرية - نوفمبر ١٩٦٥

# محتويات الكتاب

صفحة

## مقدمة

### (١) الفصل الأول : التفكير في تطور المجتمع

- ١ - التطور التاريخي
- ٢ - الدعائم التي قامت عليها فلسفة التاريخ
- ٣ - المذاهب الرئيسية في فلسفة التاريخ
- ٤ - فلسفة التاريخ المعاصرة ومراحل التغير الاجتماعي  
( مارت - شبنجلر - سوركين )
- ٥ - فلسفة التاريخ وعلم الاجتماع
- ٦ - التغير والتقدم

### (١٧) الفصل الثاني : دراسة التغير الاجتماعي

- ١ - التغير الاجتماعي والنظرية الاجتماعية
- ٢ - أنواع التغير الاجتماعي
- ٣ - العوامل العلية في التغير
- ٤ - التغير الاجتماعي والتغير الثقافي والتفاعل

### (٢٨) الفصل الثالث : النظريات الأساسية في التغير الاجتماعي

- ١ - الثقافة والمجتمع
- ٢ - نقد العوامل الكبرى في التغير

## الفصل الرابع: الاتصال الثقافي والتغير الاجتماعي في مجتمعات محددة (٤٣)

- ٤٤ ١ - الاتصال الثقافي
- ٥٣ ٢ - الانتشار الثقافي
- ٦٠ ٣ - تفسير التغير الاجتماعي
- ٦٥ الفصل الخامس: كيف نفسر عملية التغير

- ٦٥ ١ - العوامل الأساسية
- ٦٩ ٢ - مستويات التغير
- ٧٢ ٣ - الطابع الدوري للتغير
- ٧٥ ٤ - نسبة التغير
- ٧٧ الفصل السادس: التكنولوجيا والتغير الاجتماعي

- ٧٧ ١ - التكنولوجيا وعلم الاجتماع
- ٧٩ ٢ - كيف تؤدي التكنولوجيا إلى التغير الاجتماعي
- ٨١ ٣ - اتجاه التغير المتأثر بالتكنولوجيا
- ٨٢ ٤ - التكنولوجيا والتخلف الثقافي
- ٨٤ ٥ - آثار التغير التكنولوجي في الأسرة
- ٨٧ الفصل السابع: النتائج النظرية لدراسة التغير في نموذج محدد

- ٨٧ ١ - الفروض المبدئية
- ٩١ ٢ - تحليل مقارن لعوامل التغير
- ٩٠٨ ٣ - عوامل التغير ونتائجها في النموذج

١١٨ الفصل الثامن : التغير الاجتماعي والمشاكل الاجتماعية

١٢٠ ١ - المشاكل الاجتماعية المترتبة على التفكك

١٢١ ٢ - المشاكل الاجتماعية من وجهة نظر علم الاجتماع

١٢٢ أ - الباثولوجيا الاجتماعية

١٢٣ ب - التفكك والتنظيم

١٢٣ ج - التاريخ الطبيعي للمشكلة الاجتماعية

١٢٥ د - التخلف الثقافي

١٢٥ هـ - صراع القيم

(١٢٧) الفصل التاسع : التخطيط والتنبؤ في علم الاجتماع

١٢٧ ١ - صعوبات التنبؤ

١٣١ ٢ - العوامل المؤثرة في طبيعة التخطيط الاجتماعي ومداه

١٣٣ ٣ - النظرية الحتمية والتخطيط الاجتماعي

١٣٥ ٤ - الحرية والتخطيط

١٣٦ ٥ - التخطيط الاجتماعي والعلوم الاجتماعية

١٣٧ ٦ - التخطيط الاجتماعي غاية كل تخطيط

(١٣٩) الفصل العاشر : فلسفة التخطيط

١٤٠ ١ - التخطيط نوع متميز من التفكير

١٤١ ٢ - الوسائل الفنية في معالجة مسائل المجتمع

١٤٤ ٣ - مشكلة الحرية وانعاشها ببراحل تطور الوسائل الفنية والاجتماعية

١٤٩	<u>الفصل الحادي عشر : أسس التخطيط الاجتماعي</u>
١٤٩	١ - الثورة والتخطيط
١٥١	٢ - النظرية والتطبيق
١٥٥	٣ - طبيعة التخطيط الاجتماعي
١٥٨	٤ - مصادر وسائل التخطيط
١٥٩	٥ - المفاهيم الأساسية في التخطيط الاجتماعي
١٦١	٦ - حدود التخطيط الاجتماعي
١٦٢	٧ - منهج التخطيط الاجتماعي
١٦٣	٨ - دور البحث
١٦٦	٩ - المناقشة والاتفاق
١٦٩	١٠ - العمل الاجتماعي الحكومي والخاص
١٧١	١١ - طبيعة العمل الاجتماعي
١٧٢	١٢ - التخطيط الاجتماعي والاصلاح الاجتماعي
(١٧٥)	<u>الفصل الثاني عشر : تخطيط المدينة الحديثة</u>
١٧٨	١ - إجراءات التخطيط الحضري
١٨٠	٢ - الإسكان وتخطيط المدينة
١٨٢	٣ - الترفيه وتخطيط المدينة
١٨٤	٤ - التخطيط والحكم المحلي
١٨٧	مراجع مختارة



# الفصل الأول

## التفكير في تطور المجتمع

في أعقاب الحرب العالمية الأولى حدثت في كثير من بلاد العالم عدة تغيرات هامة . وظهر هذا التغير بوجه خاص في نظم هذه البلاد السياسية وبنائها الطبقي وأنساقها الاقتصادية فضلا عن تغير طريقة الناس في الحياة . وبعبارة أخرى تغيرت العلاقات الأساسية التي تربط الانسان . وسوف نرى فيما بعد أن المجتمع المعاصر يبدو في حالة من عدم الاستقرار . والتاريخ من ناحية أخرى يشهد بأن القابلية للتغير صفة أساسية من صفات المجتمعات جميعا . ومنهما كان الموضع الذي ندرسه فأننا لا نجد موضوعا يتغير بسرعة مثل الأعمال التي يقوم بها الانسان وعلى الأخص البناء الاجتماعي الذي يشيده . ومن بين العلوم التي ندرسها لا نجد سوى الاجتماع الذي يعتمد على المضمون التاريخي المتغير ، ذلك لأن عالم الفلك وعالم الطبيعة وحتى البيولوجي لا يعتمدون على مضمون متغير بل تقوم دراستهم جميعا على مواد لم تتغير منذ أن بدأ البحث في علومهم حولها حتي الآن : ونستطيع ندرك مدى الصعوبة التي تواجه عالم الاجتماع في دراسة للمجتمع من أن الموضوعات التي يهتم بها تتغير حتي في أثناء دراسته لما بينا نجد علم النفس المتصل إلى حد كبير بعلم الاجتماع لا يواجه نفس الصعوبة ، لأن الطبيعة البشرية التي تشكل جوهر دراسته لا تتغير ولم تتغير في نواح هامة منها منذ آلاف السنين . ومن أجل ذلك فإن علم الاجتماع لا يهدف من دراساته إلى اكتشاف قوانين أبدية ، وفي دراسة التغير لا يبحث عن قوانين بل يكتفي بأن يصل إلى الأسس والمبادئ العامة :

ومن الناحية التاريخية نستطيع أن نقول أن التفكير في تغير المجتمع كان

أحد الدعائم التي ميزت كثيرا من كتاب الشؤون الانسانية ويبدو هذا واضحا في كتابات الأدباء والفلاسفة والشعراء في الهند والصين ومصر ، البلاد التي كانت مهدا لحضارات الأولى في تاريخ الانسان. ونحن لا نستطيع أن نقارن ما جاء في تراث هذه الحضارات عن موضوعات التطور والتقدم بما يكتب الآن من الناحية العلمية ولكننا نستنتج منه أن القدماء التفتوا الى إلى ظاهرة التغير الذي يحدث في الحياة الاجتماعية على الرغم من أن هذا التغير كان يبدو بطيئا إذا قورن من حيث عوامل التغير وسرعته ونتائجه في العصر الحديث .

وفي مطلع العصر الحديث الذي نعيش فيه الآن اتجه التفكير الفلسفي في بعض نواحيه إلى محاولة تعقل التاريخ فظهرت فلسفات التاريخ المختلفة التي التي تعتبر عن بعض النواحي محاولة رسم خطأ أو خطوط مختلفة لتطور المجتمع أو الحياة الانسانية بحسب خصائص ملازمة لكل مرحلة من مراحل التاريخ في الفكر أو العمل . وسنعرض فيما يلي وفي إيجاز لفلسفة التاريخ باعتبارها المرحلة السابقة مباشرة على إنشاء علم الاجتماع الحديث وباعتبارها أيضا المقدمة الضرورية لدراسة التغير الاجتماعي .

### الدعائم التي قامت عليها فلسفة التاريخ

ليست فلسفة التاريخ من صنع فلاسفة الألمان كما يزعم بعض الباحثين . بل شأنها شأن أي معرفة أو كشف انساني نتيجة لتطور أو لوقائع معينة أدت اليه . فهي إذن لم تنشأ من العدم ، وليس لفلاسفة الألمان فضلا اللهم في بلورتهم لهذا الاتجاه الجديد في الفلسفة وإعطائه الطابع الذي ظل ملازما له حتي الآن . راعتقد أن الدعائم أو الأسباب التي أدت إلى قيام هذا النوع من المعرفة هي :

(١) المحاولات التي قام بها آباء الكنيسة والكتاب المدرسين وعلى الأخص القديس أوغسطين في تفسير التاريخ على أنه مظهر لنقل العناية الإلهية وتدخلها في الشؤون الانسانية



ويقول بعض النقاد - أن « مدينة الله » التي وضعها القديس أوغسطين كان لها أثر كبير في فلسفة التاريخ وفي الخطوط الرئيسية التي سارت عليها : إذا احتذاها الكتاب الذين كتبوا فيها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر : والمعروف أن فكرة التدبير الإلهي والقضاء والقدر كانت مسيطرة على كتابات المدرسين جميعا . وكانوا يعتقدون أن الأمور الانسانية تجري لمستقر لها بتدبير حكيم عظيم .

ومما يسترعى النظر أن نفس الفكرة ولسكن في ثوب آخر غير ديني بالطبع بقي مميذا لبعض فلسفات التاريخ الحديثة التي يظن البعض أن ليس هناك ثم علاقة بينها وبين كتابات المدرسين . ولسكن ليس معني عرض الفكرة عرضا جديداً في ثوب جديد أن يؤدي الى الظن بأنها هي الأخرى جديدة . فلو اعتقدنا ذلك لكننا متجنين على الحقيقة .

(٢) التحول الاجتماعي - إذ المشاهد أن العصر الحديث تميز عن العصور السابقة بالتحول السريع الذي لحق جميع النواحي الفكرية والعملية بل والطبيعة أيضا ، فلم تعد العقائد القديمة ولا التفسيرات البالية كافية لبيان مثل هذه الأحوال . فكان لابد من قيام علم يبحث هذه المسائل في ضوء جديد من جهة - ويبحث في المجتمع الانساني وتاريخه من جهة أخرى .

وهكذا تهيأت الفرصة المناسبة لفلسفة التاريخ أن تظهر وأن تعمق جذورها . وإذا كان المفكرون الفرنسيون أمثال روسو وكونت قد قاموا بمحاولات من هذا القبيل فان أثرهم ليس كأثر المفكرين الألمان الذين كان لهم النصيب الأول في هذا الميدان :

الواقع أن أهم دعامة قامت عليها فلسفة التاريخ أو بمعنى آخر أهم الأسباب التي أدت إلى قيام هذا الضرب من المعرفة - هو التحول الذي طرأ على العلاقات

الاجتماعية والسياسية والدولة نتيجة للتحويل الصناعى وما صخبه من تطورات عميقة تردد صداها فى مختلف أنحاء العالم . فرأى المفكرون نظماً تنهار بأكملها أمام أعينهم مفسحة المجال لنظم وتقاليد أخرى جديدة جريئة ما كانوا يتوقعون أن تظهر يوماً ما بل كانت ستظل فى نظرهم احلاماً تداعب الشعراء والفلاسفة . ولمسوا بأنفسهم الأثر العميق الذى أحدثه هذا التطور فى عقلية الأفراد والشعوب وأثر ذلك على معتقداتهم وأساليب حياتهم ونظرتهم العامة الى الحياة : وطبيعى أن كل أزمة تواجه الإنسانية أو تطور يقلب النظم رأساً على عقب يدعو الى التفكير والتدبير : ولذلك ينهض المفكرون وذوو الفطنة لمحاولة التفسير والتقنين أو بمعنى آخر لمحاولة التبرير وإقامة أساس عقلى منطقى يطمأن اليه - ومن ثم كانت فلسفة التاريخ :

### المذاهب الرئيسية فى فلسفة التاريخ

رأينا فيما سبق الدعائم التى قامت عليها فلسفة التاريخ وأشرنا الى تميز الحياة العقلية فى ألمانيا بهذا الضرب من التفكير ، والآن نعرض الى مختلف الاتجاهات الرئيسية فى فلسفة التاريخ فيما يأتى :

أولاً - يذهب البعض فى مجال بحثهم عن الغرض من فلسفة التاريخ أن عليها أن تدرس نفس المسائل التى يدرسها علم التاريخ على أن تمتاز عنه بأن تدرس هذه المسائل دراسة نظرية أو برجماتية أو تفسيرية، فبينما يكتفى التاريخ بسرد حوادث الماضي تضع فلسفة التاريخ تفسيراً تعلق به تتابع تلك الحوادث فتربط بعضها ببعض ربطاً معقولاً وتبين ما فيها من أسباب ومسببات . وفى تفسير الحوادث التاريخية على هذا المنحوتعنى فلسفة التاريخ بدراسة كثير من العوامل التى لا تدخل فى حساب المؤرخين إلا عن طريق هذه الفلسفة وذلك مثل المناخ والموقع الجغرافى

لبلد من البلدان : والصفات الجنسية والظروف الاقتصادية لشعب من الشعوب وهكذا .

ولكن من الواضح أن فلسفة التاريخ لو اقتضت على النظر في هذه الحقائق الواقعية - لما كانت سوى ذيل لعلم التاريخ أو جزء متمم له . بل الأولى أن يسقط عنها وصف أنها فلسفة في كل حالة تبحث فيها مسألة من المسائل الداخلة في نطاق علم التاريخ - والواقع أن تقسيم علم التاريخ إلى تاريخ الحضارة والتاريخ السياسي إنما يرمى إلى نفس المعنى الذي قصد إليه بعض الكتاب من قبل عندما فرقوا بين علم التاريخ وفلسفة التاريخ :

ثانياً - ويذهب البعض الآخر إلى اعتبار مهمة فلسفة التاريخ - حل مشكلة ميتافيزيقية ( فلسفية ) بالإضافة إلى حلها لمشاكل التاريخ الواقعية . لأن تفسير الحقائق التاريخية على ضوء الواقع وحده لا يكون تفسيراً افتراضياً وحسب بل ناقصاً أشد النقص . ولذلك وجب على المؤرخ أن يتجاوز حدود الواقع ويتسرب مجرى التاريخ تفسيراً فلسفياً . وبهذه الطريقة يدخل بين العناصر التاريخية الواقعية عنصراً جديداً بحثاً هو عنصر الاستنباط وتكوين النتائج :

ومن هنا نجد بعض المفكرين يتصور التاريخ على أنه تربية وتثقيف للجنس البشرى ويدركه البعض الآخر على أنه الصورة الخارجية الواقعية لما تعمله القوة العاقلة التي تتصرف في الإنسان وتهيمن على أفعاله وأفكاره . وآخرون ينظرون إليه من ناحية الدين فيعتبرونه مسرحاً تظهر فيه إرادة الله وعنايته ، وفلسفة التاريخ بهذا المعنى مفتقرة من غير شك إلى نظريات الفلسفة العامة ، أى مفتقرة إلى نظرية فيما بعد الطبيعة . فهي إذن ذيل لعلم التاريخ لا بمعنى أنها تبحث في الحقائق التاريخية التي أهمل هذا العلم النظر إليها أو بمعنى أنها

حكماً لم يصدره التاريخ نفسه - بل بمعنى أنها تعرض حقائق التاريخ من وجهة نظر جديدة تختلف تماماً عن طريقة عرض هذه الحقائق في علم التاريخ .

ثالثاً - وآخرون يرون أن مهمة فاسفة التاريخ وضع أساس فلسفى لعلم التاريخ ويرون تحقيق هذه الغاية بتطبيق مبادئ المعرفة والمنطق على هذا العلم ويكون ذلك بمناقشة مناهج البحث فى التاريخ لمعرفة ما إذا كان منهجاً استقرائياً أو قياسياً أو كليهما معاً وكذلك بمناقشة طريقة تحليل المصادر التاريخية وتحقيقها والنظر فى بعض المصطلحات الفلسفية العامة التى تستخدم فى التاريخ كالعلية والقانون والاطراد والتطور والعرض وما الى ذلك ، بقصد تحديد معانيها ومعرفة ما إذا كان فى الإمكان استخدامها فى هذا العلم .

### فلسفة التاريخ المعاصر ومراحل التغير الاجتماعى

وتحاول فلسفة التاريخ المعاصرة برغم الاتجاهات الرئيسية التى أشرنا إليها أنفا أن تقترب من علم الاجتماع وأن تعتمد فى أكثر دراساتها على أحدث ما وصل اليه العلم فى أبحاثه المختلفة ، إلا أنه بالرغم من ذلك فطالما أنها تحاول أن تخضع هذا الخضم الواسع من العلاقات المتشابكة المعقدة الى قانون عام شامل لا مدخل للظن أو الاحتمال عليه - فإنها ستظل بعيدة عن العلم . فاذا ما تخلت عن هذه الصفة فليس من مبرر لوجودها إذ أن علم الاجتماع يقوم بهذه المهمة وقد استقرت مناهجه وأصوله :

إلا أنه بالرغم من ذلك فأننى أعتقد أن فلسفة التاريخ لازمة كأحد العناصر المكملة للحركة العقلية بصفة عامة التى تسود فى مجتمع معين والتي يطرِب لها كثير من الناس . فهى باقية ما بقيت الفلسفة وهى باقية ، وسأعرض هنا لرأى كل من مارث وشبينجلر وسوروكن باعتبارهم يمثلون فلسفة التاريخ المعاصرة - وفى -



لسوركن كـفـيـلسـوف تـاريـخ شـيء مـن التـجـاوز - ولـكنـي وـضـعـته هـنـا لـرأى لـه  
فـي تـطـور الحـضـارة أو التـاريـخ بـصـفـة عـامـة .

أولا - مـارث ١٨٥٨ - ١٩٢٥

أهم آرائه أنه يريد أن يقيم فلسفة التاريخ لتكون علم اجتماع : ولذلك  
نقد ما قاله كل من وندلباند وريكارت من أن علم الاجتماع علم طبيعي ،  
ولذلك فهو يعني باكتشاف قوانين تخلف قوانين التحول التي تعني بها فلسفة  
التاريخ . أي أنه حاول أن يدرس تطور المجتمع الانساني في ضوء قوانين  
سوسيولوجية . ومن ثم عارض الفصل بين التاريخ والعلم الطبيعي وحاول  
جاءدا أن يوحد بين فلسفة التاريخ وبين علم الاجتماع : وقد كانت لنظرياته  
أثر كبير في المدرسة الألمانية وخاصة في المدرسين الألمان الذين اعتبروا أن  
علم الاجتماع تفسير للتاريخ ومن أمثلة هؤلاء ألفرد فـيـبـر Weber وكارل  
مـانـهاـيـم Mannheim .

ثانيا - شبنجلر SPENGLER

لقد أحدث كتابه « تدهور الغرب » The Decline of The west  
ضجة كبرى في ميادين المعرفة جميعا وعلى الاخص في ميدان فلسفة التاريخ  
- بل لقد أحيا كتابه هذا فلسفة التاريخ بعد أن كان قد ظن أنها ماتت -  
وتتلخص أهم نظرياته في الأمور الآتية :

١ - ارتضي الفصل بين الحقيقة التاريخية والحقيقة الطبيعية كما قال بذلك  
وندلباند وريكارت إلا أنه لم يخف تفضيله للمنهج التاريخي في معالجة مسائل  
التاريخ فإذا كان المنهج الطبيعي يصلح خاصة للعالم الطبيعي فإنه يقصر عن  
تفسير التاريخ الإنساني . ولذلك فالمنهج التاريخي هو الوحيد الذي يوقفنا  
على حقائق التاريخ الإنساني .

ب - وأهم شيء في فلسفته نظريته في الحضارة - والتاريخ العلمي وهو تاريخ

بعض المدنيات الكبيرة ، والمشهد أن كل حضارة كبرى عبارة عن كائن عضوى يولد وينمو ويتدهور ويموت . وكل حضارة كبرى لها خصائصها المميزة إلا أنها جميعاً تتفق تاريخها العام واتجاهها جميعاً نحو الفناء :

جـ - والدرجة الأخيرة من تاريخ الحضارة هي المدنية - باقضى ما يمكن أن يحمله هذا اللفظ من معنى فنى - وهذه تتميز بوجود نوع من سيطرة المراكز العليا التي تعتبر رئيسية في المدينة .

### ثالثاً - سوروكن Sorokin

يرى سوروكن أن الثقافة تتطور في اتجاه معين لمدة معينة على نحو مستقيم ثم يحدث أن يتغير الاتجاه وقد يكون التغير على نحو مستقيم أيضاً أو ذبذبة أو مطابقاً لمنحنى معين ، ولكن المهم أن كل تطور يبدأ لابد أن يصل الى نهايته ويبدأ تطور جديد وهكذا .

وقد تعود الثقافة في مجرى هذه التغيرات الغير تامة والغير منتظمة إلى بعض الحالات التي كانت عليها سابقاً . وبذلك يقترب التطور الى ما يشبه الدائرة كما هو متوقع في تاريخ المجتمع الإنسانى .

ويمكن تفسير حركة التطور هذه - بالآثار التي يتركها أحد صغار الدجاج في سيره على الرمال - فبالرغم من أنه يستمر في الحركة إلا أنه يغير اتجاهها باستمرار في دوائر غير منتظمة - ولكن الشيء الثابت في حركته أنه بالرغم من استمرار تقدمه إلا أنه لا يتبع طريقه ولا يحافظ على اتجاهه في دقة وتحديد ... الخ .

ويرى على أساس الدراسات والبحاث المستفيضة لدى ضمنها كتابه الكبير :

Social and cultural Dynamics ( 4 vol ), ( 1937 — 1941 )

أن الثقافة وإن كانت لا تسير على نظام أو اتجاه معين أو تتبع خطوطاً دائرية

فإنها تتميز بخاصة دائمة : وهذه الخاصة ترتد في صميمها إلى الروح العامة أو المظهر المميز العام - وتتلخص في أن الثقافة تميل إلى التذبذب في فترات غير منتظمة بين ثلاث نماذج ثقافية كل له أصوله العامة وأسس الروحية وما يصاحبه من تركيب اجتماعي خاص :

( ١ ) الأول الثقافة الفكرية Ideational Culture وفيها تدرك الحقيقة على أنها شيء غير محسوس وغير مادي وهذا يؤدي إلى قيام ضرب من الأدب الروحي والموسيقى وإلى قيام حكومة ثيوقراطية ونظام عائلي في التنظيم الاجتماعي واتجاه رمزي تجريدي في الفن :

( ٢ ) الثاني هو الثقافة المادية أو الحسية Sensate Culture وتتميز بأن الحقيقة واقعية تجريبية - ومن ثم فالالتجاء إلى الحكومة الأوليغركية وإلى الأدب الواقعي وإلى الفلسفة الأبيقورية :

ويعتقد سرون أن الثقافة الغربية وصلت اليوم إلى أقصى مراحل الثقافة الحسية أو المادية وهي بسبيلها اليوم إلى التحول إلى الثقافة الروحية أو المثالية :

( ٣ ) الثقافة الروحية أو المثالية Idealistic Culture وتتميز بأن الحقيقة تتجه نحو المثاليات والأيديولوجيات سواء كانت أيديولوجيات سياسية أو اقتصادية أو دينية أو اجتماعية ، أي أن الاتجاه يكون إلى الحكومات الديمقراطية وإلى الفلسفات المثالية الأفلاطونية ويغلب التفكير الروحي على التفكير المادي وتصبح المعرفة عقلية لا تجريبية .

هذا ويختلف سرون عن فلاسفة التاريخ في موقفه من تفسير التطور الاجتماعي التاريخي بوجه عام فهو :-

(أ) لم يقطع برأى محدد حازم في الاتجاه الذي يتخذه هذا التطور بل وقف موقفاً لا أدرياً واكتفى بأن عين الاحتمالات الممكنة في هذا السبيل :

(ب) وهو بعد ذلك لم يبين تعميقاته على أسس إفتراضية أو على مجرد تجريدات عقلية بل على أسس الأبحاث العلمية الواقعية التي يقدمها على الاجتماع الذي يعد سور وكن الآن من أعلامه . فليس من عجب أن يكون كتابة السالف الذكر وما تبعه من كتب نقطة تحول عميقة في الفكر الاجتماعي بصفة عامة :

### فلسفة التاريخ وعلم الاجتماع

ومهما يكن من أمر الاتجاهات المختلفة في فلسفة التاريخ فالغالب أن صفة واحدة تميزها جميعاً وهي محاولة إرجاع الحوادث التاريخية جميعها إلى عامل واحد أو إلى قانون واحد . يجمع في كلماته القصيرة كل تاريخ الانسانية الحافل مفسراً كل العلاقات الانسانية المتشابكة المعقدة . ولا شك أن في هذا غلواً كبيراً : ومع ذلك فقد كانت أبحاث علماء الاجتماع الأول تكاد أن تقترب من منهج فلاسفة التاريخ هؤلاء . فقد كانت هذه الأبحاث تحاول جاهدة أن تجعل من ظاهرة معينة أو عاملاً بعينه الأصل في كل الظواهر الموجودة وكانت تصدر في صميمها عن اتجاهين :

(١) رغبة علماء الاجتماع أن يصلوا إلى تفسيرات عامة لها شكل التفسيرات الفلسفية . ولذلك فانه يصعب أحياناً أن تفصل دراساتهم عن مجال فلسفة التاريخ . وهذا الاتجاه بعينه هو الذي يدفع البعض إلى القول بأن علم الاجتماع هو فلسفة للتاريخ ولكن فلسفة التاريخ طالما انها لا تدخل في تفسيرها العوامل المختلفة متمشية في ذلك مع المنهج العلمي فلن تكون علم اجتماع وإنما الأصح أن تظل كما هي ضرباً من ضروب المعرفة .



(٢) تأثر علماء الاجتماع بالنزعة الميتافيزيقية في البحث عن السبب الأول أو جوهر الأشياء ، ولهذا يعد من هذا القبيل كل الأبحاث الاجتماعية التي تفسر التاريخ بالإضافة إلى العامل العنصرى أو الجغرافى أو ما إليه . وإن كانت قد أشارت إلى أثر العوامل الأخرى فبطريقة عرضية لم تظفر بعناية أو التفات حقيقى .

وهم فى هذا الإتجاه أيضا كانوا أقرب إلى فلسفة التاريخ منهم إلى علم الاجتماع الصحيح اللهم إلا فى بعدهم عن الاصطلاحات الفلسفية ودقة أبحاثهم وشمولها واحاطتها بموضوع البحث احاطة علمية نوعا ما .  
وأخيرا فإن فلسفة التاريخ تعد الآن مرحلة قبل علم الاجتماع . أو الأصح أن نعتبرها المحاولات الأولى لإقامة علم الاجتماع . ولكن بعد قيام علم الاجتماع كعلم مستقل له أصوله وطرائقه وموضوعه الخاص به فليس من مبرر اليوم لبعض من لا يزال يقرن فلسفة التاريخ وعلم الاجتماع شأنهم فى ذلك شأن من لا يزال يناقش انفصال العلوم عن الفلسفة محاولا أن يبين أن الفلسفة لا تزال تتضمن العلوم جميعا .

وغنى عن البيان أن محاولات فلسفة التاريخ القديمة والمعاصرة ، اتسمت بطابع واحد هام ، هو محاولة الكشف عن قوانين التطور الاجتماعى إما بتفسير الأحداث التاريخية أو بتحديد المراحل التي يتقدم فيها الإنسان نحو المدنية أو بشكل آخر ببيان الدورة الكبرى التي تمر عليها كل المجتمعات والمدنيات ومن غير شك فإننا لا نزال نجد تأثير فلسفة التاريخ ظاهر فى تفسير التغير الاجتماعى الحديث .

#### التغير والتقدم :

المجتمع كمجموعة معقدة من العلاقات الاجتماعية لا يبقى كما هو ، انه فى حالة دائمة من الحركة . والتعديل الذى يتم فى طبيعة ومضمون وبناء الجماعات والنظم ، وفى العلاقات بين الناس والجماعات والنظم خلال تتابع الزمن يكون

ميدان الدراسة في التغير الاجتماعي : ولذلك يجب أن نفكر في هذا التغير على أنه عملية اضطرادية مستمرة . وهذا لا يعنى أن درجة التغير الاجتماعي واحدة دائما ، فقد نلاحظ من دراستنا لتتابع الوقائع التاريخية أن هناك فترات من التاريخ تميزت ببطء التغير الاجتماعي . ولكن مقارنة التغيرات البيولوجية والجيولوجية بالتغير الاجتماعي يكشف عن السرعة الهائلة التي يحدث بها التغير في المجتمع :

ولا يجب هنا أن نخاطب بين فكرة التغير الاجتماعي Social Change وبين فكرة التقدم الاجتماعي Social Progress . فالفكرة الأولى في جوهرها تشير إلى البحث عن المبادئ التي تحكم الذبذبات الاجتماعية . ولذلك فالتغير الاجتماعي يقوم على تحليل موضوعي لأسباب هذه الذبذبات واتجاهاتها : ومن ناحية أخرى يتضمن « التقدم الاجتماعي » مدخلا معياريا قيميا للحكم على الأحداث الاجتماعية ، ولذلك يهتم التقدم الاجتماعي بالبحث عن « مجتمع أفضل » بينما يهتم التغير الاجتماعي بالمجتمع في الواقع « أو بمعنى آخر يحمل التقدم الاجتماعي في مضمونه الأساسي « ما ينبغي أن يكون » بينما يشير التغير الاجتماعي إلى « ما هو موجود وما سيوجد »

وترجع فكرة التقدم إلى أقدم أنواع التفكير الانساني . وقد كان لوكريتيوس Lucretius أول من استخدم هذه الكلمة في حوالي ٦٠ ق.م . ولكن نظريات التقدم الاجتماعي لم تصبح موضوعا من موضوعات البحث إلا في القرنين السابع عشر والثامن عشر . فقد ذهب كل من فرنسيس بيكون وورينيه ديكارت إلى أن الانسان يستطيع أن يحقق تقدما لا حدود له عن طريق مجهوداته الإدارية .

وأول محاولة لإقامة نظرية عن التقدم بصورة متكاملة كانت على يد فونتنل Fontenelle (١٦٥٧-١٧٥٧) وتقوم نظريته على أن استمرار تجمع المعرفة العلمية يهيئ السبيل أمام التقدم المستمر للانسان . وقد تبع فونتنل كتاب كثير من أمثال آبي دي سان بيير Abbé de Saint-Pierre وخاصة في كتابه عن « ملاحظات عن التقدم المستمر للعقل » الذي قال فيه « ان المدنية وقد ولدت

فإنها تتحرك بصنعة مستمرة نحو السعادة القصوى لكل سكان الأرض، كذلك أكد تيرجو Turgot في فرنسا، أن تطور التاريخ والمدنية مسألة تجمع وتراكم، وأن كل تقدم ثقافي يعجل في درجة التقدم. والتقدم التاريخي عند تيرجو مستمر ومرتبطة عليا، ذلك لأن كل العصور مرتبطة أحدها بالآخر بسلسلة من الأسباب والنتائج التي توحد الوضع المعاصر للعالم بالأوضاع التي مرت عليه من قبل. وقد تابع كوندرسيه Condorcet تيرجو فزعم أن كل مرحلة تاريخية عبارة عن خطوة محددة نحو التكامل الأعلى للمجتمع الفردوس.

وقد أصبحت فكرة التقدم في القرن التاسع عشر المحرك الأول للمفكرين الذين كتبوا عن المجتمع وخاصة في السنين القليلة التي سبقت مولد علم الاجتماع، فان سيمون مثلاً كان يبشر بالعصر الذهبي القادم ويقول «إن العصر الذهبي ليس وراءنا ولكنه أمامنا». إن أطفالنا سيصلون يوماً إلى هذا العصر، وعلينا أن نمهّد الطريق لهم، وقد سار أوجيست كومت وراء سان سيمون عندما أخرج قانون المراحل الثلاث التي تصور مراحل التقدم العقلي والاجتماعي عند الإنسان. هذا وقد اختلطت فكرة هربرت سبنسر عن التقدم بفكرته عن التطور، ولذلك جاءت نظريته عن التقدم الاجتماعي متوازية ومنسجمة مع نظرية التطور الكوني والبيولوجي وكان سبنسر يعتقد أن التطور الاجتماعي جزء من عملية اضطرادية طبيعية خالصة تحدث خلال العالم الكوني، وتشتمل على حركة تتجه من البسيط إلى المركب ومن التجانس إلى اللاتجانس في ضوء عملية مزدوجة من التكامل والتفكك:

وعندما تطورت مناقشة نظرية التقدم في العصر الحاضر إتجهت إتجاهين :  
الأول انطوى على إحياء للنظرية الدورية في التاريخ على يد كل من شبنجلر في كتابه عن « تدهور الغرب » وسوروكن في كتابه عن « الديناميات الاجتماعية

والثقافية «والثاني، انطوى على طرح اصطلاح التقدم الاجتماعى كلية وإحلال اصطلاح التغير الاجتماعى محله . ولعل وليام أجبرن Ogburn الذى يمثل أكثر المتشيعين للنظرية التكنولوجية فى التغير الاجتماعى ، هو المسئول عن انتشار الاصطلاح الجديد عندما نشر كتابه عن « التغير الاجتماعى » لأول مرة عام ١٩٢٢ . وأكثر اهتمام أجبرن ينصب على دراسة العلاقة بين الاختراعات والتغير الاجتماعى . وهو لا ينكر أثر العوامل البثوية والطبيعية والبيولوجية فى تغير المجتمع ، ولكنه يشعر أن هذه العوامل ليس لها التأثير الذى للعوامل الثقافية أو الاختراعات فى إحداث التغيرات الاجتماعية .

وبغنى أجبرن بالاختراع خلق أو اكتشاف عنصر أو سمة ثقافية جديدة . ويظهر الاختراع من تركيب جديد العناصر الثقافية الموجودة فعلا . ويحدث التغير الاجتماعى عند إدخال أو تبني المجتمع لهذا العنصر الجديد . ويعتقد أجبرن أن الحاجة ، والقاعدة الثقافية ، والقدرة العقلية ، والتراث ، عناصر أربعة ضرورية لا بد من وجودها ليكن للاختراع أن يظهر . ولهذا فإن أصل الاختراعات ونموها وتأثيراتها مسائل متصلة أشد الاتصالات بالتغير الاجتماعى . فالأنماط المختلفة للاختراعات تؤدي الى تأثيرات اجتماعية متميزة والاختراعات الكبرى الذى إذا قبلها المجتمع تؤدي الى تأثيرات كبرى ، كما أن الاختراعات الصغرى تؤدي الى نتائج قليلة الأهمية . وفى العصر التكنولوجى الذى نعيش فيه تفسر وطأة الاختراعات الآلية والإستعداد المباشر لقبولها التغيرات الأساسية فى حياة الانسان أكثر مما تفسره اختراعات الإنسان الاجتماعية والإيديولوجية . .

ويعتقد أجبرن أن نظريته فى التغير الاجتماعى لا تقارن بالنظريات الدورية فى التغير الثقافى والاجتماعى . فالاختراعات التى لها خاصية التجمع والتراكم تؤدي الى النمو الثقافى المتقدم ولا تؤدي الى تصور التغير على أنه تقدم وتراجع كما يتصور الذين يؤيدون النظريات الدورية .



ويعتبر سوروكن وشبنجلر وتوينبي من أنصار النظريات الدورية ذات المدى الواسع التي يفسرونها بها الذبذبات الكبرى في الثقافة والمجتمع . فقد درس سوروكن في كتابه المشار اليه الثقافتين الاغريقية والرومانية من عام ٦٠٠ ق.م الى وقتنا هذا مع اشارات مختصرة الى الثقافات المصرية والعربية والهندية والصينية والبابلية وقد وجد ن كل هذه الثقافات مرتبطة إرتباطاً منطقياً بمعنى معين كما أنها مرتبطة إرتباطاً وظيفياً علياً . وهو يعنى بذلك أن أجزاء أى ثقافة معينة تناسب بعضها الآخر بطريقة معلومة مفهومة كما أن كل جزء من الثقافة يميل إلى أن يكون له تأثير سببي على كل جزء آخر وذلك مثل تأثير الفلسفة على الفن ، والفن على القانون ، والقانون على السياسة وهكذا . ويبنى سوروكن المراحل الثقافية والاجتماعية على ثلاث نماذج سيكولوجية هي الفكرية والحسية والمثالية التي سبق أن عرضنا لها .

أما توينبي فانه يحلل في كتابه « دراسة التاريخ » ٢١ مدنية ، ويقول إن تاريخ أى أمة معينة مثل انجلترا يفهم على أنه جزء متكامل من التاريخ الكلى للمدنية الغربية . فالأهم كأجزاء لا نكون وحدات تاريخية لأن هذه خاصية المدنية وحدها ، ذلك لأن كل مجموعة من الأمم تكون جسماً واحداً من المدنية ، وتتطور فى التاريخ على هذا الأساس فتتنام وتزدهر وقد تنهار أيضاً معاً . وحيوية أى مدنية وحياتها نتيجة لاستجابة القوى الداخلية الروحية والتاريخية فى المدنية إلى التحدى الذى يواجهها من الطبيعة أولاً ومن البشر بعد ذلك ، فإذا تغلبت المدينة على معوقات الطبيعة ، توقف نموها بعد ذلك على قادتها العظام الذين يتردد ظهورهم ليأرسلوا تأثيراتهم البناءة عليها ، ولكن إذا كانت هناك أقلية خالقة فى المدينة فإنها تبدأ فى التعثر .

وهكذا نرى كيف تغيرت النظرة خلال تطور التفكير الانساني من النظر الى التقدم الاجتماعى الى دراسة التغير وما ترتب عليه من اتجاهات ، وكيف انتظمت دراسات التغير ووجهت على أساس فهم معين لتطور التاريخ والحوادث الإنسانية وفي هذا الصدد يفضل سبروت Sprout أن يصنف نظريات التغير الى نظريات بعيدة المدى كالنظريات السابقة ، وإلى نظريات قصيرة المدى تعالج موضوع التغير بالنسبة لمجتمعات محدودة أو أنماط معينة فيها ، أو ظواهر بعينها .

## الفصل الثاني

### دراسة التغير الاجتماعي

كان فهم التغير الاجتماعي ولا يزال يمثل جانباً مميزاً للإنسان . فقد بحث كل ركن من أركان العالم بحثاً عن تفسير مقنع أو منقطع فوجد مثل هذا التفسير تارة في ارضاء الآلهة وتارة أخرى في ضخامة وتعقد العالم الطبيعي أو في الأسرار التي تكتنف عقلة وجسده ذاته أو في العالم الاجتماعي الذي يشارك فيه بقدر : وعلى الرغم مما لدى الإنسان الحديث من علم وتكنولوجيا فإنه لازال يواجه بالموضوعات القديمة التي لم يجب عليها الجوانب النهائي مثل : لماذا وكيف يتغير المجتمع ؟ ما اتجاه المجتمع الذي يسير فيه وإلى أين ؟ ونحن هنا حين نعرض لاتجاهات التغير الاجتماعي المختلفة إنما نحاول أن نجيب على هذه الأسئلة . ولأنهم لماذا كانت هذه الأسئلة صعبة بالنسبة لعلماء الاجتماع المحدثين ينبغي أن نلقى نظرة مبدئية حول مسألة الملاحظة التي يجب اجراؤها للأنماط المتغيرة للمجتمع محل الدراسة .

أولاً : التغير الاجتماعي والنظرية الاجتماعية : (١) يشير التغير الاجتماعي

إلى نمط من العلاقات الاجتماعية في وضع اجتماعي معين يظهر عليه التغير خلال فترة محددة من الزمان : ومن أجل هذا وعلى ضوء التعريف السابق يواجه دارسي التغير الاجتماعي عدة صعوبات في تحديد النمط المتغير . وأول هذه الصعوبات ما تعلق بوضعه هو لأن الذي يلاحظ المجتمع مثل الذي يلاحظ العالم الطبيعي يقف دائماً في وضع نسبي من حيث الزمان والمكان . فما يراه غالباً ليس إلا جزءاً صغيراً من الإطار الكبير الذي يحوي جميع الجوانب التي

يرى بعضها ولذلك تكون تسجيلاته الحقائق موثوقا بها بالاضافة الى المدى الذى استطاع به أن يختار عينة ممثلة من المجتمع . ومثال ذلك أن أغلب نظريات التغير الاجتماعى عبارة عن تصورات وأفكار مستمدة من العالم الغربى كما أن الدارسين انفسهم نتاج لتفكير العالم الغربى وثقافته .

وثانى هذه الصعوبات ما تعلق بالزمان لأن الزمن بعد يمكن أن يخدع الدارس أو يوقعه فى الخطأ ومثال ذلك : ما تعريف « الزمن الطويل » ، « والسريع » ومثل هذه الأفكار الخاصة بطول الزمن أو سرعته غالبا ما تظهر امام دارسى التغير باستمرار . وعندما نقول العصر الحديث هو عصر التغير الاجتماعى السريع فان هذا القول يشير الى أن مجموعة كبيرة من العلاقات الاجتماعية - فى الزمن الجارى - يمكن أن نلاحظ على انها تتغير بسرعة خصوصا إذا قورنت بمجموعة أخرى من العلاقات استطاع الدارس ان يسجل سرعتها النسبية فى التغير المختلفة عن سرعة المجموعة الأولى . أن ظواهر التغير الاجتماعى يمكن أن تحدث فى لحظة واحدة ويمكن فى نفس الوقت أن تستغرق تاريخ الإنسان الثقافى بأسره . ولكن الذى يجب أن نؤكد أنه علماء الاجتماع اهتموا اهتماما بالغا بمسألة التغير الاجتماعى دون أن يغفلوا فى نفس الوقت الابعاد الزمنية .

وثالث هذه الصعوبات ما تعلق بالصدق والثبات - ذلك أن ما يراه الملاحظ يتوقف فى بعض نواحيه على الوضع الذى يلاحظ منه وفى بعض نواحيه الاخرى على الافكار التى تسيطر أو تواجه اتجاهاته الذهنية ولذلك يجد للباحث الاجتماعى صعوبة كبرى فى تنظيم ملاحظاته وتصنيفها ووضعها فى القوالب المناسبة حتى لا تتدخل احكامه الشخصية فى الحقائق التى يجمعها أو فى تفسيره لها فلا يجب ان ينسى اذا كان البحث فى المجتمع الذى ينتمى اليه هو نفسه نتاج حنى له . ولذلك يجب أن يلاحظ بوضوح الأشياء التى يفضل هو نفسه ان تبقى دون تغيير والأشياء التى يفضل هو نفسه أن تتغير وهكذا



كانت المعرفة بما هي الأجزاء التي تتغير من المجتمع والسرعة التي تتغير فيها تتوقف على مدى تمثيل العينة وضبط العامل الزمني وموضوعية الملاحظ :

(٢) تحديد انماط التغير الاجتماعى يتضمن قدرة على الفصل بين العلاقات الاجتماعية المتغيرة وبين العلاقات الجامدة أو التي تتغير ببطء شديد وليس معنى هذا أن بالمجتمع أجزاء لا تتغير وأجزاء تتغير بل الغرض من ذلك تحديد العلاقات من حيث قابلية بعضها للتغير السريع وعدم قابلية البعض الآخر لمثل هذا التغير . فالفكرة الأساسية الآن أن كل شيء في المجتمع يتغير : ولذلك يمكن أن ندرك المجتمع كموازن دينامى من العلاقات المتغيرة وهى في كل يوم تختلف عن اليوم السابق وهكذا . هنا ينبغي أن نميز بين التغير الثقافى والتغير الاجتماعى .

الثقافة تعني التراث الاجتماعى أى كل ما خلفه شعب معين أو تحفظه ويشمل هذا وسائلهم الفنية وعاداتهم ونسقهم التكنولوجى ونظمهم الاجتماعية والفن والأفكار والأسلحة . والصور الثقافية هى فى الغالب صور مرت على تاريخ طويل وتبدى نوعا من الصلابة والاستمرار . وربما أدت الثورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلى تغيرات كبرى فى العلاقات الاجتماعية ولكن الثقافة قد تبقى دون أن تتغير إلا قليلا .

وهناك من التغيرات الاجتماعية ما يمكن ملاحظتها فورا مثل ظهور طبقة مختارة أو تغير الطبقات الاجتماعية أو موت عدد من السكان أو إبادتهم الأمر الذى يوجب على الباحث تسجيله بدقة ولكتبته ينبغي أن يسجل فى نفس الوقت العلاقات الاجتماعية أو الشئون الأخرى التى أظهرت نوعا من الثبات . وهناك عدة عوامل فى المجتمع تؤدي الى درجة عالية من الثبات : وأول هذه العوامل دوام حاجات الإنسان البيولوجية وثانى هذه العوامل ما تعلق بالخوافز الاجتماعية مثل الرغبة فى الارتباط والتميز والقبول . فالناس فى

كل مكان جعلوا من رغباتهم نظماً اجتماعية مثل تلك التي تعبر عن البحث عن الطعام واشباع الحاجة الجنسية والحاجة الى الرفقة والرغبة في العبادة والتقديس كل هذا الى جانب الحاجة الى اللعب : كما أن البيئة قد تبقى لعدة مئات من السنين ثابتة غير متغيرة . وكل هذه الظروف تمثل مسائل لها من الدوام ما مما يجعل عالم الاجتماع يهتم بها كل الاهتمام : ومن واجباته الأولى أن يحدد الارتباطات العلمية في العلاقات الاجتماعية المتغيرة وإذا كانت هذه العلاقات في حالة تغير سريع فإن مهمته تصبح ضخمة وصعبة في نفس الوقت ولا يخفف من الصعوبات التي تقف أمامه إلا أن بعض أنماط العلاقات الاجتماعية تبقى ثابتة نسبياً . وينبغي أن نشير هنا إلى أن كثيراً من نظريات التغير الاجتماعي استحدثت أصولها من الفلسفة الاجتماعية ومن النظر إلى المجتمع ككل مترابط الأجزاء ومن ثم كان تغير المجتمع فكرة يمكن أن تطبق على نطاق واسع لتشمل الإنسانية بأسرها . . . لكن الاتجاهات الحديثة في دراسة التغير أخذت تميل إلى الأخذ في الاعتبار بأصول البحث الاجتماعي وما تقتضيه من النظر في أجزاء محددة من المجتمع لإدراك التغير فيها، ولهذا فإن الباحث في التغير الاجتماعي يجد نوعين من النظريات . النظريات بعيدة

المدى والنظريات قصيرة المدى على نحو ما سنشير إليه فيما بعد :

(٣) هناك — بصفة عامة — نوعان من العمليات الإطراذية مستمرتان في النسق الاجتماعي : العمليات التي تحفظ أو تميل إلى حفظ بناء النسق والعمليات التي تميل إلى تغييره . والأمثلة على النوع الأول من العمليات : التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي والخط الفاصل بين مثل هذه العمليات وعمليات التغير ليس واضحاً ومثال ذلك أن الآباء في المجتمع الذي يكون في حالة تنمية وأثناء تنشئتهم لأطفالهم يعلمونهم بطريقة هادئة قيماً وأنماطاً من السلوك تنتج في أغلب الأحيان إلى البناء المستقبل للمجتمع أكثر من اتجاهها نحو

بنائه الخالي منه أو على الأقل لا يعلم الآباء أبناءهم كل شيء تعلموه هم من آبائهم وفي هذه الحالة ينقل الآباء الثقافة أو يحفظونها ولبكنهم في نفس الوقت يعملون على إعادة تشكيل النسق الاجتماعي وعلى أن عمليات التغير من حيث التعريف تغير النسق الاجتماعي إلا أنها يمكن أيضا أن تساعد في الحفاظ عليه . ذلك أنه في مواجهة بعض الظروف الجديدة قد يحتاج النسق الاجتماعي إلى تكييف بنائه إلى حد ما ليتمكن من البقاء ، فالتغير في بناء النسق قد يمكنه من الاحتفاظ بتكاملية كنسق متميز لأنه إذا احتفظ بنفس البناء لمدة طويلة جدا فقد يفقد تكاملية كنسق كلية : ومن أجل هذا كان أول واجب علينا أن نشعر بمزيد من الاهتمام بقدر ما نستطيع ، ما إذا نعني « بالتغير الاجتماعي » :

ثانياً : أنواع التغير الاجتماعي : كل نسق اجتماعي يتغير طوال الوقت :

وهذا يتأتى على الأقل من أعضاء يتقدمون في السن وبالتالي يمرون على تغيرات فسيولوجية يؤثر بعضها على قيامهم بأدوارهم : ولكن للتغيرات التي ترجع إلى التقدم في السن قد لا تكون غاية في الأهمية في المدى القصير وإنما يحدث أن تكون هناك تغيرات أخرى قصيرة المدى مستمرة دائماً : ومثال ذلك أنه في عملية التفاعل يؤثر أعضاء النسق في اتجاهات بعضهم الآخر بما في ذلك توقعاتهم المتبادلة . وإذا كان النسق الاجتماعي فرعاً من نسق أكبر فإن أعضاءه يتأثرون من حيث إمكانياتهم واتجاهاتهم عن طريق مشاركتهم في أنساق اجتماعية غير نسقهم الأصلي :

وبغض النظر عن مثل هذا التفسير المستمر فإننا غالباً ما نميل إلى الإشارة إلى النسق الاجتماعي على أنه ثابت نسبياً بمعنى أنه غير متغير : ومثل هذه الأحكام تعني أننا ننظر إلى بعض التغيرات على أنها أكثر أهمية من البعض الآخر كما أنه لأسباب متعددة نهمل تغيرات معينة أهملاً تماماً : وسوف



نعرض فيما بعد لأنواع التغير الإجتماعى والمضامين التى تبدوا فيها أهميتها . وقبل أن نمضى فى تحليلنا ينبغى أن نحدد مفهومنا للبناء الاجتماعى فى نقطتين : الأولى أن البناء شيء ثابت نسبيا الى نقطة أو نقاط ذات أهمية خاصة : ومثال ذلك أن الأم تسلك ازاء طفلها سلوكا يختلف من يوم لآخر . ومنع ذلك تحافظ على نوع من العلاقة بالنسبة للطفل فهى تستمر فى حمايته وتوجيهه وتشجيعه والعناية به . وإذا تفاضينا عن الاختلافات الصغرى فى الطريقة التى تقوم بها بهذه الأنواع من النشاط يمكن أن نقول أن دورها كأم يبقى ثابتا تماما . وهذا جزء من بناء العلاقة والثانية أننا نربط البناء بالوظائف ومثال ذلك أنه فى العائلة ( وهى نسق اجتماعى ) يكون لدور الأم ووظائف مثل تنشئة الأطفال والإحتفاظ بالإنسجام والخلقيات . ومن أجل هذا نقول أن التغير الاجتماعى عبارة عن تغير فى بناء النسق الاجتماعى أى يتغير هذا الذى كان ثابتا أو غير متغير نسبيا . وفوق هذا فإن أكثر التغيرات أهمية من بين التغيرات البنائية ماله نتائج على طريقة تأدية النسق لوظائفه . وعلى الأخص من حيث بلوغه لأهدافه بكفاءة .

إذن فالتغير الاجتماعى يعنى التغير فى البناء الاجتماعى . وسنحاول فيما يلى أن نعرض للتغيرات التى نعتبرها تغيرات بنائية .

١ — التغير فى القيم الاجتماعية : أكثر التغيرات البنائية أهمية التغير فى المستويات الشاملة التى نطلق عليها اسم القيم والقيم التى نعالجها هنا هي القيم التى تؤثر بطريقة مباشرة مضمون الأدوار الاجتماعية والتفاعل الاجتماعى . ولنقرب الفكرة من الأذهان سنضرب مثلا يدور حول الانتقال من النمط الاقطاعى للمجتمع الى النمط التجارى الصناعى . لأن التغيرات التى تكون فى هذا الانتقال لا تحدث خلال فترة وجيزة من الزمان بل تستغرق أجيالا بأكملها . ففي المجتمع من النمط الأول كان الفرسان ورجال الدين يمثلون قمة المجتمع والقيم السائدة ترتبط بأخلاقيات هاتين الطبقتين ولذلك فإن

الوظائف الاقتصادية على الرغم من أهميتها لضرورتها لم تسكن تحظى بالتقدير الكبير . ولذلك كان المشتغلون بها في مرتبة أقل . والعكس في المجتمع من النمط الثاني فالإنتاج الإقتصادي يمثل المقام الأول والإشتغال به يعتبر أمراً يفاخر به المرء ولذلك كان القادة في هذا الميدان يحصلون على مراكز سامية . ٢ - تغير النظام ونعني به التغير في البناءات المحددة مثل صور التنظيم والأدوار ومضمون الدور . فالتغير من نظام تعدد الزوجات إلى نظام وحدانية الزوج والزوجة ومن الملكية المطلقة إلى الديمقراطية ومن النظام الذي يقوم على المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية أمثلة للتغيرات التي تحدث في بعض أنظمة المجتمع قليلة نسبياً إلا أن انتشارها بعد ذلك يؤدي إلى تغيرات هامة في البناء الإجتماعي بأسره . ومثال ذلك أن الانتقال من نظام التعدد إلى الوحدانية في الزواج لم يحدث مرة واحدة بل ظهر في بعض العائلات ثم انتشر بعد ذلك حتي أصبح النظام الأخير هو السائد وأصبحت العائلات التي لا زالت تأخذ بنظام التعدد تعتبر شاذة أو منحرفة .

٣ - التغير في مراكز الأشخاص . قد يحدث التغير في أشخاص بالذات يقومون بأدوار في النسق الاجتماعي ذلك أنه خلال فترة طويلة من الزمن تصبح مثل هذه التغيرات لا مفر منها لأن الناس يتقدمون في السن ويحاولون على المعاش أو يموتون . ولعل أهمية مثل هذه التغيرات تختلف ومع ذلك فانه من المهم أن ندرك الأهمية الدائمة التي تكون للأشخاص الذين يشغلون مراكز اجتماعية معينة لأنهم بحكم مراكزهم يستطيعون التأثير على مجريات الأحداث في المجتمع . وبعبارة أخرى قد لا يكون في تعاقب الأشخاص تغير بنائي في حد ذاته ولكنه ، قد يتسبب في أحداث تغير بنائي في ظل ظروف معينة . وما قلنا عن تغير الأشخاص يمكن أن يطبق على التغير في قدراتهم واتجاهاتهم . فانه لا يؤدي إلى تغير بنائي ولكنه قد يكون سبباً مباشراً في

العوامل العلمية في التغير :- لا زال موضوع للعلية الاجتماعية من أهم الموضوعات التي يشغل علماء الاجتماع وخاصة عند التعرض لدراسة التغير الاجتماعي . فقد جرت عادة بعض الباحثين على إبراز بعض العوامل ، باعتبارها صاحبة الكلمة الفاضلة في أحداث التغير : ومن دراسة مقارنة لأكثر العوامل ترددا في تفسير التغير تبين أنها يمكن تقسم الى عوامل جغرافية وبيولوجية وثقافية . كذلك إذا استعرضنا النظرية الاجتماعية ، وقفنا على نتيجة هامة ، وهي أن أكثر تفسيرات التغير مالت إلى إبراز عامل واحد على أنه السبب الوحيد في التغير الاجتماعي ، ومن أجل هذا نطلق على هذا الاتجاه « الحتمية » في تفسير التغير . وسبب هذه التسمية أن العامل الذي يربى كمسبب للتغير ينظر إليه على أنه ينطوي على صفة تعمل بناء على قوانين خاصة به ، ومستقلة في نفس الوقت عن جميع العوامل الأخرى بما فيها إرادة الإنسان ورغباته : ومن المناسب هنا أن نعرض لصور « الحتمية » المختلفة وفروعها المختلفة .

١ - الحتمية الجغرافية ، التي تشرح طابع الحياة الاجتماعية والثقافية في ضوء اصطلاحات المناخ والتربة والحفائق الجغرافية الأخرى . ويتفرع عن الحتمية الجغرافية الحتمية الفيزيائية التي تشرح الظواهر الاجتماعية في ضوء اصطلاحات القوى الفيزيائية مثل النجوم والكهرباء والبقع الشمسية والغبار الذري وهكذا .

٢ - الحتمية البيولوجية ، التي ترجع الاختلافات الثقافية بين الجماعات إلى الاختلافات الوراثية في الذكاء والقدرات والإمكانات . ومثال ذلك القول بأن الدم العائلي يحدد طابع الإنسان . ويتفرع عن الحتمية البيولوجية ، الحتمية العنصرية التي ترد الاختلافات بين الجماعات إلى اختلافهم في الأصل والسلالة والحتمية السيكولوجية التي تشرح الحقيقة الاجتماعية في ضوء موضوعات مثل الغرائز والدوافع والمزاج والقدرات . كما يمكن إدراج الداروينية

الاجتماعية الى الحتمية البيولوجية أيضا . حين تفسر الحياة الاجتماعية على أنها نتيجة المعركة الدائمة في سبيل البقاء ، والبقاء للأصلح :

٣ - الحتمية الثقافية ، التي تزعم أن المجتمع نتاج اجتماعي أخرجته أجزاء الثقافة المختلفة مثل العادات والتقاليد والعرف والنظم الاجتماعية التي تكون القاعدة الثقافية التي تبقى مع التغير ويتفرع عن الحتمية الثقافية الحتمية الاقتصادية التي تزعم أن العامل الاقتصادي هو الذي يحدد طابع المجتمع وهو الذي يغير النظام الاجتماعي والحتمية التكنولوجية التي ترى أن المجتمع نتاج العمليات التكنولوجية وهكذا (١) .

ولكن عوامل للتغير ينظر اليها الآن في ضوء فكرة العلاقة الوظيفية التي تنظر إلى أحد العوامل على أنه في بعض الأحيان باعتباره « متغيرا مستقلا » وفي أحيان أخرى « متغيرا متعمدا » ، وذلك على أساس الظواهر التي يؤثر فيها ، أو على أساس تأثيره نفسه بظواهر أخرى : وبهذه الصورة تبرز العلية النسبية لجميع العوامل في تفسير التغير :

التغير الاجتماعي والتغير الثقافي والتفاعل : عندما نشير إلى التغير الاجتماعي

فإننا نعني التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي ، أي في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة والمختلفة . ولهذا يكون التغير الاجتماعي جزءا من موضوع أوسع هو التغير الثقافي Cultural Change ، والتغير الأخير يشمل كل التغيرات التي تحدث في كل فرع من فروع الثقافة بما في ذلك الفن والعلم والتكنولوجيا والفلسفة ... الخ وهذا بالإضافة إلى التغيرات التي تحدث في صور وقواعد التنظيم الاجتماعي .

---

(1) Allen, F-and Others, Technology and Social Change, N.y,1957, pp. 77-78



إذن ، موضوع التغير الثقافي أوسع من موضوع التغير الإجتماعى ، ولكن اهتمامنا يتركز فى علم الاجتماع حول الموضوع الضيق ، ولذلك لن نهتم بمسائل معينة مثل تطور الأصوات فى اللغة ، أو تاريخ الصور الفنية أو تطور الأساليب الموسيقية أو نمو النظرية الرياضية . وطبيعى أننا يجب أن نفهم دائما ، أن كل أجزاء الثقافة ترتبط بطريقة ما بالنظام الاجتماعى ، ولكن يجب أن نفهم فى نفس الوقت أن بعض التغيرات التى قد تحدث فى بعض فروع الثقافة لا نستطيع أن نلاحظ تأثيرها فى النسق الاجتماعى . ولهذا نهتم - من الناحية السوسولوجية - بالتغير الثقافى إلى المدى الذى ندرك فيه تأثيره فى التنظيم الاجتماعى ، أى أننا لا نهتم به منفصلا عن التغير الاجتماعى . فى الفيزياء الذرية لا ينظر إلى قضيب من حديد على أنه خامل ، بل إن البروتونات والإلكترونات فيه تكون فى حالة من النشاط الدائم . ولكن شكل القضيب يظل ثابتاً نسبياً . ويتغير فقط إذا أذيب أو كسر أو التوى أو علاه الصداً وهكذا . وكذلك يكون الأفراد فى المجتمع دائى التفاعل ومع ذلك يظل البناء الذى يتحكم فى الزمان : ولذلك يجب ألا نخلط بين النشاط ، وبين تغيرات البناء التى تكون وحدها « التغير الاجتماعى » (١) . وهناك من غير شك صلة بين التفاعل الاجتماعى والتغير الاجتماعى ، ذلك أن التغير ذاته يتم من خلال التفاعل . فقد حدث النمو فى تنظيم العمل نتيجة لمظاهر التوتر فى التفاعل : بين أصحاب العمل والعمال فى النظام القديم وبمعنى آخر يكون التفاعل ممكناً لأن هناك بناء ، ويكون التغير ممكناً لأن هناك تفاعلاً : وربما يكون التمييز بين التفاعل والتغير مسألة أولية أو بديهية ، ولكن الأمر عند التطبيق لا يكون واضحاً : ومثال ذلك :

(1) Davis, k., Human Society, N.Y., 1949,, pp. 622-624 .



أين نضع الظاهرة التي أطلق عليها فلوريدو باريتو «دورة الخاصة» . لقد ظهر من تحليل باريتو نفسه أنه كان يعرض هذه الظاهرة وهو يتصور أنه يناقش التغير الاجتماعي ، ولكن إذا ظلت الظروف التي تؤدي إلى هذه الدورة واحدة ، فلن يكون هناك تغير ، بل يكون هناك مجرد دورة اجتماعية ولكن إذا كان في إحلال طبقة من الخاصة محل طبقة أخرى تغييرا في البناء الاجتماعي فإن هذا لا يمكن اعتباره تغييرا اجتماعيا على الرغم من أن هذا الإحلال قد يتخذ شكل الدورة .

## الفصل الثالث

### النظريات الأساسية في التغير الاجتماعي

يعنى علماء الاجتماع اليوم بدراسة موضوع التغير الإجتماعى فى المجتمعات المتحضرة . وقد اتخذت مناهجهم فى الدراسة اتجاهات محددة منذ أن كتب وليام أوجبرن W. Ogburn كتابه عن التغير الاجتماعى Social Change لأول مرة عام ١٩٢٢ : وكانت طريقته فى الدراسة ، والموضوعات التى درسها تمثل موقفا علميا جديدا فى دراسة هذه الظاهرة ، خصوصا بعد أن درج علماء الطبيعة فى علم الاجتماع ومن سبقهم من الفلاسفة الاجتهاديين - وعلى الأخص كارى Carey وأوجست Auguste Comte - على رسم الخطوط العامة التى سارت فيها الإنسانية فى تطورها ، وكان الاتجاه الغالب أن يكون افتقاؤهم التطور فى حلقات متتابعة ، لكل حلقة خصائص معينة فى الفكر والعمل ، أو اتجاهها عاما له صفات خاصة ، وتتابع الدراسات بعد ذلك فى ضوء التقدم الذى تم فى مناهج الدراسات السوسولوجية : ولكن الاتجاه الغالب على دراسات التغير كان ولا يزال ينصب على المجتمعات المتعدنة ، الأمر الذى جعل التكنولوجيا والإختراع المكان الأول فى عوامل التغير الاجتماعى الحديث : وبالتالي لم يكن للدراسات البدائية أو القروية مكان مخصص من هذا الاتجاه :

وعندما يتصدى الباحث لدراسة التغير على أى مستوى من درجات الاجتماع الإنسانى . البدائى أو القروى ، أو المتحضر يواجه بعدة صعوبات لابد أن ينقد منها قبل أن يعد خطة البحث ، وذلك حتى تتكامل أجزاء الإطار النظرى الذى يهتدى به فى الدراسة ومن هذه الصعوبات :

١ - أن هناك عدة فروق بين اصطلاح التغير الاجتماعي باعتباره تغيراً في المجتمع واصطلاح التغير الثقافي باعتباره تغيراً في الثقافة . وتستند هذه الفروق الى التفرقة التي يراها علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا بين الثقافة والمجتمع ، وتؤدي هذه الصعوبة الى صعوبة أخرى تتصل بالمنهج مباشرة . فان الدراسات التي أجريت على موضوعات التغير الثقافي أو الاجتماعي كانت تنحصر في أغلبها الى محاولة الوصول الى نظريات بعيدة المدى تنطبق على المجتمع الانساني بأسره ، وعلى هذا الأساس اختلفت طريقة من قاموا بها في النظر الى لعوامل والعمليات والاتجاهات وطرق التفسير عامة : واختلافهم هذا لا يتصل بدراسة موضوعات التغير وحدها ، وإنما يتصل بأفكارهم الأساسية في النظر الى المجتمع وطريقة دراسته : وأن ظروف المجتمعات الحديثة والقروية والبدائية المختلفة تفرض تعديلاً في الخطط والموضوعات التي يمكن على أساسها دراسة التغير في كل منها . وتزداد هذه الصعوبة وضوحاً نظراً لقلة الدراسات من هذا النوع التي أجريت على المجتمعين القروي والبدائي خاصة :

٢ - أما فيما يختص بالصعوبة الأولى وهي الاختلاف بين التغير الثقافي والتغير الاجتماعي فهي تقوم على أساس أن الثقافة في رأى بعض علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا مثل مكيفر مختلفة عن المجتمع society من حيث أن البناء الاجتماعي الذي يكون لب الدراسة في علم الاجتماع له خصائص مختلفة عن الثقافة وأهمها أن عناصر البناء الاجتماعي لا تسلم إلا كسياق زمني فقط time sequence كما يرى مكيفر (ماكييفر وبيج، ١٦، ص ٥١١) أو أنها تدوم بغض النظر عن مظاهر النشاط الزمنية الزائلة التي يقوم بها الأفراد كما يرى إيفانز بريتشارد Evans Pritchard (إيفانز بريتشارد، ص ٨، ١٠ - ٢٠) ومع أن إيفانز بريتشارد يقول إن موضوع دراسة الأنثروبولوجيا الاجتماعية هي الثقافة والمجتمع معاً ، إلا أنه يقرر أن دراسة البناء الاجتماعي لا بد أن تأتي أولاً ويعلم

أن التمييز بين الثقافة والمجتمع لا يبدو جليا واضحا لأن الأنثروبولوجي يتناول في وصفه الواقع أو السلوك الظاهر الشخصي الذي يحوى الأثنين معا . ولهذا كانت مشكلة التمييز هذه في رأيه من أصعب المشكلات وأكثرها تعقيدا ( ايفانز برينشارد ٨ ، ص ١٠ - ٣٠ ) . لكن الثقافة تدوم وتنتقل عبر الأجيال كنتاج product بجميع تفاصيلها . ولهذا تكون دراسة التغير الثقافي أدق وأسهل بكثير من دراسة التغير الإجتماعي ، لأن البناء الإجتماعي لا يمكن وضعه في متحف حتي يمكن الرجوع اليه وفحصه بينما يمكن ذلك بالنسبة للثقافة :

ويرى مكيفر ، الذي يمثل اتجاها معينا في النظر الى الثقافة منفصلة عن المجتمع ، أن دراسة التغير الإجتماعي إنما تنصب أساسا على بحث العلاقات الإجتماعية التي تكون متوازنا متغيرا منفصلا عن الثقافة التي تجسم نفسها في المنتجات الباقية لمجتمع تتغير علاقاته الإجتماعية باستمرار ( ما كيفر وينيج ، ١٦ ، ص ٥١١ ) :

٣ - ولكن هناك طائفة أخرى من العلماء ينظرون إلى هذا الموضوع من زاوية أخرى، مثل أجبرن . فلكل مجتمع ثقافة ، والثقافة نفسها هي الخاصية الكبرى للإنسان ، ولهذا كانت دراسة الثقافة دراسة للمجتمع بالضرورة وعلى هذا الأساس فعندما يعرف أجبرن الثقافة يمزج بين الثقافة والمجتمع في مفهوم الآخرين من العلماء الذين تكون الثقافة عندهم مشتملة فقط على المنتجات المادية التي تبقى للمجتمعات المتغيرة ، ويكون المجتمع عبارة عن العلاقات الإجتماعية التي تكون البناء الاجتماعي مهما اختلفت النظرة الى مفهوم العلاقة أو البناء وقد بني أجبرن فكرته على أساس المزج بين تعريف تيلور Tylor للثقافة على أنها « ذلك الكل المعقد الذي يشتمل على المعرفة ، والعقيدة ، والفن ، والاخلاق ، والقانون ، والعادة ، والإمكانات الأخرى التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع » ، وبين تعريف درفيلد Redfield للثقافة على أنها المجموعة المنظمة من المفاهيم والتقليدية التي تظهر في الفن



والخرف ، والتي عن طريق دواها خلال التقاليد تميز الجماعة الانسانية (أجبرن ونيمكوف ، ١٩ ، ص ١٥ — ١٦ ) ولذلك فالثقافة عنده كل له وجهان مادي وغير مادي ، ففي العائلة مثلا تكون المساكن والأثاث والطعام عبارة عن الجانب المادي ، ويكون الزواج والسلطة الأبوية أو تعدد الزوجات أو الوجدانية عبارة عن الجانب اللامادي ، والجانبان لا يمكن فصلهما عمليا أو لغرض الدراسة لأنهما يكونان نظام العائلة ، وهكذا إذا امتد بحثنا الى أى مظهر من مظاهر الحياة الاجتماعية ( أجبرن ونيمكوف ، ص ٢٤ — ٢٥ ) . وبالتالي كانت دراسة التغير الاجتماعى شاملة للناحيتين المادية وغير المادية من الثقافة ( أجبرن ، ١٩ ، ص ٥١٧ — ٥٢٤ ) وكان هذا الفصل بين هاتين الناحيتين أساس نظريته عن التخلف الثقافى cultural Lag التي ضمنها كتابه عن التغير الاجتماعى ( أجبرن ، ٢٠ ، ص ٢٠٠ — ٢٠٣ ) .

ولا يقبل هذه القسمة - خصوصا فى دراسات التغير - كثيرون مثل سوروكين ( سوروكين ، ٢٨ ، ص ٢٨٠ - ٢٨١ ) ويقبلها اخرون مثل مالىنوفسكى ( مالىنوفسكى ، ١٧ ، ص ١ ) . فالتغير الثقافى عنده هو العملية التى يتغير بواسطتها نظام المجتمع الحالى أى نواحيه الاجتماعية والسياسية والمادية من شكل الى آخر ولهذا يواجه التغير الثقافى دراسة العمليات التى تعدل من النظم الاجتماعية الدستورية والمادية والمعتقدات ونظام المعرفة واستهلاك السلع التى يقوم عليه اقتصاده الاجتماعى ولكن هذا لا يعنى أن الباحثين فى التغير — كما سنرى بعد — يتفقون على عوامله ونتائجه .

والواقع أنه إذا كان الفصل بين المظاهر المادية فى المجتمع المكونة للثقافة المحسوسة وبين العلاقات الاجتماعية التى بقيامها على نحو معين يكون البناء الاجتماعى أمرا له وجهته فى الدراسات المتزامنة synchronic إلا أنه فى الدراسات



التغيرية diachronic لا يمكن فصلهما نظرا لأن المظهرين المادى وغير المادى مرتبطان أشد الارتباط . ومن الضروري أن نبحث عن تأثير أحدهما في الآخر خصوصا اذا كنا نبحث عن عوامل التغير ونتائج وعملياته المختلفة . كما أنه من الصعوبة بمكان أن نفرد عوامل خاصة بالتغير في الجانب المادى وعوامل أخرى خاصة بالتغير في الجانب اللامادى مضلل وغير علمى خصوصا وأن من التغيرات في الجانب المادى ما فرضته مطالب اجتماعية بحثة ولم يكن راجعا للتجمع accumulation في الجانب المادى الذى يؤدي الى مزيد من الاختراعات : وسوف يبدو هذا الترابط واضحا بين العائلة والثقافة المادية والحياة الاقتصادية في الموضوع الذى نعالجه في هذه الرسالة .

٤ — وقد ترتب على الفصل بين الثقافة والمجتمع عندما كيفر وبين الجانب المادى واللامادى من الثقافة عند أجبرن أن تلوث دراستهما - ومن هنا نحوها - للتغير الاجتماعى عامة في المجتمع الانسانى والمتحضر منه خاصة بلون خاص . ذلك أنهم يعتقدون أن المظاهر المادية للثقافة كالكنولوجيا والاقتصاد تسبق في التغير أى تكون لها مركز القيادة بينما تتخلف المظاهر المادية غير المادية . ولا يختلف عنهم كارل ماركس Karl Marx خصوصا وأنه يرى أن درجة النمو التكنولوجى تحكم شكل الانتاج والعلاقات والنظم التى تحكم النسق الاقتصادى وهذه المجموعة من العلاقات بدورها هى صاحبة الكلمة الفاصلة في النظام الاجتماعى بأسره . أو كما يقول ماركس « إن مجموع هذه العلاقات الخاصة بالانتاج تكون البناء الاقتصادى في المجتمع ، الأساس الحقيقى الذى تقوم عليه النسق الاجتماعية الأخرى » فالحياة الاجتماعية للانسانية : أفكاره وحياته الجمالية والروحية وفلسفته وعقيدته والصور الاجتماعية التى ينتقل خلالها عبارة عن انعكاس للنسق الاقتصادى (ماكيفر ويبيج ١٦ ص ٥٥٩) : فكان ماركس يعطى الأولوية للنسق الاقتصادى وهو فى رأيه

مادى فى جوهره لأنه يعتمد فى المحل الأول على أشكال الإنتاج المادية: وكل تغير فيه يؤدى بالضرورة إلى تغير فى بقية أجزاء البناء الاجتماعى المعتمدة عليه . وكان أساس بحثه قائما على التخلّف القائم بين أشكال الإنتاج والتنظيمات الاجتماعية الأمر الذى سيؤدى إلى الثورة للتغلب على هذا التخلّف وإعادة المجتمع إلى حالة من التوازن بين أجزائه المادية واللامادية . ولذلك تعتبر نظرية ماركس هذه أساس نظريات التخلّف الثقافى وأن اختلفت عنهما فى بعض مظاهرها أو نتائجها .

أما لماذا يكون التغير فى الجانب المادى أسرع من التغير فى الجانب اللامادى فهذا يرجع إلى أن الاختراعات فى الثقافة المادية كثيرة جداً إذا قورنت بالجانب اللامادى من هذه الثقافة . كما أن العوائق التى تقف فى سبيل التغير اللامادى أكثر منها فى حالة التغير المادى . وقد عدد أجبرن هذه العوائق وحصرها فيما يلى :

١ — هناك ميل فى كل ثقافة للابقاء على القديم : وبقاء القديم على هذا النحو عقبة كبرى أمام التغير .

٢ — كثير من التغيرات تحدث نتيجة لتنظيم المجهودات الاصلاحية وتخطيطها وهذه بدورها تتطلب تكاليفاً كثيرة . ولذلك كانت التكاليف الاقتصادية فى بعض الأحيان عقبة فى طريق التغير :

٣ — الجهل وعدم معرفة حقيقة التجديد أو الاختراع أو طريقة استخدامه يؤدى إلى رفضه .

٤ — النزعة المحافظة عند كبار السن .

٥ — العادات العقلية المستقرة على نحو ما والعقبات الطبيعية فى تغيير العادات : وإذا انضمت هذه العقبات إلى الاتجاهات المعادية للتغير كالخوف من الجديد لأن كثيراً من الناس يشعرون أنهم لا يعرفون كيف ستكون نتيجة التجربة .

ولذا لا يحبون المخاطرة ، وكتقديس الماضي ، وكالمصالح الخاصة التي قد تضل نتيجة لتغير الأساس الذي قامت عليه - كل ذلك يؤدي إلى مزيد من المعوقات أما سهولة التغير اللامادي ( أجبرن ونيمكوف ، ١٩ ، ص ٥٢٧-٥٦٠ ) هذا إلى أن من طبيعة الثقافة المادية التجمع accumulation بعكس الحال في الثقافة اللامادية . لذلك تنتشر الماديات على نحو يتخطى حدود المجتمعات ، بينما يظل البناء الاجتماعي مميزا لمكانه المحلي ، ومثال ذلك أن الثقافة المادية في الغرب تغيرت بشكل ملحوظ جدا في السنين الأخيرة . بينما ظلت العائلة والنظام السياسي وبقية اللاماديات على ما كانت عليه منذ مدة طويلة ( سوروكين ، ٢٨ ، ص ٦٦٨ ) .

هـ - ويقف دي روبرتي E. De Roberty في طرف آخر ، فالثقافة عنده تتكون من أربعة أشكال رئيسية من الفكر أو الأنساق : التفكير التحليلي أو العلم ، التفكير التركيبي أو الفلسفة والدين ، التفكير الرمزي أو الفنون الجميلة ، التفكير التطبيقي أو جميع أنواع التكنولوجيا التي تمثل التطبيق العملي للأشكال الثلاثة الأولى . وعند التغير الثقافي ، فإن هذه النظم أو الأنساق الأربعة تتغير ابتداء من العلم ثم الفلسفة أو الدين ثم الفنون الجميلة وأخيرا تتغير التكنولوجيا . ومن حيث إن كل واحدة من هذه الأنساق تقوم على ما قبلها ، فإن التخليف يأخذ نفس النظام ، فالفلسفة تتخلف وراء العلم ، حتي نصل إلى التكنولوجيا التي تتخلف وراء ما قبلها جميعا فإذا تغير العلم مثلا تغير أساسيا في مبادئه ومحتوياته فإن الفلسفة والدين تتغيران أيضا ، ويقول دي روبرتي « إنه بدون معرفة الدين والفلسفة المصرية الفرعونية فإن الفنون الجميلة من الأهرامات نحتي النحت لا يمكن فهمها . »

ويكاد موقف دي روبرتي أن يكون عكس الاتجاه الأول . فالتكنولوجيا آخر ما يتغير ولا بد لتغيرها أن يسبق بتغير في الجوانب اللامادية من الثقافة وهو

في نهاية الأمر يأخذ بفكرة التخلف الثقافي cultural lag ولكن بطريقة مختلفة وكلا الاتجاهين يفترض من حيث عوامل التغير الاجتماعي - نتيجة للتحليل السابق أن هناك عاملاً هاماً يترتب عليه نتائج في الحياة الاجتماعية . دى روبرتى ، مثلاً ، يعتقد أن تقدم العلم سبب أول cause في كل النتائج effects التي من مظاهرها تغير الفلسفة والدين والفنون الجميلة والتكنولوجيا هذا . أمر لا يمكن التسليم به . لأنه ليس كقاعدة أن يكون التغير بالضرورة على هذا النمط فقد تتغير المبادئ العلمية ولا تتغير نظرة الناس إلى الفلسفة أو الدين : وقد يكون التغير في التكنولوجيا مؤدياً إلى تغيرات في الأسس العلمية ذاتها . ومهما يكن من أمر ، فهذه النظرية تمثل فرعاً من النظريات بعيدة المدى التي تحاول أن تضع نظاماً عاماً للتغير ينطبق على المجتمع الإنساني بأسره ، وعمليتها لا تختلف في كثير من عملية نظريات شبنجلر spengler وكارى Carey وأوجست كونت Auguste Comte بل إنها تسير في اتجاهها العام . كما أن الدراسات الواقعية للتغير الاجتماعي سرء في المجتمعات الحديثة أو القروية أو البدائية لم تؤيد حتي الآن صلق هذا الاتجاه التغيري لمختلف أجزاء الثقافة الواحدة .

ويفترض أجبرن ومدرسته ومن سبقه أيضاً مثل كوست Cosle ، وفير Weber وكارل ماركس K. Marx أن الجانب المادي من الثقافة أسبق في التغير . ومن ثم فهو عامل أول في كل التغيرات التي تحدث في البناء الاجتماعي بعد ذلك ، على الرغم من أن ماكيفر ، مثلاً ، يرى أن هناك ظروفًا دائمة تعتبر عوامل هامة في التغير الاجتماعي . وهي : نظام الطبيعة أو العلية الخارجية المستقلة عن نشاط الإنسان ، ويمكن إدراج الظروف البيولوجية تحت هذا النظام ؛ والمنفعة وتشمل على الأخص النظام التكنولوجي ثم النظام الثقافي والنظامان الأخيران يمثلان عوامل التغير المتصلة بنشاط الإنسان ( ماكيفر وبيج ، ١٦ ، ص ٥١٢ - ٥١٨ ) ، فهو إذن يرجع عوامل التغير إلى عاملين :



أحدهما دائم constant وهو نظام الطبيعة ، ودوامه يجعله كما سنبين ذلك فيما بعد غير صالح لأن يكون سببا cause في التغير الاجتماعي ، لأنه كان كذلك على مر الزمان . وثانيهما يتصل بنشاط الإنسان المتغير كالثقافة والتكنولوجيا ومع ذلك فإنه تغلب عليه نزعة إبراز العامل التكنولوجي وما يتصل به كسبب أول في التغيرات الاجتماعية وما يترتب على ذلك بناء على نظرية أجبرن من تخلف ثقافي .

إلا أن أجبرن يمثل بوضوح موقف الذين يرون أن الثقافة المادية أو التكنولوجيا هي السبب الأول في كل التغيرات الاجتماعية ، على الرغم من أنه يعترف بأثر العوامل الأخرى وتفاعلها وتساندها فيقول « إن التكنولوجيا تسبب التغير الاجتماعي ولذلك تكون الاختراعات الميكانيكية عوامل عليا في التغير الاجتماعي ( أجبرن ونيمكوف ، ٨٩ ص ٥٧٧ ) . وينبغي هنا أن نشير إلى أن أجبرن يركز - بخاصة - على أثر التكنولوجيا والاختراعات التي تحدث في مجالها في المجتمعات المتحضرة في ميادين الزراعة والتجارة والسكن والعائلة وغير ذلك من مظاهر الحياة الاجتماعية . والاختراع لا يقتصر تأثيره في رأيه على ناحية واحدة « ففي بعض الأحيان يؤدي إلى تأثيرات عديدة تنتشر في كل الاتجاهات ... ويستمر التأثير حتي يمكن تصويره بسلسلة متصلة الحلقات ، ( أجبرن ونيمكوف ، ١٩ ، ص ٥٦٤ - ٥٦٩ ) .

ومع أن سوروكن يعترض على قسمة الثقافة إلى جزئين إلا أنه يقول إنه لو سلمنا جدلا بهذه القسمة لما وجدنا الجزء المادي ينتشر أولا أو أسرع من الجزء « الأيديولوجي » ، بل العكس هو الصحيح « فالعناصر الأيديولوجية تميل إلى الانتشار أولا ، أسرع وأسهل من العناصر المادية لأنه مهما كانت الظاهرة ثقافية أو دينية أو علمية أو فنية أو اقتصادية ، فإن فكرتها أو معناها لا بد أن تصل أو توصل إلى الآخرين أولا :



وعندئذ تبدأ في التأثير على السلوك وعلى الثقافة المادية، والعناصر الثقافية أيا كان نوعها حين تتحرك من مكان إلى آخر أو من شخص إلى شخص قائما لا تتخذ اتجاهها واحداً بل يكون اتجاهها ثنائياً غالباً ، من أ إلى ب ، ومن ب إلى أ ، أى من المدينة إلى القرية ، ومن القرية إلى المدينة . فالمدينة والمناطق الصناعية ترسل منتجاتها الصناعية إلى المناطق الريفية وتستقبل بدورها المادة الخام والمنتجات الزراعية . وفي أثناء التفاعل تنتقل بعض العناصر من الثقافة الأقل إلى الثقافة الأكبر ، ولا تكون القاعدة فقط أن تنتقل الثقافة الأكبر إلى الأصغر دون ما تأثير عليها ( سوركين ، ٢٨ ، ص ٥٨٠ ) والذي يهملها أن سوركين ولو أنه يضغط في كل آرائه على الجوانب المعنوية من الثقافة ، وبالتالي يعطيها أهمية كبرى من حيث كونها عاملاً رئيسياً في التغير الاجتماعي ، إلا أنه يؤمن بتساند أجزاء الثقافة وعدم إمكان فصلها في عملية التغير ، لأن نسبة التغير في أجزائها لا تنهض سبباً كافياً في هذه القسمة الحاسمة وما يترتب عليها من إبراز عوامل معينة لها الأسبقية والأهمية وبالتالي يتعين أن يأخذ اتجاه التغير الاجتماعي طابعاً معيناً واحداً . ولهذا إذا كانت الثقافة متكاملة ، فإنها عند التغير تتغير ككل أو في معينة togetherness . ذلك أن أى تغير في الأجزاء الأخرى وفي الكل ، كما أن التغير في الكل يؤدي إلى تغير في الأجزاء . وكلما كان التكامل كبيراً كلما كانت المعية في التغير كبيرة أيضاً ( سوركين ، ٢٧ ، ص ١٤٥ ) وهذا بالتالي ينفي فكرة التخلف lag بين أجزاء الثقافة الواحدة . لأن التخلف يفترض أساساً حالة معينة كانت الثقافة فيها متوازنة واختل هذا التوازن بفعل عوامل التغير الاجتماعي الأمر الذي أدى إلى انفصال بعض الأجزاء هي الأخرى . والواقع أن هذا الانفصال فرضي أو تصوري بحيث لأنه إذا أمكن قياس التغيرات في الجانب المادي بطريقة كمية فإنه من الصعب أن نطبق مثل هذه الطريقة على الجوانب اللامادية وبالتالي فإننا نقع في أخطاء تتصل بالتقييم .

ولهذا يغلب على ظني أن مسألة التخلف الثقافي تتصل اتصالاً مباشراً بأحكام قيمية ولهذا فإنها تخرج عن نطاق البحث العلمي في التغير الاجتماعي ومرد ذلك إلى خطأ في النظرة الأساسية للتغير في الجانب المادي والجانب اللامادي ؛ فأجبرن مثلاً يرى من خصائص الثقافة المادية التجمع ، بمعنى أن الاختراع في هذا الميدان لا يظهر فجأة وإنما تسنده سلسلة طويلة من التراث الإنساني المادي تعرض قبل ظهوره لمحاولات عديدة حتي تم ، منها ما فشل ومنها ما نجح . ثم مر على مرحلة تجريبية للتأكد من إمكان استخدامه في الأغراض العملية . فإذا كان هذا أمر الاختراع وعناصر التكنولوجيا كلها ، فإنه من الخطأ أن نتطلب تعديلاً مباشراً بمجرد تغير الجانب المادي في الجانب اللامادي ، لأنه يكون بالصورة التي هو عليها مناسباً أي في حالة تكامل مع بقية أجزاء الثقافة ويقتضي توافقه مع التغيرات الجديدة وقتاً لا ينأظر الوقت الذي استغرقه الاختراع في الظهور . هو الوقت الذي يستغرق في الاقتناع والتعلم . ومع ذلك فإن السرعة التي تترى على أساسها التغيرات التكنولوجية الآن في المجتمعات المتحضرة تقابلها سرعة نسبية من الحياة الاجتماعية في النواحي . وهناك من الأمثلة على سرعة تغير الجانب اللامادي من الثقافة بحيث اقتضي تغييراً أو تعديلاً في الجانب المادي ؛ وهذا يؤكد أن مسألة التخلف مسألة نسبية وبالتالي فإن دراسة للتغير الاجتماعي لا بد أن تستنير بتعدد عوامل التغير وتسلاندها وانتظامها في سلسلة مترابطة من ناحية وتساند أجزاء الثقافة نفسها أيضاً أثناء عملية التغير .

ومهما يكن الأمر فسواء حدثت التغيرات في وقت واحد أم لا ، فإن هذا لا يعني شيئاً بالإضافة إلى ترابطها . وذلك لأن مقياس الحدوث في وقت واحد نسبي ، لأنه قد يعني اللحظة نفسها أو خلال دورة طولها مئات السنين وهذا يتوقف على المقياس الذي اختاره الباحث . والحدوث في وقت واحد ليس

والارتباط العلى والزمنى يقتضي أن نؤكد أمرين : الأسباب المختلفة أو المتطابقة التي تعمل تحت ظروف مختلفة تتطلب مقادير مختلفة من الزمن لتظهر آثارها وآثار أى تغير منهم فى جزء من الثقافة قد يصل الأجزاء الأخرى أو بعضها بسرعة ، وقد يصل إلى بعضها الأخرى بعد فترة من الزمن . فحالة الكائن الحى مثلا قد تعمل على الإسراع أو التأخير فى نمو المرض ، حتى إن الوباء التى يستغرقها السبب ( السل أو السرطان مثلا ) ليصل إلى أقصى أثر « الموت » تختلف باختلاف الكائنات . كما أنه بالنسبة للكائن الواحد، تظهر أجزاء مختلفة ودرجات متفاوتة من المقاومة أو الاستسلام . والامر كذلك بالنسبة للثقافة فى أجزائها المختلفة . فالتغير فى جزء منها قد يصل إلى الأجزاء الأخرى - ولا بد أن يصل - ولكن فى لحظات مختلفة من الزمان .

لذلك كان أخذ ظاهرة اجتماعية كالثقافة المادية تمثل متغيرا مستقلا، وظاهرة أخرى كالثقافة اللامادية تمثل المتغير، ودراسة العلاقة بينهما أمر يؤدى إلى الخلط لأننا بذلك انتزعنا الظاهرتين من إطارهما العام حيث يمكن فهمهما على حقيقتيهما وعزلها بهذه الطريقة - وهذا ينطبق على أى ظاهرتين - نكون بذلك قد فعلنا كما يفعل البيولوجى إذا توهم أنه يستطيع أن يفصل القلب والجهاز الهضمى مثلا ليدرس العلاقة بينهما بعيدا عن عمل الكائن الحى وهما جزءان منه « سوركين ٢٨ ص ٦٢٦ - ٦٤٤ » .

هذه النظريات سواء منها ما انبعث عن فكرة فلسفية أو نظام منطقي معين كنظرية De Roberty أو التي قامت على أساس دراسات عامة مثل نظريات أجبرن ومكيفر وسوركين إنما تطور الاتجاهات العامة فى دراسة التغير الاجتماعى فى محاولة لتقصي عوامله الرئيسية وعملياته واتجاهاته والنتائج المترتبة على ذلك كله فى الثقافة والمجتمع على السواء . وهى كما سبق تركيز اهتمامها الأول على

المجتمعات المتحضرة والصناعية على وجه خاص: ولم تنل المجتمعات القروية أو البدائية أدنى اهتمام وهذا واضح لأن الطريقة السوسيولوجية تنطبق بالضرورة على المجتمعات الصناعية. وعلى أن هذه النظريات بعيدة المدى long term تصادف من حيث الدقة عقبات كثيرة - مثل موضوعية الحقائق التي اعتمدت عليها إلى جانب صدق التحليل العلمي - « سبروت ، ٢٩ ، ص ١٧٠ - ١٧١ » إلا أنها أفادت من حيث المنهج والموضوع ، فمن حيث المنهج وضعت خططاً لدراسة التغير عن طريق البحث عن الأسباب والنتائج مع تقدير أهمية العوامل والنظر إليها نظرة ترابط وتساند ، ومن حيث الموضوع كشفت عن عوامل كبرى للتغير عامة يمكن اعتبارها فروضا لا اختبار صحتها وأثرها في تفسير التغير الاجتماعي على أساس محدود مثل ملاحظتها في أجزاء متعددة من الحياة الاجتماعية في تأثيرها بظروف محددة « سبروت ، ٢٩ ، ص ١٧١ ، خصوصاً وأن الاتجاه العلمي الآن هو تجنب شرح أي عملية جارية في الواقع المادي - كعمليات التغير - على نطاق واسع ، بل ينبغي أن نأخذ عينات أو نماذج أو ما يمكن أن يسمى بالنسق المغلقة closed systems لتتمكن من تفسير التغيرات فيها بطريقة محددة وواضحة ( زنانيكى ، ٣١ ، ١٧٠ - ١٨ ) .

وأهم ما يمكن أن نستخلصه من الدراسات السابقة للتغير الاجتماعي العام جملة حقائق نسترشدها في دراسة محددة وهي .

١ - أن التغير الاجتماعي حقيقة واقعة في كل المجتمعات على اختلاف أنواعها ولا تختلف المجتمعات من الزاوية إلا من حيث الدرجة فقط .

٢ - أن التقدم التكنولوجي - وتعدد وسائل الاتصال الحديثة - أدى إلى سرعة نسبية في عمليات التغير وما يترتب عليها من نتائج في كل مجتمع على حدة . وفي المجتمع الإنساني عامة .

٣ - أن عوامل التغير عبارة عن سلسلة متصلة الحلقات مترابطة متساندة ،



وأنه من الممكن قسمتها من حيث النوع إلى عوامل داخلية في المجتمع محل الدراسة وعوامل خارجية :

- ٤ - أن عوامل التغير لا تحدث نفس الآثار في كل المجتمعات؛ بل قد تختلف نتائجها من مجتمع لآخر بحسب ظروف المجتمع الخاصة وتاريخه :
- ٥ - أن عمليات اختلاف التوازن واعدته - كالحدم والبناء في الكائن الحي - تتم الآن في فترات متعاقبة قصيرة المدى، لها من الواضوح والآثار ما لم يكن لها من قبل .

ثالثا - فعوامل التغير ونتائجها كما صورها علماء مثل سوروكين وماكيفر وأجبرن وغيرهم أنها تطبق بالضرورة على مجتمعات لها من الاتساع وتعدد الظروف التي تعيش فيها ما يسمح بدراسات لها هذه الصفة العمومية؛ وبمعنى آخر فالعوامل والنتائج تمثل بطبيعة الحال اتجاهات عاما لا ينطبق على حالات متعددة محددة ، فقد يبدو أثر العوامل التكنولوجية واضحا في مدينة كبيرة مثل شيكاغو ونيويورك ولندن ومسكو حتي ان الباحث يمكن أن يعمم فيقول ان التكنولوجيا هي العامل المسيطر على التغير في الثقافة المادية وغير المادية لأنه يفرض على كل أجزاء الحياة الاجتماعية أن تتوافق مع كل اختراع يتم في هذا الميدان ، ولذلك كان البحث في التكنولوجيا وما ينشأ عنها في المجال الاجتماعي من صراع أو توافق من أهم المباحث التي يعني بها علم الاجتماع في الولايات المتحدة خاصة وكانت الباعث الأول التي دعت أوجبرن الى صياغة نظريته في التخلف الثقافي التي أثارت - ولا تزال تثير حتي اليوم - المناقشات في الدوائر الأكاديمية وغير الأكاديمية. ولهذا كان البحث في التكنولوجيا والاختراعات التي تتم في حدودها في المباحث التي تميز البحث السوسيولوجي على مستوى حضري على وجه الخصوص . كذلك كان الاهتمام بالتكنولوجيا يمثل الاتجاه



الكمي quantitative في الدراسات السوسولوجية لأن التغير في هذه الناحية وآثاره يمكن قياسه وعده بسهولة أكثر من التغير الذي يرجع إلى عوامل يصعب تطبيق المنهج الكمي عليها ، لأن هذا النوع من الثقافة المادية من طبيعته التجميع والدوام بحيث يمكن أن يظل ميدانا للدراسة الموضوعية الكمية باستمرار (١) .

كذلك يمكن أن تظهر اثر العوامل البيولوجية والجغرافية في هذه المجتمعات الكبيرة نفسها نظرا لاتساع رقعتها وتمايز السكان فيها الأمر الذي يمكن معه البحث في أثر المناطق الجغرافية المختلفة وتوزيع السكان وانقسامهم إلى طبقات أو فئات مختلفة في عمليات التغير الاجتماعي .

---

(١) يرى اجبرن نتيجة لاقتناعه بالدير الكبير الذي تلعبه التكنولوجيا في حياة الإنسان الحديثة أن تفسير التغير الثقافي لا بد أن يتم في ضوء التكنولوجيا وما تفرضه على الحياة الاجتماعية من تعديلات . ولهذا كان التفسير قائما على أساس البحث عن الاختراعات وما يسبقها من وضع معين للثقافة المادية، والبحث عن الطرق والمدى الذي تتجمع على أساسه عناصر الثقافة المختلفة ، لأن هذا التجمع في حد ذاته يؤدي إلى كثرة الاختراعات التي تناسب تناسباً طردياً مع عمليات التجمع هذه وتتبع انتشار هذه الاختراعات من منطقة إلى أخرى وتقدير سرعة هذا الانتشار عن طريق المواصلات ووسائل الاتصال وأخيراً ملاحظة التوافقات التي تتم في المجال الاجتماعي مع تغير التكنولوجيا خصوصاً في ميادين الحكومة والاقتصاد والعائلة والترفيه . (اجبرن ونيمكوف ، ١٩٠٣٧٧ - ٢٩١)

## الفصل الرابع

### الاتصال الثقافي والتغير الاجتماعي في مجتمعات محددة

بحث التغير الاجتماعي في منطقة قروية أو في مجتمع بدائي يختلف كثيراً عن بحثه في مجتمع كبير أو في مجتمع انتشرت فيه الصناعة . فبغض النظر عن زيادة السكان وما قد يكون لها من آثار على الحياة الاجتماعية ، فإن بحث العوامل البيولوجية كالإنتخاب الطبيعي والتغيرات الهامة في مضمون السكان والتغيرات القومية أو الانحرافات ( ماكينر وبيج ، ١٦ ، ص ١٣-١٧ ، ٥ ) لا مناسبة له لأن هذين النوعين من الحياة الاجتماعية لا تظهر فيهما هذه العوامل وبالتالي فإن الإهتمام بها في دراسة التغير الاجتماعي لا داعي لها مطلقاً ، إلا في أحوال خاصة يمكن أن نجد فيها أثراً لعوامل من هذا النوع :

ومعنى هذا أنه إذا كان البحث متعلقاً بقرية هي مجتمع جزئي وثقافة جزئية وتتأثر بما يتأثر به المجتمع الكلي والثقافة الكلية ، أو كان البحث في مجتمع بدائي منعزل ومستقل ومكتف بذاته ولا يتأثر إلا بطريقة مباشرة كالإتصال الثقافي cultural contact بالمستعمرين الأوروبيين ، فمن الواجب أن ننظر إلى الموضوع نظرة منهجية مختلفة . ففى المجتمع القروى لابد من النظر إلى العوامل العامة التى تؤثر فى المجتمع ككل والنتائج التى ترتب عليها ثم ملاحظة هذه العوامل فى انتشارها إلى القرية ومدى تأثيرها فيها . وهنا نلاحظ أن درجة التأثير تختلف باختلاف ناذج القرى : فالقرى القريبة من المدن أو المناطق الصناعية تتأثر بطريقة تختلف عن القرى البعيدة التى تكون فى شبه عزلة عن طرق المواصلات أو القرب من المدينة . أما فى المجتمع البدائي فإن الإهتمام ينصب أساساً على الطريقة التى يتصل بها هذا المجتمع

بالمستعمرين الذين يمثلون ثقافة من نوع مختلف والطريقة التي يتصل بها المستعمرون بدورهم بهذا المجتمع : أى أن الإهتمام يتركز على طريقة التفاعل ودرجته بين الثقافتين البدائية والأوربية والآثار المترتبة على ذلك ولهذا كان العامل الأول في التغير الاجتماعى كما صوره الأنثروبولوجيون فى الشعوب البدائية هو الإتصال الثقافى ( هيرسكوفيتس ، ١١ ، ص ١٠ - ١٤ ) .

ومع ذلك فالإتصال الثقافى سواء كان عن طريق الأوربيين فى المجتمعات البدائية أو عن طريق المدينة فى المجتمعات القروية فإنه عامل هام فى التغير الاجتماعى فى كليهما . وفى هذا الصدد يكون التغير الثقافى الناتج عن الإتصال شاملا لعمليات aculturation والإنتشار كما أشار إلى ذلك ردفيلد ولنتن . R. Linton وهرسكوفيتس Herskovits ( مالبينوفسكى : ١٧ ص ٧٨٨ ) . الأخذ بالخصائص الحضرية هى كل الظواهر التى تنتج عندما يدخل مجموعة من الأفراد لهم ثقافات مختلفة فى صلات مباشرة أو مستمرة وما يترتب على ذلك من تغيرات فى الأنماط الثقافية الأصلية للمجموعتين أو الواحدة منهما . وهكذا يميز بين الأخذ بالخصائص الحضرية وبين التغير الثقافى لأن الأول عبارة عن ناحية واحدة من الثانى أى التغير الثقافى يتضمن الأخذ بالخصائص الحضرية بالضرورة ، والتمثيل أى هضم العناصر الجديدة على أى نحو مرحلة بين مراحل الأخذ بالخصائص الحضرية شأنه فى ذلك شأن الإنتشار diffusion . وهكذا يكرن التغير الثقافى شاملا لعمليات الأخذ بالخصائص الحضرية والتمثيل والإنتشار . على أنه يمكن النظر إلى الإنتشار باعتباره ذلك المظهر من التغير الثقافى الذى يشمل انتقال الوسائل الفنية والاتجاهات والأفكار ووجهات النظر من شعب الى آخر بغض النظر إذا تم ذلك عن طريق فرد واحد أو جماعة وبغض النظر اذا كان الاتصال مؤقتا أو دائما .

١ - وعلى هذا يكون التغير الثقافى عن طريق الإتصال اما فرديا أو جماعيا واما مؤقتا أو دائما . وبالتالي تكبر عملياته المختلفة تتجه اتجاهات عامة أو خاصة بحسب الاحوال وعلى أساس طريقة الإتصال . وهذا يفترض بالضرورة وجود أفراد أو جماعات فى منطقة واحدة من ثقافتين مختلفتين ، الامر الذى يؤدي الى سهولة عمليات النقل الثقافى ولا يتعين بالضرورة أن يكون الانتقال من الثقافة الاعلى الى الثقافة الاقل قد يكون الانتقال فى الاتجاهين . أى أن سمات الثقافة الاوروبية تنتقل الى الثقافة البدائية كما تنتقل بعض سمات الاخيرة الى الاولى ( سوروكين ٢٨ ، ص ٦٦٦ - ٥٦ ) . ولا يعنى هذا مطلقا أن الثقافتين على درجة واحدة من القوة . وهذا ينطبق على طريقة الاتصال بين القرية والمدينة ونتائجه خصوصا فى الوقت الذى يعيش فيه فى المدينة أفراد من القرى نشأوا أولا نشأة ريفية :

٢ - وعلى الرغم من أن مالىنوفسكى يتفق مع ردفيلد ولنتن وهرسكوفيتش فى تعريف التغير الثقافى وفى أهميته وفى أنه عامل دائم فى مدنية الإنسان الا أنه يرفض استخدام كلمة الاخذ بالخصائص الحضرية acculturation خصوصا اذا كانت تعنى أن التغير الذى يتم على أساسها يمكن أن يكون على أساس فردى أو جماعى ، وهذا لا يتفق مع فكرة الثقافة فى أنها systems نمطا من السمات traits أو مركبات منها . ولذلك فالتغير الثقافى عنده تغير فى وحدات units وفى أثناء التغير تتخذ هذه الوحدات أشكالا جديدة ويكون لها وظائف جديدة استجابة للظروف الجديدة الناتجة عن الاحتكاك أو الاتصال ، ولهذا فان الانتشار الذى يتم عن طريق الاتصال هو « عملية اعادة وتنظيم على أسس جديدة كلية ( مالىنوفسكى ، ١٧ ، ص ١ - ٧ ) ولكن اذا دققنا فى الامر خصوصا فى دراسات التغير فى مجتمعات محددة نجد أن الفرد فى كل مجتمع بدائى أو فردى يحمل سمات الثقافة السائدة فى مجتمعه



وبصفة عامة لا نجد اختلافات ذات بال بين الأفراد في هذه الناحية ، ولهذا إذا كان التغير يتم على مستوى فردى أو جمعى فان النتيجة واحدة لأن سمات الفرد لن تتغير منفصلة عن تغير الجماعة أو النسق الذى يمثل نوعا من أنواع النشاط الثقافى والإجتماعى . كما أن عمليات التغير نفسها لا تأخذ طريقها فجأة وإنما تمر على مراحل من الصراع والتوافق يكون الفرد والجماعة ككل غير منفصلين تماما فى كل مرحلة منها . ولهذا كان الاختلاف بين ردفيلد ، مثلا وبين مالىنوفسكى اختلافا فى مفهوم الفرد ومفهوم الجماعة وقد يكون الاختلاف له ما يبرره فى المجتمعات الحديثة ، ولكنه فى مثل هذه المجتمعات الصغيرة تضيق شقة الخلاف كثيرا . كما أن النظر إلى الثقافة على أنها مجموعة من السمات خصوصا فى المجتمعات الصغيرة محاولة لإعطاء كل ثقافة صبغة عامة كما فعلت روث بندكت R. Benedict فى دراستها لأنماط الثقافة (بندكت ، ٤) وذلك بحسب الاتجاه السائد المميز للحياة الاجتماعية فيها والذى ينصب أساسا على القيم الأساسية فى سلوك الأفراد . وهذه النظرة لا تتغافل على أن الثقافة كوحدة لها عدة وجوه ، ولكن ترابط هذه الوجوه على نحو معين هو الذى يعين اتجاه السمة أو السمات الرئيسية التى تغلب على اتجاهها العام . أما النظر إلى الثقافة كما يرى مالىنوفسكى على أنها مكونة من وحدات أو نسق تتغير كل منها متخذة صورة جديدة ذات وظائف جديدة فقد يعنى ذلك أن تغيرها لا يكون فى اتجاه واحد أو قد يكون هناك اختلاف فى التغير ، فبعضها يتغير كلية والبعض الآخر يظل محتفظا ببعض العناصر القديمة التى لا تزال تحتفظ بحيويتها وتؤثر فى الحياة الاجتماعية ( مالىنوفسكى ، ١٧ ص ٢٧-٣٢ ) ومن هنا كان الخلاف بين مالىنوفسكى وغيره ينصب جوهره على أن وحدات الثقافة لها وظائف functions وليست سمات traits والتغير يكون فى الوظيفة لا فى السمة . والفرق بين الوظيفة وبين السمة هو وضع الإختلاف.



٣ - وسواء كان التغير في الوظيفة أو السمة فالثابت أنه عملية اطرادية process وهو بذلك يتضمن معنى الاستمرار continuity . والعملية بهذا الفهم عبارة عن تغير مستمر يحدث بطريقة محددة خلال تأثير القوى أو العوامل الموجودة من قبل في هذا الموقف situation . وعلى ذلك يمكن أن نتحدث عن العمليات التي تؤدي إلى تغير في جماعة معينة أي العمورة التي تكسب علاقات الجماعة طابعا خاصا ، وفي دراسة التغير عن طريق العمليات نلاحظ سلسلة من التغيرات من حالة معينة إلى حالة أخرى : وبذلك يمكننا أن نلاحظ التغير الذي يطرأ على وظيفة معينة لنسق ما خلال فترات مختلفة من الزمان، كما يمكن أن نلاحظ بنفس الدرجة مثل هذه التغيرات على السمات والطوايع التي يمر عاينها النسق نفسه خلال الفترات نفسها وبهذا لا يكون هناك اختلاف في النظرة . وليس في استخدام كلمة العملية - كما قد يفهم من معناها الأدبي - أي إشارة للكيفية quality بين المرحلتين أو الفترتين أو الاتجاه الذي تسير إليه ، وكل ما نعنيه بالعملية هنا الطريقة التدريجية التي تسير فيها من مرحلة إلى أخرى (١٠) كيفروبيج (١٦ ، ص ٥٢١ - ٥٢٢) . واستخدام فكرة العملية على هذا النحو لا ينفي ارتباطها بفكرة البناء الاجتماعي والوظيفة . فالعملية والوظيفة والبناء مراحل ثلاث لفكرة واحدة يمكن استخدامها في تفسير الحياة الاجتماعية وإذا فهمنا الوظيفة على أنها نتيجة العلاقة المتبادلة بين البناء والعملية فانه يمكن تطبيقها في دراسة الدوام في أشكال الحياة الاجتماعية وكذلك في عمليات التغير فيها ( رادكليف براون ، ٢١ ، ص ١٢ ) ومن هنا كانت التغيرات التي تحدث في العمليات مرتبطة بالتغيرات التي تحدث في الوظائف طالما انها مرتبطتين ارتباطا منطقيا .

٤ - ويتضح مما سبق أن دراسات التغير في المجتمعات البدائية اقتصرت على نوع واحد من عمليات التغير وهو التعديل الذي ثم أو لا زال في الطريق في الحياة

الاجتماعية تحت تأثير غزو الأوربيين . وبذلك كان الاتصال الثقافي هو العامل الأول في أحداث هذه التغيرات أى أن المجتمعات البدائية على هذا الأساس تتغير في الدرجة الأولى بفعل عوامل خارجية . فقد كانت قبل الغزو الأوربي في حالة من التوازن والتوافق اقتضتها عزلتها النسبية واستقلالها واكتفاءها الذاتي ، وكل تغير أساسي يعتبر انحرافا عن حالة التوازن الأصلية تؤدي بالضرورة إلى تعديلات مقصودة . ولهذا اعتبر الأنثروبولوجيون حالة هذه المجتمعات البدائية قبل الغزو الأوربي نقطة الصفر zero point متوازنة أو ثابتة static نوعا بحيث يمكن اعتبارها الحالة التي كانت سائدة لفترة غير محددة من الزمان ، والتغير الحقيقي الذي حدث هو الذي أخذ في الظهور نتيجة للاتصال الثقافي بثقافات جد مختلفة . ولهذا كان من الممكن دراسة التغير على أساس المقارنة بين الأوضاع القديمة المتوارثة وبين الأوضاع الجديدة المتغيرة ، وقد صور راد كليف براون Radcliffe Brown إمكان ذلك ، لأنه يبين مجموعة من الناس قد يظل نموذج واحد من الحياة الاجتماعية هو نفسه تقريبا على مدى فترة معينة ولكن في مدى كاف من الزمن تمر الحياة الاجتماعية بتغيرات أو تعديلات ، وعلى ذلك فانه بينما يمكن أن ننظر لحوادث الحياة الاجتماعية كمكونة لعمامة ، فافه فوق هذا وذاك عملية التغير في الحياة الاجتماعية وفي وصف متزامن synchronic تقدم تقريرا عن الحياة الاجتماعية كما هو موجود في وقت معين مجرداً ما أمكن ذلك من التغيرات التي قد تكون جارية في مظاهره ، وفي وصف التغير diachronic من ناحية أخرى نقدم تقريرا لمثل هذه التغيرات في مدى فترة معينة . ( راد كليف براون ، ٢١ ، ص ٤ ) .

ولكن الانحصار على تناول التغير الثقافي في ضوء الاتصال الثقافي وحده كما جرت عادة الأنثروبولوجيين أخيرا ، يؤدي إلى عدم تمام فهم عمليات التغير التي تحدث في المجتمعات البدائية نفسها ، خصوصا وأنه وإن كان هذا الاتصال

هو الباعث الرئيسى فى التغير الا أنه بعد ذلك لا يظل كذلك ، فالتغيرات الاجتماعية سلسلة متصلة الحلقات وعن طريق التفاعل بين الثقافة البدائية والثقافة الأوروبية يمكن أن تنشأ ظروف جديدة تؤدي الى مزيد من التغير داخل المجتمعات البدائية نفسها ، خصيصا وأن المجتمع البدائي لا يظل فى حالة سلبية مطلقة ازاء التأثيرات الأوروبية . ولذلك كانت دراسة التغير على أساس الاتصال الثقافى وحده أمر يؤدي الى صعوبات متعددة من حيث المنهج والموضوع معا ( رادكليف براون ، ٢١ ، ص ٢٠١ - ٢٠٢ ) .

هـ - حقيقة ان دور الاتصال الثقافى فى التغير على جانب كبير من الأهمية سواء فى المجتمع البدائي أو القرية ولكن قصر عمليات التغير عليه يحافى للحقيقة العلمية . فان للظاهرة الواحدة أكثر من سبب واحد كما أن هذه الأسباب بدورها مترابطة بحيث لا يمكن أن نفصلها ولو لغرض الدراسة فمثلا قد يكون فى استقرار البدائيين فى مكان أو قيامهم بأعمال جديدة معينة من التأثير على حياتهم الاجتماعية بحيث لا يمكن أن نرجع كل تغير الى عامل واحد . وفى القرية أيضا لا يمكن أن نرجع مظاهر التغير فيها الى أثر المدينة وحدها : وقد يكون صحيحا فى حالة القرية والمجتمع البدائي أن نقول ان المدينة أو الاتصال الثقافى كانا نقطة البدء فى التغير ، ويظل كل منهما عاملا فى هذا التغير طالما كانت لهما آثار واضحة ، وكان من الممكن أن نربط التغيرات عليا بهما ، الا أن التفاعل الداخلى بين مختلف النسق الاجتماعية يؤدي بدوره الى تغيرات قد تكون أبعد أثرا من أثر العوامل الخارجية ، بحيث يكفى أن نتبع سلسلة من العلية لا تتصل مباشرة بالخارج ومع ذلك فانه من الصعب فى البحث عن الأسباب - فى دراسات للتغير الاجتماعى - أن نفصل فصلا تاما بين العوامل الداخلية والخارجية ، وذلك لصعوبة تتبع أثر كل فئة منها على حدة وتعيين تغيرات يقال انها راجعة لعوامل فى الداخل ، وتغيرات

يمكن نسبتها إلى آثار من الخارج. فعمليات التغير في المجتمع الواحد متداخلة منتشرة في كل الأجزاء وأن تكن بنسب متفاوتة إلا أنها حقيقية واقعة لا يمكن أن تنسب إلى مجموعة من العوامل دون غيرها. ولهذا فإن مالمينوفسكى في نسبته للتغير إلى عاملين : التلقائي الداخلي ويؤدي إلى ماسماة التطور المستقل ، والخارجي في صورة الانتشار عن طريق الاتصال الثقافي ، ( مالمينوفسكى ، ١٧ ، ص ١ ) نسبة غير صحيحة إلا من الناحية التصنيفية البحتة ، لا توجد مجتمعات في حقيقة الأمر تتغير من الداخل فقط أو من الخارج فقط ، والعوامل الكبرى للتغير : البيئة الطبيعية ، والظروف البيولوجية ، والنظام التكنولوجي والنظام الثقافي ، وإن كانت فصلت لغرض التصنيف إلا أنها أيضا يمكن قسمتها إلى عوامل خارجية وداخلية ( ماكيفر وبيج ، ١٦ ، ص ١٣-٥١٧ ) ومع ذلك فلا يمكن لأحدهما على حدة أن يصلح أساسا لتفسير التغيرات مهما كان نوعها . فالسليم أنها مترابطة وإن اختلفت آثارها من حيث أن الأهمية والمدى الذي يمكن أن نذهب إليه في سرعة عمليات التغير أو في اتجاهها . ولذلك كان أهم ما وجه إلى أجبرن ومدرسته أنه يعطى أهمية كبرى لعامل واحد وهو التكنولوجيا في أثرها على المجتمعات المتحضرة ، وهذا ينطبق أيضا على الاتصال الثقافي كعامل أول أو وحيد في التغير في المجتمعات البدائية :

٦- ونتيجة لذلك لا يلزم نتيجة للاتصال الثقافي في المجتمعات البدائية أو القروية أن يكون هناك حتمية في دخول عناصر معينة في الطبيعة دون العناصر الأخرى وأعني بذلك أن تدخل العناصر المادية أو لائم تليها في الدخول العناصر اللامادية . فليست هناك قاعدة ضرورية لعمليات النقل أو الانتشار الثقافي . وهذا موقف مخالف لأجبرن حين يقول « عندما تبدأ الثقافة الثابتة ( المتوازنة أو المتوافقة ) في التغير لا يكون هناك اتفاق في جميع اجزائها في التغير في نفس الوقت ، والتغير في بعض



الأجزاء بصورة أسرع - الثقافة المادية - من الأجزاء الأخرى يؤدي إلى الاختلال ويزداد الاختلال كلما كانت أجزاء الثقافة مرتبطة من قبل بشدة والاختلاف الذي قد يكون بين جزئين مرتبطين من الثقافة المتغيرة في درجات السرعة غير المتساوية يمكن تفسيره بأنه تخلف Lag بالنسبة للجزء الذي يتغير بدرجة أقل ، لأن هذا يعني أن أحد الأجزاء يتخلف وراء الآخر ( أجبرن ونيمكوف ، ١٩٠ ، ص ٥٩٢ ) .

ويفترض أجبرن هنا أن العناصر التي تتغير أولاً هي العناصر المادية ولذلك فعند الاتصال الثقافي أو عن طريق تأثير المدينة تدخل العناصر المادية أولاً وتتخلف وراءها العناصر اللامادية وهذا يؤدي إلى الاختلال . وإذا سلمنا جدلاً بحتمية أسبقية الانتشار للعناصر المادية فإن ذلك لا يعني حدوث اختلال بالضرورة لأن هذه العناصر لا تتجمع فجأة وإنما تكون بالتدريج ، وقد يكون تواردها أسرع من التوافقات الاجتماعية ، إلا أن فكرة الاختلال أو التخلف تحمل عند أجبرن معنى الاضطراب وهذا ما لا يحدث في واقع الأمر . كذلك يكون إمكان قياس العناصر المادية وعدها بسهولة أكثر من العناصر غير المادية من الأساليب التي تجعل البعض يتوهم ضلالة التوافق أو السرعة فيها ، مع أن أجبرن نفسه يقول إن الاختراع وهو لب التقدم التكنولوجي عنده لا يقتصر على الناحية المادية بل إنه يمتد إلى الناحية اللامادية الأمر الذي يجعل الجانب المادي يتوافق ويتعدل نتيجة للحاجات الاجتماعية الجديدة ، كذلك إذا كان الاختراع نتيجة للأساس الثقافي القروي من المادة الخام والمعرفة ، والقدرة العقلية ، والحاجة الاجتماعية ( لندبرج ، ص ٥٠٧ ) فإن التقدم التكنولوجي يصبح في نهاية الأمر معبراً عن حاجات الجماعة المتزايدة وبالتالي لا يكون هناك محل لنكرة التخلف أو الاختلال ،

وما يثبت عليه من انتشار العناصر المادية أولا ، ولو كانت السابقة مع ذلك فلانها أسرع بطبيعتها ولانها تعبر عن حاجات الجماعة المباشرة :

وهنا ينبغي أن نلاحظ أن انتشار العناصر المادية قد يكون جزئيا خصوصا في المجتمعات البدائية وقد يترتب عليه نتائج بعيدة المدى قد تصل الى درجة التصدع في الكيان الاجتماعي ، وقد يكون اختيارا كما هو الحال في المجتمع القروي - في مجتمعنا - فلا تنتشر العناصر المادية للثقافة الا بقدر الحاجة اليها ، ويدخل في الاختيار عنصر المقارنة بين القديم والجديد في مدى وفائه بالاغراض المطلوبة بأقل التكاليف ، لهذا فان التوافق الذي يتم في القرية لكل عنصر مادي جديد يكون سريعا لا يؤدي الى أي أنواع الاختلال بعيد المدى :

٧ - هذا وينبغي أن نميز في نمو الثقافة المادية بين نوعين : النمو الكمي والنمو الكيفي ( سوروكين ، ٢٨ ص ، ٤٧٩ ) . فالأول يعني زيادة في العناصر المادية دون تحسن ملموس في كیفيتها أي أن الزيادة تكون كما لا كیفيا . والثاني يعني زيادة في قدرة العناصر على تحقيق أیدولوجيتها أي الوفاء بالأغراض المنوطة بها . ولذلك قد ينتشر استخدام الراديو في القرية دون أن يحقق منه ، اذا اقتصر القرويون على سماع اذاعات معينة كالقرآن والأغاني ، دون الانحداث والتوجيهات : وقد ينتشر استخدام المواقف البترولية دون تعديل في شكل المنزل القديم القائم على تخصيص مكان معين - الكانون - لطهي الطعام كذلك قد ينتشر استخدام السيارة والقطار في تنقلات القرويين دون تغيير في شكل الملابس لتساعدهم على سهولة الحركة بالنسبة لوسائل المواصلات الجديدة . ومعني ذلك أن الانتشار الكمي لا يقتضي بالضرورة تعديلا كیفيا مساويا وعدم الارتباط هذا بين الكم والكيف في العناصر المادية هو الذي يؤدي الى عدم الاختلال أما اذا

ارتبط النمو الكمي بالضرورة بالنمو الكيفي لانطواء العناصر المادية على هذا الارتباط وظل القرويون مثلاً على حالتهم السابقة فقد يكون للتخلف في هذه الحالة وجود ، ونلاحظ أنه في المجتمع القروي يرتبط النمو الكمي للعناصر المادية بالمستوى الاقتصادي والتقليد ، أما النمو الكيفي فإنه يرتبط بزيادة الانتشار الثقافي العام :

### الانتشار الثقافي

ويلزم الآن مزيد من الإيضاح فيما يتصل بفكرة الاتصال الثقافي cultural contact التي تعتبر الباعث الأول في المجتمعات البدائية لسلسلة التغيرات التي تحدث في الحياة الاجتماعية والثقافية :

١ - ففي المجتمعات الصناعية يكون هناك ارتباط بين التكنولوجيا والانساق الثقافية بحيث أن كل تغير في أحدهما يؤدي إلى تغير في الأخرى : ولكن إذا حدث انتشار للتكنولوجيا من أحد هذه المجتمعات إلى مجتمع آخر ، فلا يلزم أن أن تتغير الانساق الثقافية في المجتمع الأخير في صور موازية للتغير في المجتمع الأول ولذلك فقد يكون لليابان وأمريكا وروسيا قد يكون لهم نظام التكنولوجيا نفسه ويكون لكل نظرة خاصة للحياة ، فالثقافة في وجه منها تقييم evaluation وفي الوجه الآخر تعبير expression والتقييم يتغير بتغير التجربة إذا أدت إلى إشباع الحاجات أو العكس . وكل عصر له قيمة ، بل أنه في المجتمع الواحد نجد اختلافاً كبيراً في الاهتمامات أو المصالح الثقافية ( ما كيفروبيج ، ١٦ ، ص ٥١٢ - ٥١٨ ) .

ويلاحظ أن التكنولوجيا والنسق الثقافية في المجتمع الصناعي تتغير في الدرجة الأولى من الداخل لوجود المادة الخام والمعرفة اللازمة إلى جانب القدرة العقلية اللازمة للاختراع والحاجة الاجتماعية التي تؤدي إلى مزيد من التقدم في هذا الميدان .

ولهذا يكون الانتشار الثقافي بالنسبة لهذه المجتمعات إضافة غير جوهرية لما هو موجود فعلا . ولا يكون بذلك عاملا له خطره مثل الانتشار في المجتمعات الأقل وهي المجتمعات القروية والبدائية . ونحن نعلم هذا القول على كل المجتمع الصناعي على الرغم من انطوائه على وحدات اجتماعية تتأثر بالتكنولوجيا والنسق الثقافي في المدينة ويكون مركزها في التغير مماثلا إلى حد كبير لمركز القرية في المجتمع غير الصناعي حين تتأثر بالمدينة .

والذي دعانا إلى هذا القول الاختلافات الواضحة بين الحياة القروية فيها وفي المجتمعات الأخرى التي لم تتقدم الصناعة فيها إلى درجة تؤثر في الإنتاج الزراعي والتنظيم القروي بصفة عامة ، فأمريكا في مرحلة الاستعمار تختلف تماما عن أمريكا الصناعية اليوم ، وأهم ما نلاحظه عليها أن القرية أصبحت غير مهمة ولم تعد العائلة تقوم بالأدوار التي كانت تقوم بها من قبل ( أجبرن ونيمكوف ، ١٩ ص ٥٨٧ - ٥٩٠ ) . أي أن الحياة القروية أصبحت ثانوية لا تقوم في وحداتها الأساسية على القرية وإنما تقوم على المزرعة التي تكاد تأخذ بكل أسباب الحياة الحضرية في المدينة ولهذا كانت دراسة الحياة الريفية في مجتمع صناعي كالمجتمع الأمريكي مختلفة إلى درجة كبيرة عن دراستها في أنواع أخرى من المجتمعات كالمجتمع الريفي في مجتمعنا ( لوميس وييجل ، ١٤ ) :

فالانتشار الثقافي بالنسبة للمجتمع الصناعي من طبيعة مختلفة عن الانتشار في المجتمعات الأخرى - فهو إما ينتشر من هذا المجتمع إلى الخارج - أي المجتمعات الأخرى . أو ينتشر من مراكز الصناعة والفكر إلى الأجزاء الأخرى في المجتمع نفسه . فهو إذن لا يكون انتشارا نتيجة لتقابل ثقافتين مختلفتين :

٢ - ويكاد الأمر بالنسبة للمجتمع البدائي يكون في الطرف الآخر . فالانتشار الثقافي من حيث هو اصطلاح وضع خصيصا ليصور الآثار التي تترتب على تقابل الثقافة الأوروبية بالثقافة البدائية وكل منهما مختلف تماما عن الآخر ، وليشرح



العمليات التي تغير من الحياة الاجتماعية والثقافية عند البدائيين في الأحوال التي يتصلون فيها بالأوروبيين المستعمرين : والانتشار على هذا النحو يتضمن أثر التكنولوجيا والنسق الثقافية الأوروبية معا ، لأن الأوروبيين في كل مجتمع بدائي يمثلون ثقافة معينة ، لها نظامها التكنولوجي المرتبط بالمظاهر الثقافية : ولهذا تتفاعل الثقافتان كل منهما ككل ولا يجوز لنا القول أن التفاعل يسكون أولا عن طريق العناصر المادية ثم العناصر اللامادية . فلا محل هنا للقول بأنه عندما تتقابل ثقافتان مختلفتين ، تدخل العناصر المادية أو الاقتصادية أو التكنولوجية أولا ثم يتبعها العناصر السياسية الأيديولوجية كما يتجه إلى ذلك كارل ماركس وأجبرن ورافلتن وتوينبي وما كيفر ، لأن مثل هذا الرأي يفترض أن صراعا حادا ينشأ بين العناصر اللامادية للثقافتين الأمر الذي يؤخر دخولها : والرأي السابق تكذيبه الحقائق المنطقية والأدلة الواقعية ، فليست هناك قاعدة لدخول العناصر التكنولوجية أو الدينية أو الأخلاقية ، فقد يدخل أحدهما أولا . لأنه إذا تقابل فردان يونيا فليس من الضروري أن يأخذ أحدهما عن الآخر الاقتصاد التكنولوجي والأخلاق بالترتيب وكذلك الأمر بالنسبة لثقافتين . فالمايكسيكيون في Tepoztlan كما يقول ردفيلد استعاروا من الأسبان العناصر اللامادية أولا ، وكما يقول وانج وشنج Wang, Cheng أنه عند ما اتصلت الصين بالغرب لم يكن التغير الاجتماعي الذي حدث يحمل في مظهره استعارة العناصر المادية واللامادية بالترتيب ، بل العكس كانت الاستعارة في مجال الأيديولوجيات سابقة على الماديات ( سوروكين ، ٢٨ ، ص ٥٧٨ - ٥٧٩ ) .

ومع التسليم بعدم جسمية دخول عناصر بالذات أولا عند التقاء الثقافة الأوروبية بالثقافة البدائية إلا أنه من الصعب أن نحدد بدقة الطريقة التي تدخل بها العناصر على اختلاف أنواعها ، وتزداد الصعوبة خصوصاً إذا كان البحث في مجال

اللاماديات وقد أدرك هذه الصعوبة علماء الأنثروبولوجيا الامريكان حين كانوا يدرسون الهنود الحمر ، ولذلك كانوا يفضلون دراسة الثقافة على البناء الاجتماعى ( إيفانز بريتشارد ، ٨ ، ص ١٠ - ٢٠ ) .

٣ - ويصور التعريف الذى وضعه مالىنوفسكى التغير الثقافى - الذى ينطبق خاصة على المجتمعات البدائية - « التغير هو العملية التى يتغير بواسطتها نظام المجتمع الحالى فى نواحيه الاجتماعية والسياسية والمادية من شكل الى آخر ، طبيعة الانتشار الذى يتم عن طريق الاتصال contact مع ثقافة أعلى higher فهو لا يشمل العناصر المادية وحدها وإنما يشمل أيضا العناصر اللامادية خصوصا إذ عرفنا أن الأوربيين كانوا يدخلون المجتمعات البدائية وهم مزودون بالعناصر التكنولوجية المميزة لثقافتهم مع العناصر اللامادية وأخصها بعثات التبشير وكان هدفهم الأساسى القضاء على الأسس الرئيسية التى تقوم عليها الحياة البدائية - سواء من حيث البناء الاجتماعى أو العناصر المادية الوثيقة الارتباط به . ولكن طبيعة التقاء الثقافتين البدائية والاوربية والتأثيرات التى تتم عن هذا الطريق لها نموذج مختلف عن القرية مثلا ، فالأوربيون يعيشون وسط المجتمع الذى يصبح فى هذه الحالة مجتمعا مركبا composite society ( رادكليف براون ، ٢١ ، ص ٢٠١ - ٢٠٢ ) ولذلك يكون الاتصال الثقافى والنتائج المترتبة عليه غاية فى الصعوبة من حيث التفسير ، ولهذا فان رادكليف براون ينقد مالىنوفسكى فى اتجاهه إلى تفسير التغير فى المجتمع البدائى عن طريق الانتشار عن طريق الاتصال الثقافى بالأوربيين ، لأن ذلك يعنى أن التأثير من جانب واحد إنما من الثقافة الأكثر قوة ، بينما تكون هى بمعزل عن التأثير وهو أمر مجانب للحقيقة تماما . ومع تسليمنا بأن الانتشار الثقافى لا يمكن أن يكون من جانب واحد بل هو بالضرورة ذو اتجاهين كما سبق أن أوضحنا ، إلا أن الذى يعنينا هنا أن تبرز الاختلاف بين المجتمع البدائى والمجتمع القروى فى هذا الصدد .

فالبداثيون يدخلون في علاقات مباشرة مع الأوربيين ، وهؤلاء من ناحية أخرى يقيمون في المجتمع إقامة دائمة الأمر الذي يخلق حالة من الصراع القوى ، كما أن الأوربيين يتجهون إلى فرض التغيرات إما عن طريق القوة أو عن طريق خلخلة البناء الاجتماعي بوسائل مقصودة وهذا وضع لا تتعرض له القرية على هذا النحو . ذلك لأن تأثير المدينة لا يكون في أغلب الأحيان مباشرا ولا يتصل سكان المدينة بالقرية إلا بطرق محددة ، ولهذا فإن الانتشار الثقافي من المدينة إلى القرية لا يحمل طابع القصر بل انه يسير في مجراه الطبيعي يتعرض لكثير من العقبات حتي يتم له التأثير في حياة القرويين . هذا إلى أن القوانين التي تصدرها الدولة تحمل طابع الخلخلة ولا تصدر في سرعة كبيرة وإنما على فترات قد تطول أو تقصر . والقروى فيما عدا ما يتعلق بالقانون تكون لديه الحرية للمقارنة بين القديم والجديد ، واعتناق الجديد أو استخدامه إذا لم يحدث قلقلة في القواعد التي بني عليها حياته الخاصة والعامة ، كما أن التغير الذى يتم عن طريق تأثيرات المدينة ينصب في الدرجة الأولى على المظاهر المادية ، وهنا تتدخل عوامل كثيرة مثل المستوى الاقتصادى وملائمة الظروف المحلية كذلك تصبح المدينة منطقة جذب كلما زاد ظهورها في حياة القروى كما كان ملائم لأشباع حاجاته المتزايدة خصوصا الميدان الاقتصادى .

وسوف نرى فيما بعد أن التغيرات الداخلية في القرية وخاصة في مجال التنظيم العائلى وما صاحبها من نمو القرية ، تؤدي إلى ظهور وحدات أكبر من العائلة في توجيه السلوك كمجتمع القرية ككل والمدينة ، ونتيجة ذلك أن الانتشار الثقافي من المدينة إلى القرية لا يحمل هذا الاتجاه دائما ، بل ازدياد صلات القرى بالمدينة تؤدي بدورها إلى اتجاه عكسى من حيث الانتشار . وعلى كل حال يكون الانتشار الثقافي من حيث السرعة ودرجة التأثير والعلاقات التي تحدث



نتيجة له في القرية مرتبها بعوامل كثيرة تتصل بطبيعة القرية نفسها من حيث سهولة المواصلات وتوزيع الملاكية والقرب أو البعد عن المدن بصفة عامة ؛ الأمر الذي يؤدي الى وضع عدة قرى في نموذج واحد لتشابهها في هذا الصدد. وقد أشرت من قبل الى احتمال وجود نماذج أخرى على أساس التشابه في نواح أخرى :

٤ — والاتشار عن طريق الاتصال الثقافي بين ثقافتين - في حالة المجتمع البدائي والمجتمع الأوربي ( ممثلا في المستعمرين ) - يعني أن كلا منهما ثقافة مستقلة بذاتها ومتكاملة الأجزاء ؛ إلا أنه يفترض في هذه الحالة أن إحدى الثقافتين أعلى أو أكبر ( الثقافة الأوربية ) والاخرى أقل أو أصغر ( الثقافة البدائية ) ، وأن التفاعل - على عكس الاتجاه السائد بين الأنثروبولوجيين - يكون بين الثقافتين بغض النظر عن درجة تأثر كل منهما في عمليات التفاعل أما بالنسبة للقرية فإنه من الممكن أن نستعير اصطلاح الاتصال الثقافي بواسطة تأثيره وهو الانتشار في وصف العلاقة بين المدينة والقرية وما يترتب على هذه العلاقة من عمليات تغييرية متبادلة ، ولكن طرفا العلاقة في هذه الحالة غير مستقلين بذاتهما ، فالقرية مجتمع جزئي part society وثقافتها ثقافة جزئية part culture وهذا هو شأن المدينة أيضا . ولذلك تكون العلاقة بين القرية والمدينة علاقة بين متغيرين variables لأن التغير في احدها يؤدي الى تغير في الأخرى . وعند الدراسة أدرس أولا وقبل كل شيء كيف يؤثر المتغير ( المدينة ) في المتغير الآخر ( القرية ) ولا أدرس العلاقة العكسية لأن ذلك يتصل بموضوع آخر ليس هنا مجال بحثه . والدراسة على هذا النحو تسير على أساس منطقي لأن الانتشار الثقافي عن طريق الاتصال تتأثر به الثقافة الكلية أولا وتهبط التأثيرات في سلسلة الحلقات حتي أصغر الوحدات المكونة لها وهي القرية ، وبالتالي تكون قد مرت قبل ذلك بالقرية ، إذن فالمدينة من ناحية العلية تمثل السبب cause



والقرية تمثل النتيجة effect واستخدامى لاصطلاح الاتصال الثقافى مساويا  
لأثر المدينة لا يختلف فى كثير عن فكرة ردفيلد أن المدينة تمثل من حيث  
التغير التقاليد العليا أو الكبرى high tradition والقرية تمثل التقاليد الدنيا  
أو الصغرى Little tradition والتفاعل بينهما يؤدي إلى تغيرات فى أحدهما  
أو كليهما . ( ردفيلد ، ٢٥ ، ص ٩١-٩٢ ) وخلاصة موقفه أنه لا يمكن  
دراسة القرية فى حالة الثبات أو التوازن synchronic أو فى حالة التغير  
diachronic دون أن نضع فى تقديرنا علاقتها بالمدينة - حيث مركز القوة  
والفكر والتقاليد الكبرى - واعتمادها الدائم عليها :

هـ - وهذا ينطبق أيضا على القوانين التي تصدرها الحكومة والتي قد تنظم  
الإنتاج الزراعى أو الحياة الاجتماعية ، فإنها لا تنفذ فى القرية إلا عن طريق  
المدينة فالقرية وحدة من تنظيم إدارى مركزه مدينة معينة ، وهذه المدينة وحدة  
من تنظيم أكبر متصل بالحكومة المركزية مباشرة : ولذلك فإن تأثير الدولة  
ككل يصل القرية عن طريق المدينة . ولهذا تكون المدينة مركز الانتشار  
الإدارى والمادى والإصلاحى والاجتماعى جميعا . ولهذا يكون تأثيرها فى  
القرية أوضح من تأثير أى وحدة أكبر منها ، وعندما تمايز المدن من حيث  
خصائصها العامة كأن تكون مركزا تجاريا أو صناعيا أو علميا ، فإن هذا  
يطبع عمليات الانتشار الثقافى منها إلى القرى بطابع خاص : وقد يكون هذا  
التمايز بين المدن من العوائل الأساسية التي تختار على أساسها النموذج فى  
دراسة المجتمع القروى فى مجتمعنا مثلا . وعلى ذلك فالأصل الثقافى بين  
القرية وما يؤدي إليه من التغيرات التي تحدث فى القرية ، عن طريق  
عمليات الانتشار ، له الخصائص التالية :

(١) أنه يؤثر بطريقة مباشرة وبطريقة غير مباشرة بعكس الحال فى المجتمع  
البدائي الذى يكون تأثيره فيه مباشرا : فهو فى القرية يؤثر مباشرة عن طريق

القوانين والإصلاحات الحكومية وبطريقة غير مباشرة في النواحي الأخرى وخصوصا ما تعلق بالثقافة المادية :

(٢) أنه ليس العامل الوحيد أو الأهم في التغير الاجتماعي والثقافي في القرية ، بل انه أحد العوامل فقط ، بعكس الحال في المجتمع البدائي حيث يكون أهم العوامل جميعا :

(٣) أنه لا يؤثر مستقلا ، وتختلف سرعة تأثيره من حالة لأخرى ، فكما زادت التغيرات في البناء الاجتماعي في القرية . وعلى الأخص في العائلة — نتيجة للعوامل الداخلية ، زاد أثره ، ولذلك فسرعته واتجاه عملياته مرتبطان بأثر التغيرات الداخلية .

#### تفسير التغير الاجتماعي

١ — في دراسة محددة يكون الباعث الأول هو الكشف عن عوامل التغير وعملياته واتجاهاته وليس محاولة الوصول الى « قوانين » أو « تعميمات » ذات صفة عامة وعن طريق إجراء عدة دراسات من هذا النوع في مناطق مختلفة من المجتمع القروي في مجتمعنا — إلى جانب الدراسات التي أجريت وتجري الآن في مختلف المجتمعات الريفية في أنحاء العالم يمكن ، عن طريق المقارنة، الوصول الى تعميمات مع ما يكتنف هذه التعميمات من صعوبات بالغة لاختلاف الظروف التي تعيش فيها المجتمعات ولتعدد العوامل وتداخلها واختلاف آثارها الأمر الذي يجعل « سن قانون » يحمل في كلمات قليلة تحديدا لسير ظاهرة معينة أمرا بالغ الخطورة من ناحية الدقة العلمية . وتبدو هذه الصعوبة أكثر في دراسات التغير حين تكون فرصة التنبؤ بسير الظاهرة قليلة جدا ، إلا اذا وضعنا سلسلة لا تنتهي من الشروط ، ولعل التغير المستمر الذي يميز الظاهرة الاجتماعية عن الظاهرة الطبيعية هو الذي يميز القانون الاجتماعي عن القانون الطبيعي من حيث الدقة والشروط المحددة . ومهما قيل

إن القانون السوسيولوجي ، يمكن وضعه إذا كان يتصل بأشكال الظواهر دون مضموناتها لأن الشكل لا يتغير إلا قليلا وفي حالة تغيره يمكن قياسه موضوعيا ( إحصائيا ) ( لنديرج ، ١٥ ، ص ١٣٣ - ١٥١ ) فإن الصعوبة مع هذا التفسير ، السلوكي ، لا تزال قائمة .

٢ - ولهذا كانت محاولات إقامة قوانين للتغير lawsof change مثل « الدافع للتغير قد يأتي من خارج المجتمع أو من داخله » أو « أن التغيرات الأولية التي تدخل المجتمعات عن طريق تغيرات في البيئة الخارجية قد تتضمن اما زيادة أو نقصانا في الدرجة scale — أي عدد الأفراد الذين يكونون في علاقة مع التغيرات ودرجة الشدة فيها ( ولسن وولسن ٣٠ ، ص ١٣١-١٣٥ ) أمر آ فيه مخاطرة كبيرة : ولهذا تتعرض مثل هذه القوانين لنقد شديد : أولا - لأن المادة التي بنيت عليها هذه القوانين ناقصة الى درجة كبيرة ، وثانيا لأن التحليل العامي الذي أدى اليها متناقض ، من حيث أن افتراض وجود منهج خاص لدراسة التغير الاجتماعي منفصل عن مناهج الدراسة الأخرى للظواهر الاجتماعية كما هي موجودة الآن مثلا مغالطة منطقية ، فسواء كنا ندرس مواقف اجتماعية كما لو كانت ثابتة متكررة أو لكشف النمو أو التغير فيها فاننا نطبق نفس التحليل الاجتماعي الذي يقوم على أساس التساند بين الظواهر ، فعندما تبدأ ظاهرة في التغير فانها تؤدي الى تغيرات مصاحبة co-variations في الظواهر الأخرى ووضع القوانين الخاصة بالتغير هو في جوهره محاولة للارتفاع من مستوى الدراسات الجزئية للتغير ، وما يترتب على ذلك من عوامل وعمليات ونتائج واتجاهات جزئية ، الى مستوى التجريد ، ويمثل سروروكين هذه النزعة خصوصا في الدراسات السوسيولوجية وكتابة الصمخم Social and Cultural Dynamics محاولة لتقنين التغير بالإعتماد على دراسات متعددة مختلفة ، حتي أن كثيرا من علماء

الإجماع يصيغون نتيجة محاولته بأنها خرجت عن نطاق البحث العلمي في علم الاجتماع إلى نوع من فلسفة التاريخ . ولهذا توضع نظرياته في مصاف نظرياته أوجست-كونت وشبنجلر وتوينبي .

٣ - ولهذا نكتفى هنا بتفسير التغير الاجتماعي في القرية على أساس العلية بين المتغيرات . فالبحث عن الأسباب يؤدي إلى تحديد العلاقة بين المتغيرات والخطوة الأولى أن نتأكد من أن هناك تغيرا مصاحباً بين متغيرين ، لأن التغير المصاحب لا يعنى بالضرورة أن المتغيرين مرتبطان عليهما ، لأنه من الممكن أن يكونا مستقلين أحدهما عن الآخر وقد يكون التغير المصاحب راجعاً إلى عوامل أخرى ، وأبعد من ذلك أننا عندما نظن أن هناك علية بين متغيرين ، فإن مجرد التغير المصاحب لا يدلنا على أى المتغيرين السبب وأيهما النتيجة والأثر . فلو ربطنا مثلاً بين زيادة السكان والهجرة باعتبارهما متغيرين والأول أدى إلى الثاني لتدخلت عوامل أخرى مثل زيادة الفرص الاقتصادية الخارجية أو الإضطهاد الدينى أو سهولة المواضلات أو طبيعة دورة العمل ( أجبرن ونيمكوف ، ١٩ ، ص XIX ) ، وكل منها يمكن أن يكون سبباً في الهجرة . والمهم هنا أن نحدد الارتباط الوثيق بين المتغيرين بحيث أن عدم وجود أحدهما لا يظهر الثاني وهكذا .

٤ - وإذا كان التغير لا يمكن تفسيره إلا في ضوء تغير آخر ، فإن التغير لا يمكن تفسيره في ضوء عامل دائم . constant أى عامل لا يتغير . ولذلك لا يمكن تفسير تغير في منطقة معينة بأثر المناخ لأن المناخ عامل دائم ووجوه من قبل لم يؤد إلى التغير . ولكن إذا كانت هناك مقارنة بين منطقتين مختلفتي المناخ ، على أساس وجود تغيرات يمكن إرجاعها إلى أثر المناخ فإن المناخ في هذه الحالة يمكن أن يكون متغيراً لأنه لا يكون دائماً ، أى تشابه الأثر في هذا النوع من المقارنة . ومع أن العامل الدائم لا يمكن أن يكون سبباً في تغير شيء متغير ، فإنه مع ذلك يمكن أن يكون عاملاً في التغير ، ولذلك فإن غريزة العدوان لا يمكن أن تكون



سببا في الحرب لأن هذه الغريزة لم تتغير في السكان في زمن الحرب أو زمن السلم ، ومع ذلك فهذه الغريزة عامل من عوامل الحرب ، لأن عدم وجودها قد يؤدي إلى حالة لا تنشب فيها الحرب وعلى هذا الأساس قد يكون للظاهرة عدد من العوامل المسببة للتغير .

هـ — هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نلاحظ أن كل نسق اجتماعي يعتمد على ظروف معينة فإذا تغيرت هذه الظروف تغير النسق ، ولذلك كان التغير الاجتماعي في واقع الأمر استجابة لظروف متغيرة ( ما كيفر وبيج ، ١٦ ، ص ٦١٢ ) كما أن كل تغير في علاقة الإنسان بالبيئة يعني بالضرورة بعض التغير في علاقته بأقرانه لأن العلاقات التي كانت قائمة في حالة فرضية من التوازن بين الأفراد أو الجماعات كانت تمثل اتجاها معينا لهذه العلاقة المتبادلة ، وكلما تغير الاتجاه تغيرت صور التوازن وهكذا .

٦ - ولذلك فإن أسباب التغير في أي نسق اجتماعي متضمنة فيه بذاته أي أن التغير في النسق تغير ملازم أو داخلي immanent ( سوركين ، ٢٨ ، ص ٦٩٦-٧٠١ ) ومثل هذا التغير يؤدي إلى نتائج تعين بدورها اتجاه التغير التالي فإن تقسيم ملكية العائلة يؤدي إلى سلسلة من النتائج تعمل على إحداث تغيرات أخرى في العائلة ، وهذا يعني أن العائلة تحتوى على بذور تغيراتها المستقبلية . وليس معنى هذا أن التغير في أي نسق لابد أن يكون بالضرورة داخليا ، بل إن أثر العوامل الخارجية يظهر في عمليات التغير ولكن دورها يشمل الإسراع أو التأخير في التغير الملازم أو الداخلي ، أو تسهيل أو تعويق تحقيق النسق لإمكانياته أو تسهيل أو تعويق تحقيق النسق لإمكانياته أو في تعديل لبعض سماته الثانوية . وتكون العوامل الخارجية الاجتماعية والثقافية أكثر أثرا خصوصا - في حالة القرية مثلا - إذ أصبح النسق جزءا من نسق أكبر . ويبدأ هذا الأخير في التغير .

كما أن أجزاء النسق أو القرية تميل إلى التغير في وقت واحد أو في معية togetherness ولكن بنسب متفاوتة ، ومعنى ذلك أنه في الظروف العادية - كما في القرية - تتغير العائلة مثلا من الداخل لتغير الظروف التي كانت تعتمد عليها . وهذا التغير في العائلة يؤدي بدوره إلى سلسلة من التغيرات في المظاهر الاجتماعية والثقافة التي كانت مرتبطة بها في حالتها السابقة : وتستمر التغيرات تنتشر في كل اتجاه ، ويكون دور العوامل الخارجية ( الاجتماعية والثقافية ) منميا أو مقوما لاتجاهات التغير بحسب الأحوال ، ويزداد أثر هذه العوامل كلما زادت صلة العائلة كوحدة بوحداث أكبر منها كمجتمع القرية أو المدينة ، خصيصا اذا كانت هذه الوحدات الأكبر تتغير هي الأخرى :

# الفصل الخامس

## كيف نفسير عملية التغير

### أولاً - العوامل الأساسية :

تمثيل نواحي النشاط اليومية في معظم المواقف الاجتماعية إلى أن تصبح نمطية، إلى جانب أنها تصبح متمشية مع التنظيمات الثقافية التي تتوافق مع المظاهر العامة للبيئة الطبيعية والسمات النفسية والفيزيائية للناس ، بالإضافة إلى النماذج السائدة للجماعات ، ولذلك فإن التجديدات الأساسية التي تتم في إطار الحياة الاجتماعية والثقافية على أى مستوى من درجات الاجتماع الانساني سوف تصيب النمط بالاضطراب كما تصيب توافقه مع الجوانب الأخرى الذي كان يكون معها في المجتمع أو الجماعة وحدة بنائية ووظيفية متكاملة. ونحن نعلم أن هذا الاضطراب في حد ذاته عبارة عن اختلال التوازن الذي يجعل من أى نظام متوازن قبلاً، غير قادر على تأدية وظائفه، ولهذا فإن هذا الاختلال يؤدي إلى سلسلة من التغيرات التوافقية (١) .

وفي أى موقف اجتماعي نستطيع أن نكتشف ثمة أربع عوامل أو ظروف هامة تعتبر عوامل أساسية في كل تغير اجتماعي : البيئة الطبيعية ، الجماعات الانسانية الموجودة فعلاً ، الثقافة السائدة ، المظاهر البيولوجية والسيكولوجية

---

(١) التغيرات التوافقية هي التغيرات التي تحدث نتيجة لتغير أحد العوامل الأساسية ويكون التغير التوافقي هو الاستجابة للتغير في هذا العامل . وقد تؤدي التغيرات التوافقية من جانبها إلى تغيرات في المواقف الاجتماعية المرتبطة بها. وهكذا :

للناس وذلك فان أى تفسير فى عامل أو أكثر من هذه العوامل سوف يثير تعديلات توافقية فى الانساق المترابطة للسلوك الاجتماعى : وبهذا تبدأ فى الحركة سلسلة مترابطة من التغيرات الاجتماعية : وينبغى أن نضع فى الذهن دائماً أن واحداً من هذه العوامل لا يستطيع أن يعمل منفرداً أو مستقلاً عن عمل العوامل الأخرى ، لان هذه العوامل مترابطة أحدها بالآخر وكل منها بالشكل بطرق متعددة ومختلفة فى نفس الوقت ، ولبكتنا لغرض التحليل العلمى نحاول أن نصل الى فهم عملية التغير الاجتماعى عن طريق النظر الى كل عامل على حدة كما يلى :

١ — البيئة الطبيعية : وتشمل جميع الظواهر الفيزيائية التى ليست من صنع

الانسان واهتمها مصادر الحياة والمناخ والطبوغرافيا والتربة وباطن التربة وما فيه من معادن ، والنبات والحياة الحيوانية ، والتغير فى أى من ظواهر هذه البيئة الجغرافية قد يكون بفعل عوامل لا انسانية أو طبيعية أو بفعل عوامل ترجع الى نشاط الانسان الاجتماعى . ومثال ذلك قد تنور البراكين أو تحدث ذبابات فى المناخ أو قد يغير النهر مجراه دون تدخل من الانسان ، ولكن الانسان من جهة أخرى قد يستنفد المعادن التى فى باطن الأرض أو يزيل غابة بأكملها أو قد يصنع بحيرة صناعية .

والتغيرات الاجتماعية التوافقية قد تحدث نتيجة لتعديلات فى بعض مظاهر البيئة الطبيعية . ومثال ذلك ما قد يحدث من تغيرات فى النشاط الاقتصادى أو طرق الزراعة أو العادات والتقاليد العائلية نتيجة الأخذ بالزراعة الآلية وأبرز الأمثلة على ذلك عندما يغير القروى بيئته ويهاجر الى المدينة فان طريقة حياته بأكملها يصيبها التغير الأساسى . كما أنه فى بعض البلاد التى تعمل بعض جماعاتها كوحدات فى عمليات التعدين ، يحدث أن تختفى جماعة من المعدنين أو قد تنتج الى نوع آخر من النشاط الاقتصادى إذا استنفدت كل طاقات المناجم التى كانت تعمل فيها .



وأكثر من هذا قد يؤدي التعديل في الظروف الجغرافية الى فرض تغييرات في أحد العوامل المهمة . ولذلك فان العائلة العاملة في الزراعة اذا هاجرت الى مدينة صناعية فان حجم العائلة يصبح أصغر . اذن في مثل هذا المثل وكثير غيره . تسبب التغييرات الاجتماعية والثقافية المتوافقة عن تعديلات في العوامل المرتبطة .

(٢) التعديل الذي يحدث في الجماعات الانسانية : قد يكون مصدرا آخر من مصادر التغير الاجتماعي . وهذا ليس راجعا لأن الجماعات تنظم وتفرض أنواع السلوك المتوقع من أعضائها فحسب بل لأنها في نفس الوقت عبارة عن وحدات تقوم ببعض الوظائف الاجتماعية الهامة . ولهذا فان التغييرات التي تتم في الجماعات تؤدي وتنعكس في نفس الوقت الانساق الخاصة بالسلوك المتوقع والتأذج الاجتماعية السائدة بما تجريه من قواعد ومقاييس .

ونشير هنا الى أن هناك أربع نماذج من التغييرات الجماعية يمكن أن تؤدي الى تغير اجتماعي .

١ — التغير في كثافة السكان :

ب — التعديلات التي تحدث في التكوين الجنسي أو العمري ؟

ج — التغييرات التي تحدث في عدد وأنواع وحدات الجماعة .

د — ظهور نماذج جديدة من الجماعات أو اختفاء نماذج قديمة منها :

مثل هذه التغييرات التي تحدث في الجماعات قد تؤدي الى تغييرات اجتماعية توافقية عن طريق تغير الحاجات الجماعية التي كان السلوك الاجتماعي يقوم بها ومثال ذلك أن حاجات الأسرة الحضرية الصغيرة أو المنعزلة تختلف أساسا عن حاجات الأسرة الكبيرة المكتفية بذاتها ، ومن ناحية أخرى تجب أن التغييرات الجماعية تغير من إمكانيات السلوك الاجتماعي والوظيفة الجمعية ومثال ذلك أن الأسرة الريفية الكبيرة (العائلة والبدنة) يمكن أن تقوم بعدة وظائف

تعجز عنها الأسرة الحضرية الزوجية أو الفردية : وبالإضافة إلى ذلك - تتغير التوقعات الاجتماعية بتغير العدد والنموذج والحجم وتعقد البناء الجماعي :

كما أن التغيرات التي تتم في طابع الجماعة سوف تؤدي إلى إحداث تأثيرات واضحة على واحد أو أكثر من العوامل الأساسية الأخرى . فكلما صغر حجم العائلة فإنها تصبح أقل قدرة على مواجهة الظروف الجغرافية المتصلة بعملية الزراعة كذلك كلما صغر حجم العائلة فإن الانساق الثقافية للسلوك العائلي تتغير تغيراً أساسياً . أي أننا نرى أن التغير في بعض الظواهر أو الملامح المتصلة بالجماعات الاجتماعية يؤدي إلى سلسلة من التغيرات الاجتماعية التوافقية .

٣ - الثقافة التي تعبر عن نسق من العلاقات الاجتماعية التي تجعل منها نمطاً يمكن أن تكون نفسها مصدراً للتغير الاجتماعي : ذلك لأن الثقافة لها صفة التكوين التلقائي الذاتي الدينامي ، فإذا أخذنا أي نسق ثقافي خاص فإن التجديد قد يأتي من الداخل ( أي داخل الثقافة ) أو من خارجها ، وهناك على ما نعلم ثلاثة مصادر كبرى للعناصر الثقافية الجديدة وهي الاختراع والانتشار والاستعارة وكقاعدة تتغير الثقافة عن طريق تجمع العناصر أو المكونات : وأحياناً وليس كقاعدة قد تفقد بعض العناصر القديمة أثناء عمليات التغير ولكن يتكرر بصفة غالبية أن تستمر العناصر القديمة وتعيش جنباً إلى جنب بصورة تختلف أو تتغير فيها أنماط السيادة أو التساند لاي منها .

وغني عن البيان أن التغيرات الثقافية تغير المطالب كما تغدل مدى الامكانيات السلوكية ومثال ذلك أن الأسرة العاملة في الزراعة إذا استخدمت الجرارات والوحدات الكهربائية والغسالة الكهربائية والموقد البترولي أو وحدات التبريد فإنها قد تكون استعارت بذلك عناصر ثقافية جديدة ولكنها توضع جنباً إلى جنب مع العناصر الأخرى التي كانت لها وهي تعيش على امكانيات ثقافتها الأصلية .

ومع ذلك فقد تسبب في أحداث عدة تغيرات في طريقة الزراعة أو العمل المنزلي أو النشاط العام لأعضاء العائلة ككل .

٤ - التغيرات التي تحدث في مجال الشخصية : تعتبر مصدر ارباغ من مصادر

التغير الاجتماعي ذلك لأن انساق العلاقات الاجتماعية الموجودة فعلا تعبر عن الصلاحية الوظيفية بالنظر إلى حاجات وامكانيات الناس : ولهذا تكون العلاقة بين الشخصية والكائن الفيزيائي متبادلة ومباشرة في نفس الوقت ، وكل تغير في المظاهر السيكولوجية والبيولوجية بالتالي قد يؤدي الى أحداث تغيرات اجتماعية توافقية :

وتكون حاجات وبناء وامكانيات الشخصية الانسانية نسقا ديناميا يقوم بوظائفه من خلال مجموعة من الأنساق أهمها المجتمع والثقافة والبيئة الطبيعية ومع ذلك قد تثير متطلبات وقدرات هذه الشخصيات تغيرات اجتماعية مستقلة عن هذه الأنساق الأخرى .

#### ثانيا - مستويات التغير

على الرغم من أن التغير الاجتماعي يعتبر عملية اطرادية معقدة فانه من الممكن بشيء من الحذر أن نصل من دراسته إلى تعميمات معينة : فمن ناحية نستطيع القول بأن التغير الاجتماعي عبارة عن التغير الثقافي ومن ناحية أخرى يبدو على أنه اختلافات أو تغيرات في العلاقات المتبادلة بين الأشخاص والجماعات ، وعند التحليل النهائي نجد أن التغير الاجتماعي مع ذلك تغير في الثقافة والعلاقات الاجتماعية لأنهما ناصيتين لا ينفترقان من العملية الاطرادية الكلية ، وكما أشرنا إلى ذلك من قبل تتغير الثقافة أساسا عن طريق تجمع العناصر التي تختزع أو تستعار من ثقافات أخرى : والعناصر الثقافية تدخل النسق الثقافي القائم وقد تشتبك مع السمات الثقافية في صراع أو قد تتحد معها ودخول العناصر الجديدة

في نسق ثقافي يؤدي إلى اضطراب أو انحراف التوافق السائد بين العناصر المرتبطة من قبل وظيفيا . وهذا الاضطراب وهذا التوافق الجديد للعناصر الثقافية هو الذي يكون مضمون التغيير الثقافي :

هذا ويمكن أن نميز مراحل أربع في العملية الاطرادية للتغيير الثقافي :

الأولى : تنتشر سمة أو عنصر جديد خلال النسق من مركز الأصل سواء كانت هذه السمة أو العنصر اختراع اختراعا داخل الثقافة الواحدة أو استعير من ثقافة أخرى ، وتتدخل عوامل كثيرة في التأثير على معدل اتجاهات الانتشار . وفي أثناء الانتقال خلال النسق قد تتغير السمة أو قد تتحدد مع سمات غير مرتبطة ومثال ذلك أن بعض العناصر الثقافية الحضرية قد تدخل إلى العائلة الريفية من مدن قريبة . وهذه العناصر الثقافية الحضرية قد تتحدد مع العناصر القديمة التي كانت موجودة فعلا في العائلة قبل ذلك :

الثانية : في أثناء عملية الانتشار تؤدي العناصر الجديدة إلى قلقلة المركبات الثقافية القائمة فعلا . لذلك قد تدخل معها في مناقشة أو صراع في سبيل البقاء : ومن ناحية أخرى قد تكمل أو تنمي السمات الأخرى الموجودة للنسق الثقافي لأنها تعمل على مراجعة كفاءة الوظائف القائمة لعناصر النسق في حالة العائلة قد تدعم العناصر الجديدة العناصر القديمة إذا ارتبطت بوظيفة من الوظائف الهامة للعائلة كالاساس الاقتصادي :

الثالثة . انتشار العناصر الجديدة يثير تغيرات توافقية في السمات المتصلة ومركبات السمات : وقد يعاد تنظيم مظاهر الثقافة القائمة أحيانا لتمكن من مواجهة أو امتصاص السمة الجديدة ومثل هذه الناحية من العملية الاطرادية قد أثار مسألة المشابهة بين العنصر الجديد وبين الموجهة التي تؤدي إلى إثارة أمواج حولها باعتبارها مركز الحركة :



الرابعة : العنصر الجديد ينص تماما في النسق الثقافي ما لم يكن النسق محل

قلقلة مستمرة عن طريق تجديدات تضاف اليه على فترات تطول أو تقصر ؟  
ومثال ذلك أن استعمال أدوات معينة مستعارة من المدينة في حالة العائلة  
الريفية يؤدي إلى التثا بها مع الأدوات الأخرى بحيث تأخذ مكانها جنباً إلى  
جنب معها وتصبح من معدات الحياة اليومية فيها . ولكن إذا أدى دخول  
الأدوات ( العناصر ) الجديدة التي قد تكون متناقضة أو متشابهة سيؤدي إلى  
قلقلة مستمرة لعدم الأخذ بأداة معينة واستعمالها استعمالاً دائماً :

من أجل هذا نعود فنكرر أن التغير الاجتماعي يبدو على أنه تغييرات في  
العلاقات التي تقوم متبادلة بين الأشخاص وبين الجماعات ؟ ولغرض التحليل  
نستطيع أن نميز ثلاثة أنماط من التغييرات في العلاقات الاجتماعية . أولاً :  
تحدث تعديلات في الشروط أو الظروف أو في المراكز النسبية داخل الرابطة  
الواحدة . ومثال ذلك قد يعدل التغير الاجتماعي من العلاقات التي تقوم على  
أساس المركز الاجتماعي أو الاقتصادي بين الأفراد أو الجماعات . ولذلك قد  
ينتقل المجتمع المتجانس من حالة التشابه أو من القبول إلى حالة اللاتجانس  
أو إلى مجتمع يقوم على أساس نظام الطبقات المتمايزة . وقد حدث هذا  
بصورة متكررة في مبدأ الأخذ بالتصنيع في أوروبا في المجتمعات الجبلية المحلية  
المنعزلة . كذلك نجد أن عملية التنقل الاجتماعي إلى أعلى تغير باستمرار  
المراكز النسبية لكثير من الأشخاص والجماعات في المجتمعات الأمريكية .

كذلك يمكن أن يعدل التغير الاجتماعي من الظروف التي تشكل العلاقات  
المتبادلة بين الأشخاص والجماعات . وقد كان هذا واضحاً في العائلات التي  
انتقلت من القرى في كثير من أنحاء العالم واستقرت في المراكز الصناعية أو  
الحضرية . ومثال ذلك أن الظروف التي كانت تجعل من التعاون المتبادل  
وعلاقات الجوار أساساً هاماً في علاقة عائلات القرية حل محلها الآن علاقات

### المنافسة والتحدى في بعض الأحيان .

وثانياً : قد تتغير طبيعة العلاقات الاجتماعية من حيث التردد والقرب في مجرى التغير الاجتماعي . ومثال ذلك أن الأشخاص أو الجماعات الذين كانت لهم علاقات مباشرة طويلة الأمد قد يتفرقون ويبتعدون اتصالهم الوثيق أثناء التغير أو قد يكون فقدانهم لعلاقاتهم الوثيقة أحد النتائج التي يتمخض عنها التغير في المدى القصير أو الطويل . ومن جهة أخرى نجد أن كثافة العلاقات ومدى داخل الوحدة العائلية يصيبها التغير أيضاً ، فهي تميل إلى الانخفاض من حيث الكثافة وإلى الاتساع من حيث المدى .

وثالثاً : قد يؤدي التغير إلى تغير صور العلاقات المتبادلة بين الأشخاص والجماعات فقد يصبح الأصدقاء أعداء ، وقد يحل الصراع محل التعاون وقد يحدث العكس ويكرر بنفس الدرجة فقد يصبح المتنافسون شركاء . فالثقافة إذن تعمل على أن تصب العلاقات المتبادلة بين الأشخاص والجماعات في قالب معين كما تعمل على إعطائها تعبيراً معيناً . لذلك تكون التغيرات التي تحدث في الثقافة والتعديلات التي تحدث في أشكال الظروف التي يتم فيها التفاعل تاحيتين متلازميتين من عملية التغير الاجتماعي الاطرادية :

### ثالثاً : الطابع الدوري للتغير :

التحليل السابق لعوامل التغير الاجتماعي وعملياته المختلفة يكشف إلى درجة كبيرة أن اتجاه التغير الاجتماعي يأخذ النمط الدوري ذلك لأن الحركة أو القفزة التي يتعرض لها أحد العوامل الأساسية قد تبعث الحركة في عوامل أخرى . ومن ثم يؤدي إلى سلسلة من التغيرات . ومثال ذلك أن الاختراع أو استعارة عنصر ثقافي من ثقافة أخرى قد يتسبب في أحداث سلسلة من التغيرات التوافقية المتصلة . ولهذا فنحن نؤكد دائماً أن التغير الاجتماعي يعتبر من هذه الوجهة عملية اطرادية

مستمرة : ومن أجل هذا نقول بأن عنصرا معينا يمكن أن ننظر اليه في ضوء نمط معين أو دائرة متكررة . فالعائلة الريفية الكبيرة ذات الصفة المتجانسة عندما تتغير إلى العائلة الحضرية الصغيرة المنعزلة تكون قد مرت على دورة كاملة من التغير الاجتماعي - لأن هذا التغير يعتبر انحرافا عن العائلة الثابتة المتوافقة في نظام اجتماعي زراعي إلى نوع من المجتمع الوظيفي الذي يتوافق مع المجتمع الحضري الصناعي المعقد :

ولذلك إذا كان اهتمامنا موجها إلى الطابع الدوري للتغير الاجتماعي ، فإنه من الممكن أن نرتب الحوادث والحقائق في ترتيب تاريخي معين ، وعلى هذا نستطيع أن نميز بين فترات من التاريخ تختلف من حيث سرعة وعمل الاختراعات الأمر الذي يمكننا من تعيين اتجاهات التغير الاجتماعي ، وهذا من شأنه أن يعيننا على رسم طريق التغير في المستقبل في المواقف المتعددة الحياة الاجتماعية :

ونحن هنا نستطيع أن نميز أربع مراحل على الأقل في دورة واحدة : للتغير الاجتماعي :

الأولى : يمكن أن نقول عنها « نقطة الانطلاق » : وهذه فترة تتميز ببطء التغير الاجتماعي فيها . ونقطة الانطلاق هذه يمكن أن تكون أي وقت أو فترة في تاريخ الجماعة أو النظام أو المجتمع . وعند تحليل التغير الاجتماعي يكون الاهتمام مركزاً بوجه خاص على الأنساق الموجودة فعلا للعلاقات الثقافية والاجتماعية :

الثانية : يمكن أن نطلق عليها « التجديد » وهي التي تعمل فيها مجموعة من القوى الداخلية والخارجية بالنسبة للوحدة الاجتماعية على أحداث قلقلات في نمط العلاقات الاجتماعية الموجودة فعلا ومن أجل هذا يجب أن نتأكد دائما أن التغير الاجتماعي مستمر ويعمل باستمرار في كل وحدة اجتماعية . ولكن يجب أن نلاحظ أيضا أنه في أوقات متفرقة تكون نسبة التجديد ذات الهامة



أكبر من وقت إلى آخر : واصطلاح التجديد يجعلنا ننتبه إلى حقيقة هامة وهي عدم استواء التعديلات الثقافية والاجتماعية . وعند هذا المستوى من التحليل يكون الاهتمام مركزا على المظاهر الجديدة في الحياة الاجتماعية وعلى العلاقات التي تكون في حالة من الاضافة . ومثالا تطبيقيا على ما نقول أن العائلة الريزية حينما ادخلت الجرارات وعددا من معدات الحياة اليومية الحديثة على التراث الثقافي القديم لها صاحبها مجموعة من الافكار والقيم وطرق العمل التي تركت أثارا بارزة على نظام العائلة نفسه ، ولهذا كان التأثير المتجمع للتجديدات الاجتماعية والثقافية مؤديا إلى نتائج بعيدة المدى على النسق الاجتماعي والثقافي

الثالثة : يمكن أن نلطق عليها « التفكك » ، لأنه في هذه المرحلة يضطرب إطار العلاقات الاجتماعية الذي كان له صفة الثبات النسبية بفعل وطأة التجديدات المستمرة . ويبدو هذا واضحا عند مقارنة العلاقات الاجتماعية في المراحل الأولى وقبل التغير والمراحل اللاحقة لنذكر ما لحقها من اضطراب وغموض وتعدد في بعض الأحيان ، ولذلك فإن السمات والمركبات الثقافية تنزع من حالتها الرتيبة وتوافقها المتبادل وتدخل مرحلة جديدة من إعادة التوافق على أساس أن التوافق القديم قد أصيب بالتفكك نتيجة لاستمرار التجديدات ، ومن أبرز نتائج هذا التفكك أن الفرد يصيبه نوع من اللا تثبت وانعدام الأمن خصوصا في علاقاته وخبراته اليومية مع الجماعات . ومرد ذلك أن استمرار التجديدات دون أن تكمل توافقها بعضها مع الآخر أو مع العناصر القديمة يؤدي باستمرار في النسق الاجتماعي إلى عدم تكامل الأجزاء الأمر الذي يؤدي إلى حيرة واضطراب وعدم إمكان الأفراد داخل الجماعات رسم أنماط سلوكهم على نموذج معين .



الرابعة : يمكن أن نطلق عليها « التماسك أو إعادة التنظيم أو التكامل » لأنه في هذه المرحلة تنمو وتزدهر إطارات جديدة من العلاقات الاجتماعية الجديدة وتتخذ شكلا محددا داخل المجتمع . فتنشأ أنماط من التوافق تضم المظاهر الجديدة للمجتمع المتغير في السلوك العادي . فإذا تناقضت سرعة وعدد التجديدات أو إذا أصبحت أدوات الضبط والتخطيط منظمة فإن التماسك قد ينقلب الى فترة من الثبات والتأزر الاجتماعي . وقد تصبح هذه الفترة بعد ذلك بمدة طويلة أو قصيرة حسب الظروف نقطة انطلاق لدورة جديدة من التغير الاجتماعي . وإذا لم يتناقض معدل التجديدات وإذا لم ينشأ هناك نظام للضبط والتخطيط فإن التماسك قد ينقلب بطريقة أو بأخرى الى نوع من التفكك . وفي مثل هذا الموقف يتماسك المجتمع ويتفكك في نفس الوقت . ولذلك نظن أن جميع مراحل دورة التغير الاجتماعي تتعاقب في الظهور . في تداخل واضح بحيث أنه يصعب علينا أن نميز كل مرحلة من الأخرى تمام التمييز :

#### رابعا : نسبية التغير

التغير الاجتماعي نسبي دائما بالإضافة إلى مجموعة من الظروف والقيم التي تؤدي وظيفة القواعد التي تتحكم في تقدير معذله وعمقه واتجاهه ومعناه . فأنماط العلاقات الاجتماعية تتخلل عادات الناس وتقاليدهم . ولذلك فإن أي تغير في ظرف اجتماعي أو علاقة اجتماعية يثير حكما من أحكام القيمة . ونتيجة لذلك يرتبط التغير الاجتماعي بالمواقف والظروف الاجتماعية . وتكون عوامل التغير وحقائقه ونتائجه مصدر اهتمام بعض أو كل أعضاء الجماعة التي تتأثر بالتغير ، ومن أجل هذا وفي ضوء نسبية التغير الاجتماعي فإنه له وجوها هامة متعددة :

أولا : قد يكون التغير مريعا أو بطيئا . فمن الممكن أن نقيس معدل

التغير في جماعة بشيء من التحديد خلال فترة محددة من الزمان . ولكن القياس قد يؤثر أولا في أحكام الملاحظين وغير الملاحظين . ولذلك يمكن التغير

الذى قد يبدو مفاجئاً لشخص أو جماعة بطيئاً أو متخلفاً لآخرين : ومثال ذلك أن العائلة الريفية التى تستخدم الجرارات ومعدات الحياة اليومية الحديثة قد تنظر إلى التغير على أنه سريع من وجهة نظرها لأنها ادخلت هذه العناصر الثقافية الجديدة فى حياتها ، وقد تنظر عائلة أخرى فى منطقة بعيدة إلى التغير على أنه بطيء أو متخلف إذا لم تأخذ بهذه الأدوات وكانت فى غير متناولها لأسباب مختلفة :

ثانياً : التغير نسبى فى عمقه لأنه أحياناً يعيد ترتيب الاطار النظرى المناسب وبناء المجتمع أو النظام وأحياناً أخرى قد لا تتأثر إلا المظاهر السطحية أو العرضية للنسق الاجتماعى . ومثال ذلك أن ادخال الأدوات الحديثة فى العائلة الريفية قد لا يؤثر فى نمط حياتها إلا قليلاً ، وقد يعيد ترتيب أنماط السلوك كلية . وفى هذا المقام يجب أن نفرق بين التطور والثورة ، فالتطور يشير إلى التغير التدريجى الذى يصيب النظام وقد لا يصيب منه إلا الأجزاء العرضية والسطحية أو بمعنى آخر ، التطور الاجتماعى هو التغير الذى لا يغير بصورة أساسية البناء الاجتماعى الرئيسى . أما الاجتماعى هو التغير الذى لا يغير بصورة أساسية البناء الاجتماعى الرئيسى . أما الثورة فإنها تشير إلى كل تغير أساسى يصيب النظام أو النسق الاجتماعى . ومثل هذه التفرقة نخدمنا فى محاولتنا قياس عمق التغير الاجتماعى فى أى ناحية من نواحي المجتمع .

ثالثاً : تميل النواحي المختلفة للنسق الثقافى أو الاجتماعى إلى التغير بمعدلات مختلفة . ومثل هذا رأى قام فى أعقاب نظرية وليام أجمون عن التخلف الثقافى .

# الفصل السادس

## التكنولوجيا والتغير الاجتماعي

يمكن النظر الى التكنولوجيا من وجهات نظر متعددة تختلف باختلاف تخصص الباحثين : ولكن التعريف المختصر هو أن التكنولوجيا دراسة الوسائل الفنية التي تشتمل على مجموعة كبيرة من الأشياء المادية . ولهذا عندنا اشارة الى التكنولوجيا في أكثر الكتابات العلمية الآن ، فان مضمونها يشمل كل الأشياء التي نجدها في الثقافة المادية ، ومن أجل هذا لا تقتصر دراسة التكنولوجيا على معاهد خاصة بها ، بل أنها تكون موضع اهتمام الباحثين في العلوم المختلفة وخاصة العلوم الإنسانية ، ولعل هذا يرجع إلى الآثار المتعددة « للتقنية » التكنولوجية على أساليب التفكير والعلاقات الاجتماعية وتنظيم المجتمع وتطور القانون :

التكنولوجيا وعلم الاجتماع : أول ما يسترعى الإنتباه هو حقيقة العلاقة بين التكنولوجيا والعلم التطبيقي ، لأنه من المسلم به أن صناعة الأشياء المادية تقوم على تطبيقات العلم . وهذا على الرغم من أن العلم في بعض الحالات يكون بسيطاً ، كما هو الحال في المجتمعات البدائية عند صناعة السهام أو الحراب . ولكن التكنولوجيا يمكن أن تشمل العلم التطبيقي الذي يساعد في صناعة الأشياء المادية ، ولولا قدر معقول من العلم التطبيقي لما أمكن صناعة أجهزة الاستقبال والإرسال . ولنا لنجد في اللغة العادية ألفاظاً تساوى بطريقة ما كلمة التكنولوجيا مثل الآلة أو المصنع أو النظام الصناعي ؛ ولكنها لا تشمل المعاني الدقيقة المرتبطة بهذا الاصطلاح ، وخاصة عند استخدامه في التحليل العلمي الدقيق :

ونحن لأنهم بالتكنولوجيا إهتماما مجردا ، وإنما نهتم بها لما تقوم به . ومثال ذلك يكون إهتمامنا « بالمسرة » منصبا على ما تقوم به في الحياة العامة . أو بمعنى آخر لا يكون هناك إهتمام ذاتي بالاستهلاك أو التياز أو البوق ، ذلك لأن أهمية هذا كله تقع في أنها تساعد على نقل الأصوات لمسافات بعيدة ، ومن ناحية أخرى نعبر عن ذلك بقولنا ، إن وظيفة النساء هي التي تعطيه الأهمية ، ووظيفة منتجات التكنولوجيا هي « استخدامها بواسطة الإنسان » ولهذا فأننا نعتبر أن التكنولوجيا « اجتماعية » بالضرورة .

ولا يعني ذلك أننا نعتبر التكنولوجيا موضوعا « سوسيولوجيا » ، بل أننا نعتبرها متصلة اتصالا وثيقا - لأنها آلية - بالعلوم الطبيعية : ولذلك فهي تنتمي الى هذه العلوم عندما يكون الاهتمام مركزا على صناعة أشياء لها الطبيعة المادية ، أى أن انتاج عناصر التكنولوجيا لا يقع في دائرة العلوم الاجتماعية . ولكن « معني » هذه العناصر يقع في ميدان هذه العلوم . ولذلك يكون غريبا أن تعالج التكنولوجيا على أنها أمر بعيد كل البعد عن علم الاجتماع مثلا . ويزداد الأمر غرابة إذا تصورنا أن علم الاجتماع يناش مسائل السلوك وعلاقة الفرد بالجماعة والنظم الاجتماعية كالأمرة والحكومة كما لو أنها تقوم منفصلة عن الثقافة المادية ولكن الأمر على عكس ذلك ، لأننا - في علم الاجتماع لا نستطيع أن ندرس العلاقات الاجتماعية بمعزل عن المؤثرات العديدة التي تعمل على تغييرها وتعديلها ومن أهمها التكنولوجيا .

والواقع أن علاقة التكنولوجيا بعلم الاجتماع من نوعين :

الاول : ينصب على الموقف السوسيولوجي الذي يؤدي الى ظهور الاختراع والاكتشاف وإلى تمكين المجتمع من استخدامها .



والثاني ينصب على التأثيرات التي يؤدي إليها استخدام المجتمع للاختراع والاستكشاف . ويجب أن نؤكد دائما أن الأعمال التكنولوجية لا تظهر في العدم أو تتجه إلى العدم، بل أنها تظهر استجابة لحاجة اجتماعية . ولهذا نقول بأن أصل التكنولوجيا سوسيولوجي . ولكن الذين يعملون في التكنولوجيا قد لا يدركون الأسباب التي أدت إلى إنشغالهم بما يصنعون ، ولا أسباب الحاجات الاجتماعية التي أدت إلى ذلك .

### كيف تؤدي التكنولوجيا إلى التغيير الاجتماعي :

عندما نحاول أن نصف ، كيف يؤدي النمو التكنولوجي إلى التغيير الاجتماعي يجب أن نتذكر أن التغيير يقع خلال فترة معينة من الزمان . ولذلك فإن أي إشارة إلى التغيير ينبغي أن تتضمن لماذا حدث هذا التغيير في فترة بعينها من الزمان ولم يحدث في فترة أخرى : وإذا نسبنا التغيير إلى القادة ، تضمنت هذه النسبة أن القادة لم يكن لهم وجود قبل ذلك . ولذلك لا يمكن أن نقول بأن قائداً يمكن أن يؤدي وحده إلى التغيير ، لأننا بهذا نعرف السبب حينئذ بالنتيجة . وإذا عرفنا القادة في ضوء الوراثة وزعمنا أن الإمكانيات الوراثية توجد دائما بعد آخر فأننا لا نستطيع أن ننظر إلى القادة على أنهم سبب في التغيير ، لأن المتغير لا يمكن أن يفسر بدائمه . ولكننا إذا قلنا إن الزمامة التي تكتسب عن طريق التعلم والتجربة تتغير من فترة إلى أخرى ، أصبح القادة حينئذ سببا في التغيير . وإذا كانت الزمامة المكتسبة ليست نتيجة للوراثة المتغيرة ؛ وإنما تكون نتيجة للبيئة الاجتماعية المتغيرة فإن القادة الذين يتغير عددهم على مر الزمان يصبحون « وسطا » تعمل خلاله قوى البيئة الاجتماعية المتغيرة . والتكنولوجيا حينئذ تعتبر أحد هذه القوى .

وتتوقف معرفة طريقة إحداث التغيرات التكنولوجية للتغيرات الاجتماعية على فهم الطبيعة العلية ، التي هي في الواقع عبارة عن عملية اضطرارية. ولهذا

يكون من المهم أن ندرك أن التأثير التكنولوجي لا يتوقف عند أحداث الأثر الأول ، بل إن التأثير يتتابع مؤديا إلى آثار مصاحبة أو مشتقة على هيئة سلسلة مترابطة الحلقات، ولكن وطأة الاختراع تؤدي إلى تأثيرات متعددة تنتشر في اتجاهات مختلفة الأمر الذي يجعلنا ننظر إلى تتابع التأثير على أنه تسلسل أفضل من أن ننظر إليه على أنه سلسلة .

وكل تقدم تكنولوجي إذا أصبح من شأنه أن يهيئ للإنسان فرصة للوصول إلى أهداف محددة بأقل جهد ممكن وبأقل تكاليف ممكنة ، فإنه يتيح فرصا جديدة وظروفا مناسبة للحياة :

١ — فالوسائل الفنية في الزراعة كالتحسين الذي يحدث في طريقة تربية الماشية واستخدام المخصبات واستنباط أنواع جديدة من البذور وغير ذلك، تؤدي إلى زيادة مباشرة في الإنتاج الزراعي والحيواني من حيث التكم والكيف . ويضاهي الوصول إلى هذه الأهداف تغيرات في الاقتصاد الزراعي وفي طريقة الحياة القروية بوجه عام . كما أن العلاقة بين الزراعة والصناعة تتغير أيضا . ويمكن أن تكون الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لهذا التغير في الوسائل الفنية الجديدة في الزراعة ، لأن الأيدي العاملة في الزراعة على النحو الذي كان مطلوبا قبل استخدام الوسائل الجديدة ، لم تصبح لها الأهمية ، ولذلك تزداد الهجرة ، ومن أجل هذا نقول إن التغير التكنولوجي في مجال الزراعة أدى إلى تغيرات أصابت النظام القروي بأسره .

٢ — والتقدم الذي تم في وسائل الاتصال ، أدى أيضا إلى تغيرات اجتماعية بعيدة المدى . ولعل التغير الذي ترتب على ذلك من أهم التغيرات التي تشهدها المدينة الحديثة وقد أشار أجبرن إلى ذلك بإشارات واضحة عند دراسته لتأثير « الراديو » على الحياة الاجتماعية . ومن أجل هذا نقول إن كل

خطرة من خطرات التقدم التكنولوجي تؤدي الى سلسلة من التغيرات تتفاعل مع تغيرات أخرى وكلها قد تنبع من النسق التكنولوجي في المجتمع .

٣ - كما أن اكتشاف الطاقة الذرية أدى الى تغيرات عميقة في حياة المجتمعات وأبرز مثل على ذلك أن الاستراتيجية العسكرية لدول «النادي الذري» قد تغيرت تغيراً جوهرياً . ولسنا الآن في موقف يسمح لنا بالتنبؤ بمآل المجتمعات عندما يعم استخدام الطاقة الذرية في الزراعة والصناعة ، فعلى الرغم من الرخاء الكبير الذي يمكن أن يترتب على ذلك ، إلا أنه من الممكن أن يؤدي ذلك إلى خلق مجتمعات من العاطلين .

#### اتجاه التغير الاجتماعي المتأثر بالتكنولوجيا :

السؤال الذي يتردد في أذهان الباحثين في التغير ، هل تتحكم التكنولوجيا المتقدمة في التغير الاجتماعي وفي اتجاهاته المختلفة ؟ لقد أجبتنا من قبل على هذا السؤال وخاصة عندما عرضنا لنظرية أجبرن ، إلا أن النقد الذي يوجه إلى هذه النظرية لا يعنى رفضها . فليس هناك باحث يستطيع أن يغفل التأثيرات المتعددة للتكنولوجيا على اتجاهات التغير الاجتماعي . ولكننا لا نستطيع أن نسلم بأنها المحدد الوحيد لهذه الاتجاهات ، وإنما يمكن إبراز أثرها على النحو التالي :

١ - التخصص : تميل التكنولوجيا أن تتقدم دائماً في نفس الاتجاه ، وتصل الى تحقيق أهدافها بكفاءة وخاصة في أداء الوظائف المختلفة التي تقوم بها أجزاؤها المختلفة . وعندما تنحل ذلك فانها تخصص الوظائف الى درجة متناهية في الدقة . وعلى ذلك تعمل التكنولوجيا على الزيادة المستمرة لتقسيم العمل على ما يترتب على ذلك من نتائج اجتماعية متعددة ويبدو الارتباط واضحاً بين التقدم التكنولوجي والتقدم في التنظيم الاجتماعي الذي يعتمد

على التساند بين أجزائه المختلفة ، والتنقل الكبير لأعضاء المجتمع من حيث الإقامة أو المهنة وما يترتب على ذلك من ظهور أنساق قانونية أكثر إحكاما وقوى سياسية واقتصادية أكثر تركيزا . وإننا لنلاحظ أن ظهور هذه التنظيمات يؤدي الى ذبذبات بعيدة المدى في كل ناحية من نواحي الحياة الاجتماعية .

٢ — الأهمية النسبية : المجتمع الصناعي الحديث الذي تزداد فيه المخترعات يبدو على أنه واقع تحت تأثير التغير التكنولوجي . ولكن الأمر ليس على هذا النحو تماما فهناك من المؤثرات على الحياة الاجتماعية ، لا ينظر أثر التكنولوجيا إن لم يزد عايه في بعض الأحيان . ومثال ذلك أن الأيديولوجيات السياسية والاجتماعية قد يكون لها من التأثير على حياة المجتمع كما وكيفما أكثر من تأثير النظام التكنولوجي بأمرة ، كما أن انقسام المجتمع الحديث الى جماعات مختلفة الدور والمركز ، يؤدي إلى تمايزات كثيرة بين السكان تؤدي الى تأثيرات مختلفة على حياتهم لا تتصل بالتغيرات التكنولوجية . وليس معني هذا أن التكنولوجيا تهبط من حيث عوامل التغير إلى الدرجة الثانية أو الثالثة ولكنها كعامل من عوامل التغير تقف جنباً الى جنب مع العوامل الأخرى : ويجب أن نشير هنا إلى أن المواقف الاجتماعية تختلف من حيث تأثيرها بعامل أو أكثر من عوامل التغير الاجتماعي . فقد تتأثر بعض نواحي الحياة الاجتماعية أكثر من غيرها بالتكنولوجيا . ومن أجل هذا فإننا نميل الى إدراك أهمية التكنولوجيا في التغير ادراكا نسبياً .

#### التكنولوجيا والتخلف الثقافي :

لقد ترتب على نظرية أجبرن في قسمه الثقافة الى قسمين مادي ولا مادي ، وعلى ابرازه لأثر التكنولوجيا على التغير الاجتماعي أن وصل إلى فكرته التي ذاعت بعد ذلك عنه في التخلف الثقافي ، وينقد كثير من علماء الاجتماع هذه الفكرة بقولهم أن هذه القسمة الثقافية ليست صالحة تماما ، لأن دراسة أجزاء



الثقافة المرتبطة لا تؤدي إلى إمكان تصنيفها على النحو الذي ارتأه أجبرن ، ويمكن أن نعيد مناقشة هذا الموضوع على النحو التالي :

١ — إن التقدم التكنولوجي الذي أخذ يظهر واضحا بعد اكتشاف القوى المحركة وبداية عصر الآلة ظهر على أنه نوع جديد من القوة يؤثر على حياة المجتمع حل محل البيئة الطبيعية وأنظمة الحكم التي كانت سائدة في المجتمعات التاريخية . وقد شهد المجتمع الحديث عدة تغيرات هامة نتيجة لهذا التقدم التكنولوجي تردد صداها في الأسرة والحكومة والعقيدة ووسائل المواصلات والتربية وطرق التنشئة الاجتماعية ، كما أن التقدم الصناعي الذي يعتبر جزءا من التكنولوجيا قد غير من طبيعة الإنتاج الذي أدى إلى تغير التنظيم الاجتماعي الذي كان ملائما يوما للإنتاج الزراعي التقليدي . وعلى هذا الأساس أمكن ملاحظة الجوانب المادية في حياة المجتمع ملاحظة أكثر وضوحا من أي وقت مضى ، وهذا هو الذي جعل فكرة قسمة الثقافة إلى قسمين مقبولة عند كثير من الباحثين . ولكن الأمر لم يكن سهلا عند إبراز التكنولوجيا - كمعامل محدد في التغير الثقافي أو الاجتماعي كما ذهب إلى ذلك كل من ماركس وفيلن وأخيراً أجبرن . والتحايل العلمي للثقافة قد يحيز لنا هذه القسمة إذا كان الغرض من ذلك سهولة التصنيف ، ولكن يجب ألا تغيب عن بالنا أن أجزاء الثقافة المختلفة مترتبة ومتسلسلة وظيفياً .

٢ — أن اختلاف مزرعة التغير في الجانبين المادي واللامادي المترتب على التسليم بنظرية أجبرن لم يتأيد بطريقة كافية في الدراسات التي أجريت . عند ذلك في كثير من المجتمعات . ذلك أنه لوحظ أن التغير في الجانب اللامادي كان أسرع في بعض الحالات وأدى إلى استجابة الجانب المادي ليتكيف مع الأوضاع الاجتماعية المتطورة .

٣ — وقد لوحظ أن المشاكل التي ترتب على التخلف الثقافي ليست راجعة فقط إلى تخلف الجانب اللامادي وحده . ولهذا فإننا نؤيد فكرة وجود التخلف

الثقافي. ولكن ليس بالمعنى المترتب على نظرية أجبرن ، وإنما بالمعنى الذي يجعل التخلف الثقافي مترتباً على اختلال التوازن بين الأجزاء المرتبطة في الثقافة أياً كانت طبيعتها وذلك أن إعادة التوازن قد يقتضي تعديلات لا في التنظيم الاجتماعي وحده ولكن في الجوانب المادية في المجتمع أيضاً .

٤ بـ كما أن الأبحاث المقارنة للثقافات المختلفة أدت الى اكتشاف أنماط متعددة منها تختلف من حيث طبيعة التغير فيها ويبدو هذا بوضوح عند مقارنة الثقافات البدائية والقروية والمتحضرة . فالتخلف الثقافي وخاصة في بعض المجتمعات البدائية والقروية لم يكن راجعاً فقط الى دخول عناصر مادية غريبة عليها . بل كان راجعاً في المحل الأول الى اختلاف التوازن العقائدي والاجتماعي نتيجة لظروف متعددة مثل اختلاف العلاقة بين طبقات المجتمع الواحد كالعلاقة بين طبقات السن أو تدهور المكانة الاجتماعية لبعض الرعايا والقادة أو لزيادة السكان المضطردة .

ولعل أجبرن نتيجة لاقتناعه بدور التكنولوجيا في المجتمع الحديث هو الذي دعاه الى اعتبارها عاملاً أول في التغير الاجتماعي وفي التخلف الثقافي أيضاً ، وإن كان قد مال في كتاباته الأخيرة الى أن الاختراعات التي تكون الأساس التكنولوجي في المجتمع لا ينبغي أن تكون كلها راجعة الى تغير التكنولوجيا الذاتي بل قد تكون راجعة الى أسباب اجتماعية خالصة . وبالتالي مبدأ يعترف بأن هناك اختراعات اجتماعية يمكن أن تؤدي الى تأثيرات بعيدة المدى في التكنولوجيا ذاتها . وإن كان يبدو أنه يدرج الاختراعات الاجتماعية تحت العامل التكنولوجي أيضاً . فهو يقول أن التكنولوجيا تؤدي الى التغيير الاجتماعي ، كما أنها تؤدي الى الاختراعات الاجتماعية .

#### آثار التغير التكنولوجي في الأسرة :

عندما اخترعت الآلة البخارية حدث تغير هام في طريقة الانسان في معالجة

أمور البيئة الطبيعية . فقد خلت القوى الآلية محل القوى الإنسانية في العمل ، وانتقل الانتاج من البيت الى المصنع وما صحب ذلك من إعادة توزيع السكان في المناطق المختلفة للمجتمعات التي انتشرت فيها الصناعة ، ولم يقتصر أثر ذلك على إعادة توزيع السكان فحسب ، بل امتد التأثير فشمّل الأسرة والحكومة والحياة الاقتصادية .

ولعل أهم تغير في ميدان الأسرة ، كان إقدام المرأة على دخول ميدان العمل ، بعد أن قلت مسئولياتها في البيت نتيجة لانتقال الإنتاج الى الصناعة النامية ، وانتقال تربية الأطفال الى المدارس . ويمكن أن نلخص الآثار التي ترتبت على تغير التكنولوجيا في الأسرة كما يلي :

١ — تغير مركز الزوج والزوجـة نتيجة لتغير الأساس الإقتصادي الذي تقوم عليه الأسرة وخاصة بعد أن أصبح من الممكن للزوجة أن تصبح مستقلة اقتصادياً عن الرجل ، وبالتالي قل الدافع الاقتصادي للزواج عند النساء بوجه عام.

٢ — تغيرت السلطة التقليدية للرجل عامة ، وأصبحت محل منافسة ، ولذلك تقوم العلاقات داخل الأسرة سواء بالنسبة للرجل أو أولاده أو زوجته على أساس التفاهم والتعاون في المحل الأول . وكانت مناقشة مركز السلطة مودية إلى تفكك الأسرة خصوصاً إذا أصر الرجل على الاحتفاظ بسلطاته التقليدية.

٣ — زادت نسبة الطلاق وزادت مظاهر التصدع الأسري نتيجة لعدم مسايرة العلاقات الأسرية للتغير الذي حدث لأدوار الأعضاء ومراكزهم .

٤ — زادت الرغبة في تحديد النسل لانشغال المرأة بالعمل خارج المنزل من ناحية وللرغبة في الاحتفاظ بمستوى اقتصادي لائق من ناحية أخرى .

وليس معنى هذا أن التنيرات السابقة حدثت جميعاً نتيجة مباشرة للتغير

التكنولوجيا ، إذ يجب أن لا ننسى أثر التغير التكنولوجي في تغيير مركز المرأة وخاصة في التواحي المتعلقة بالمساواة في الحقوق والواجبات مع الرجل . كما أن ازدياد مشاركة المرأة للرجل في الانتاج وأهميتها المتزايدة في بعض تواحيه وفي الخدمات ، أدى الى اعتراف المجتمع بدورها ومسؤوليتها ، ومن ثم بمساواتها التامة مع الرجل . ولكن كثير من الباحثين في شؤون الأسرة يخشون أن تؤدي هذه المساواة والإمعان في تطبيقها مجلبا الى تهديد مباشر لعلاقات الانجاب والتنشئة الاجتماعية للأطفال في المرحلة التي يحتاج فيها هؤلاء إلى الأم التي يجب أن تعترف بدورها المتميز عن دور الرجل ، وخاصة في هذه الناحية الهامة ، إن دور الحضانه أو المربيات لا يمكن أن يقدم للطفل ما يمكن أن تقوم به حتي أكثر الأمهات جهلا وإهمالا .



## الفصل السابع

### النتائج النظرية لدراسة التغير في نموذج محدد<sup>(١)</sup>

#### الفروض البدئية

أجريت دراسة النموذج، وجهة بالزاعم الآتية :

(١) هناك ميل قوى للتقليل من أهمية « البنية » في التفسير السوسيولوجي ، واعتبار علاقة الانسان بالانسان هي المعول الاول في فهم المجتمعات . ومنذ أن ظهر كتاب دور كايم في قواعد المنهج في علم الاجتماع ، يتركز اهتمام كثير من الباحثين في مختلف أنحاء العالم ، على تفسير الظواهر الاجتماعية بظواهر اجتماعية أخرى ، وزاد اقتناع العلماء بهذا الاتجاه في التفسير ، خصوصاً بعد ازدياد سيطرة الإنسان على الطبيعة و إخضاعها لمشيئته . ولكن هذا الاتجاه لا ينبغي أن يؤخذ كتعميم ينطبق على كل المجتمعات لاختلاف مدى تأثير كل منها بالبيئة الطبيعية . ففي المجتمع القروي تكون علاقة الإنسان بالطبيعة مهمة جداً لأنها تحدد نوع النشاط الاقتصادي الذي يكون مع بقية أجزاء البناء الاجتماعي كلاً متكاملاً . وفي دراسة التغير الاجتماعي في مثل هذا المجتمع ، يكون تأثير البيئة عاملاً مهماً في حائتي الاستقرار والتغير ، وبالتالي لا يكون الأمر كما حاول ردفيلد أن يأخذ به في وضعه « لقواعد المنهج » في دراسة المجتمعات القروية ، من تركيز الاهتمام على علاقة الإنسان بالإنسان ونقده لاتجاه إيفانز بريتشارد في دراسة النوير على أساس الاهتمام بدراسة أثر البيئة على المجتمع النويري « oecology » فقد يصلح

(١) اشتمل هذا النموذج على ثلاث قرى تقع الى اقصى الجنوب من مركز ميت غمر - محافظة الدقهلية - وقام المؤلف بدراسته عام ١٩٥٥ ، وتركزت الدراسة حول العائلة والنظام الاقتصادي والجانب المادي من الثقافة .

اتجاه رد فيلد هذا في دراسة محددة لمجتمع قروي في زمن معين Synchronic ولكنه لا يصلح في دراسة لهذا المجتمع تمثل زمنين مختلفين diachronic ولهذا أميل الى التسليم بأن كل تغير في علاقة الانسان بالبيئة ؛ يعنى بعض التغير في علاقته بأقرانه .

(ب) في التغير الموجه ، يكون المؤثر الخارجي عاملا أول في تفسير التغيرات ؛ وذلك مثل التغيرات التي تسببت عن اتصال الاوربيين بالمجتمعات البدائية ، وبذلك كان الانتشار عن طريق الاتصال الثقافي Cultural contact وهو « مؤثر خارجي » مؤديا إلى تغيرات عديدة في هذه المجتمعات . ولهذا كان اهتمام الباحثين في التغير الاجتماعي في المجتمعات البدائية موجهها أغلبه إلى دراسة أثر الاتصال في التغيرات الثقافية ، وتأثر بهذا الاتجاه كثير من الباحثين في المجتمعات القروية في الهند والصين حين نسبوا التغيرات في القرى - إلى تدخل الحكومة والمدينة . ولكني أميل الى القول ، بأنه في التغير « غير الموجه » كما هو الشأن في النموذج المدروس ، تكون بواعث التغير الأولى « داخلية » نتيجة لإزدياد السكان واستمرار ضغطهم على المصادر الطبيعية الثابتة التي يستمدون منها موارد معيشتهم ، وتكون العوامل الخارجية كتدخل الحكومة أو اثر المدينة « عوامل معجلة » ( accelerating factors ) وكلما زاد التغير مدى وكثافة تترابط العوامل الداخلية والخارجية في إحداث التغيرات الثقافية ، وعندئذ قد تصبح المؤثرات الخارجية آثارا أكثر وضوحا .

(ج) « الإصلاح الاجتماعي » الذي لا تفرضه قوة القانون - في النموذج المدروس - يكون قابيل الأثر جدا في التغير الثقافي ، ألم يكن البناء الاجتماعي نفسه قد بدأ يتغير ، أو تكون الذبذبات التي تحدث فيه أو مظاهر اختلال التوازن تحدث في فترات قصيرة المدى ، وخصوصا فيما يتعلق بالعلاقة المتوازنة بين الحياتين الاقتصادية والاجتماعية ، ولهذا كانت تجربة المركز الاجتماعي غير محققة لما قصد منها .

٤ - في المجتمعات البدائية والحديثة قد يحدث نتيجة التغيرات السريعة تخلف ثقافي بين قسمي الثقافة المادي وغير المادي، وعدم استواء بين مكونات هذه الثقافة (unevenness) ولكن في المجتمع القروي - النموذج المدروس - عندما لا يكون التغير سريعاً وغير موجه في نفس الوقت لا يحدث اختلال التوازن أو سوء توافق فتسير عمليات التغير في كل اتجاه . بمعنى أن كل تغير في جزء متساند من أجزاء المجتمع يؤدي إلى تغيرات مصاحبة في الأجزاء الأخرى وفي الكل أيضاً . ذلك لأن نمو الثقافة المادية - الذي يكون طبقاً لنظريات التخلف وعدم الاستواء أسرع وأسبق من نمو الثقافة غير المادية ، لا يكون له نفس الخصائص في المجتمع القروي . فهو نمو كمي لا كيفي ، بمعنى أن القديم يجاور الجديد ، ويكون التأثير متبادلاً بينهما وليس من جانب واحد فقط . كما أن تغير العائلة مثلاً وتفتكها إلى أسر يؤدي إلى تغيرات مصاحبة في خصائصها وفي القيم المرتبطة بها ... وهكذا . إذن فالليل هنا إلى الاعتقاد بأن مكونات الثقافة تتغير ككل أي أن عمليات التغير تسير في معيه Togetherness في جميع أجزاء البناء الاجتماعي والثقافة المادية المرتبطة بها :

٥ - يميل كثير من كتاب القرن التاسع عشر والباحثين في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية في القرن العشرين ، إلى نوع من الثنائية dichotomy حين يقارنون بين المجتمعات في انتقالها عند التغير من حالة إلى أخرى فالسير هنري مين في كتابه « القانون القديم » Ancient Law ، عام ١٨٦١ يتصور أن هناك نوعين من المجتمعات ، مجتمع يقوم على أساس المركز من حيث الاعتراف بالحقوق والواجبات في الوحدة العائلية ، ومجتمع يقوم على أساس التعاقد Contract من حيث قيام العلاقات التعاقدية بين الأفراد كنظم حقوقهم وواجباتهم . وكذلك تينسي Tonies حين يميز بين الوحدة التلقائية Gemeinschaft التي تقوم على العلاقات المباشرة والمشاركة في قيم واحدة ، وبين الوحدة غير التلقائية Gesellschaft حيث تكون العلاقات فيها فردية تمايزية . ويعتبر دور كايم أكبر من أعطي لهذه الثنائية طابعاً علمياً

على أساس دراسات مستفيضة وخاصة في تقسيم العمل : فالمجتمع الذى يعتمد على نفسه ويتشابه الأفراد فيه مجتمع يقوم على التضامن الآلى ، والمجتمع الذى يعتمد على مجتمعات أخرى ويتميز داخليا بتقسيم العمل هو مجتمع عضوى Organic وقد وجد كل من روبرت ردفيلد وجود فرى ومونيكا ويلسون - على سبيل المثال - هذه الثنائية صالحة في توجيه الدراسة الحقلية ، الأول عندما درس بعض قرى ياكاتان Yucatan ، وصور انتقال المجتمع القروى أو البدائى من الفولك Folk إلى المدنية Civilisation ، على أساس أن التغير في المجتمع البسيط يؤدي إلى زيادة الخصائص الحضرية ، والثانى جود فرى ويلسون وزوجته حين حللا التغير الاجتماعى في وسط أفريقيا من البدائية إلى التحضر ، على أساس زيادة اعتماد المجتمع البدائى على مجتمعات أخرى ، واننى على ذلك أميل أيضا إلى الأخذ بهذه الثنائية في تصوير تغير القرية واعتقد أن المجتمع القروى يتغير من مجتمع بسيط تكون فيه القرابة أساس العلاقة والاكتفاء الذاتى خاصية الوحدات العائلية المكونة له ، إلى مجتمع معقد تكون فيه المصلحة أساس العلاقة والاعتماد المتبادل داخليا وخارجيا خاصية الكل والجزء معا :



## تحليل مقارن لعوامل التغير

وعلى الرغم من تشابه المجتمعات القروية في كثير من أجزاء العالم على نحو ما أشار إليه ردفيلد وأوسكار هاندلين Handlin إلا أن عوامل التغير وعملياته تختلف من مكان إلى آخر بل إنها قد تختلف في المجتمع الواحد باختلاف المجتمعات القروية نفسها من حيث انتمائها إلى نماذج مختلفة ، ولكنها جميعاً تتغير بفعل عوامل خارجية أو داخلية أو بفعلهما معاً . وقد تكون نتائج التغير متشابهة ، إلا أنها تختلف من حيث المدى باختلاف ظروف كل مجتمع . وإذا سلمنا بفكرة ردفيلد من أن القرية وثقافتها جزء من ثقافة أكبر ، تكون عوامل التغير والتغيرات التي حدثت نتيجة لذلك تليق أضواء على التغير في القرية . ولهذا كان تاريخ الثقافة الكبرى من الأصول التي يرجع إليها الباحث في المجتمعات القروية ليقدّر الظروف التي مرت عليها القرية في مراحلها المختلفة ومع ذلك فإن ردفيلد يعترف بصعوبة هذا المنهج نظراً لأن المؤرخين يغفلون غالباً - عند التأريخ - الإشارة إلى الحياة الريفية ، وإن أشاروا فبطريقة لا تفيد الباحث الأنثروبولوجي كثيراً .

وقد حاول حامد عمار - تمشياً مع فكرة ردفيلد السابقة - في الفصل الذي عقده عن التغير الاجتماعي في قرية « سلوا » أن يبرز العوامل التي تعرضت لها « مصر » وأدت إلى تغيرات يمكن أن تلقى أضواء على التغير في القرية ، « فنتيجة لاتصال مصر بالغرب عن طريق الغزو الفرنسي فالبريطاني والإصلاحات التي قام بها « محمد علي » وحركات التحرر الديني التي قادها « الأفغانى » و « محمد عبده » ظهرت اتجاهات جديدة على الحياة « المصرية » مثل زيادة التصنيع وانتشار المدارس وقيام النظام النيابي ؛ ونمو الطبقة الوسطى المثقفة وطبقة العمال . ويقظة الوعي القومى وحركات الاستقلال وانتشار الوعي الطبى ؛ والاهتمام بالصحافة ووسائل الاتصال الأخرى كالإذاعة » ثم أشار

إلى الاختلاف بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في درجة التأثير بهذه الاتجاهات التامية (١) بطريقة عامة لا تكشف عن اتجاه عمليات التغيير وخصائصها في كل منطقة ، أو انتقالها من منطقة إلى أخرى والتعديلات أو الانحرافات التي تحدث لها في أثناء ذلك ،

كما أنه لم يستطع أن يربط بين هذه العوامل وبين طبيعة الحياة الاجتماعية في القرية واكتفى بقوله «إن سلوا لم تتأثر إلا قليلا بالعوامل السابقة ، فلا تزال تحتفظ بطابعها الريفي القديم » وكان التحليل التاريخي السليم يقتضي منه أن يذهب إلى أبعد من العوامل الحديثة تمشياً مع فكرة ردفايد ليكشف عن العلاقة بين حالة المجتمع ككل آنذاك وحالة القرية التي لا تزال تحتفظ حتى الآن بما كانت عليه من قبل .

ولكن الصعوبة التي أشار إليها ردفايد تواجهه في هذه الحالة . ولهذا يكون الإمعان في تتبع التاريخ أمراً مفصلاً إلى النموذج ولن يفيد البحث الأنثروبولوجي . ومع هذا عاد عمار مرة أخرى ليحدد تأثير القرية المباشرة لا بعوامل التغيير الكبرى في المجتمع «المصري» بأسره بل بالمدينة - والمدينة القرية - حين يشير إلى أن الاتجاه العام للتغيير هو محاولة تقليد نماذج الحياة في المدينة وخصوصاً في النواحي المادية وفي بعض المظاهر المرتبطة بالنظرة إلى المرض والعلاج والسلطة المحلية في القرية ومع أنه لم يشير إلى العوامل التي أثرت في القرية مباشرة إلا أن تحليله لمظاهر التغيير وأسبابها خصباً في النواحي المادية وظاهرة « الكرم والضيافة » ينصب على أن التأثير في الحالة الأولى كان عن طريق عامل خارجي هو المدينة . والتأثير في الثانية كان طريق عامل داخلي هو انخفاض المستوى الاقتصادي في القرية . وهذا يثبت أهم ما يجب أن يلتفت إليه الباحث في دراسات التغيير الاجتماعي في المجتمعات

---

1 — Ammar, H. Growing up in an Egyptian Village, London, 1954, pp. 67-80.

القرية . هو أن يركز على أثر العوامل المباشرة سواء كانت داخلية تتصل بالبناء الاجتماعي في القرية أو الثقافة المادية أو الحياة الاقتصادية ، أو خارجية تتصل بتأثير المدينة التي تمثل مراكز الانتشار الثقافي ، والتي عن طريقها تتم الإصلاحات كتحسين طرق المواصلات أو المشروعات الاجتماعية والصحية المختلفة وعن طريقها أيضا - باعتبارها مركزا إداريا - تتخذ القوانين طريقها إلى التنفيذ في الوحدات القروية التابعة لها . وسوف يتبين من دراسات أخرى في جهات أخرى من العالم أنه لا يمكن الاعتماد على التاريخ العام للثقافة الكافية في تفسير التغير الاجتماعي ، أو حتى في وصف الحياة الاجتماعية في القرية قبل الفترات التي أخذت التغيرات منها تتخذ اتجاهها واضحا . بل إن تاريخ القرية نفسه يكون غامضا لا يمكن الرجوع إليه إلى أبعد من ذاكرة كبار السن ، لأنه كلما أوغلنا في تاريخها لانحصر من كبار السن إلا على صورة خيالية تمثل القرية في عهودها الذهبية ، كما أن الوثائق أو الإحصاءات التي يمكن العثور عليها لا يمكن التأكد من صدقها لأنها جمعت في الغالب بطريقة ظنية وعن طريق أشخاص غير مدربين ، وقد تلتقي هذه الصعوبات في دراسات التغير في المدينة في المجتمعات الصناعية لاحتمال وجود مصادر معتمدة يمكن الرجوع إليها .

ففي نامباللي Namballi وهي قرية من أعمال ولاية ميسور Mysore بالهند اكتشف آلان بيالز A Beals في دراسته للتغير الاجتماعي في القرية أن المادة التاريخية ناقصة جدا بحيث لا يمكن الاعتماد عليها ، لأن الإحصاءات وسجلات الأراضي التي كانت تعمل كل خمسين عاما لا يمكن الرجوع إليها ، ولا يمكن رد أية ظواهر إلى أسباب معينة بناء على ما فيها من المعلومات . ولكنه استطاع في عام ١٩٥٢ أن يحصل على معلومات لم تكن قاصرة على ما أدلى به كبار السن ، وقد قسم المعلومات التي حصل عليها إلى ثلاث مراحل ، الأولى من ١٨٠٠ - ١٨٧٦ وهي معلومات خرافية تماما ، والثانية من



١٨٧٦-١٩١٤ وهي ليست في ذاكرة كبار السن تماما ، أما المعلومات ابتداء من عام ١٩١٤ حتى وقت اعداد البحث فلإنها كانت متضمنة في ذاكرة الكبار ويمكن الرجوع إليها والاعتماد عليها . ولا يخفى على شئ في التشابه الكبير بين نامها إلى وبين القرية التي أبحث التغير الاجتماعي فيها في هذا الصدد . ويعتقد ألان بيلز أن التغيرات التي حدثت في القرية « فرضت » عليها من الخارج ولهذا تكون دراسة العوامل الخارجية ؛ وخصوصا التأثيرات الحضرية والعلاقات المتبادلة بينها ، كاشفة للتغير في القرية ودرجته واتجاهاته . ومعنى ذلك أن البواعث الأولى لتغير القرية جاءت من الخارج . وهذا موقف يخالف ما اتخذته في هذا البحث ، بل هو عكسه تماما .

فالبواعث الأولى للتغير كانت موجودة ومتضمنة في البناء الاجتماعي للقرية نفسها . وكانت العوامل الخارجية كالتأثيرات الحضرية عوامل معجالة أو أو مسرعة acceleration والذي جعل بيلز يأخذ الموقف أن قرية نامها إلى بعيدة عن المراكز الحضرية ، ولهذا ظلت محتفظة بطابعها القديم حتى اقتربت منها المؤثرات الحضرية وخصوصا عن طريق الحكومة التي فرضت عدة تنظيمات وتعديلات في مجتمع القرية . وقد يكون هذا صحيحا ؛ إلا أنه لم يلاحظ بدقة أثر زيادة السكان على مستوى المعيشة وما يترتب عليه من تغيرات داخلية ؛ الأمر الذي جعله يركز على التغيرات الثقافية أكثر من التغيرات الاجتماعية . ولهذا كانت أهم العوامل في التغير هي ؛ النظام الإداري بالإضافة إلى المؤثرات الخارجية ، وقد ترتب عليها أن استمرت سلطة الحكومة تمتد على حساب السلطات المحلية ، وإن تحسنت طرق المواصلات ، ونمت الصناعات الحضرية ، وانتشرت النظم الأوربية في التعاليم والصحة والخدمات العامة . كل هذا إلى جانب زيادة المكان المرمية والاهتمام بالاقتصاد النقدي . ويقول عن المظاهر الأربعة الأولى أنها عوامل النمو growth factors وزيادة السكان والاقتصاد



النقدى موازين للمظاهر الأخرى : ومعنى ذلك عنده أن النمو فى العوامل الأولى أو عوامل النمو أدى إلى نمو مصاحب فى السكان والاقتصاد النقدى : وأعتقد أن هذا التقسيم خاطئ لأن الاقتصاد النقدى لا يختلف عن المظاهر الأربعة الأولى ولهذا كان لا بد أن يوضع فى طبقة واحدة معها : أما زيادة السكان فهي وإن كانت نامية إلا أن نموها لا يرتبط مباشرة بنمو العوامل السابقة .

ولهذا لا يمكن أن نستخلص من تحليل « بيلز » أن الزيادة فى عدد السكان كانت راجعة فى المحل الأول لأثر العوامل السابقة ، لأن السكان كانوا يزدادون قبل ذلك ، وربما كان التحسن فى الإجراءات الصحية قد أدى إلى التقليل من نسبة الوفيات إلا أن الزيادة المترتبة على ذلك لا يمكن مع هذا أن تقرر بزيادة المؤثرات الحضرية لأنها فى الواقع لم تؤثر على درجة الحضرية مثلاً . وهو يعترف بأن ثمة تغيرات حدثت فى العائلة وفى العلاقات الداخلية فى القرية ولكنه ينسبها جميعاً إلى أثر العوامل الخارجية مع أنها قد تكون راجعة إلى التغير التدريجى فى الأسس القديمة التى كانت تقوم عليها نتيجة لزيادة حجم السكان وازدياد انخفاض المستوى الاقتصادى . الذى قد يؤثر فى وحدة العائلة الاجتماعية والاقتصادية وفى العلاقات المترتبة على هذه الوحدة .

ومصدر الخطأ الذى وقع فيه بيلز أنه ينسب التغيرات بطريقة حتمية إلى عامل واحد ، وافترض أن ظاهرة النمو growth إنما تقتصر على المؤثرات الخارجية فقط . بينما لا يمكن أن ننكر النمو من ناحية أخرى على المؤثرات الداخلية . فالنتيجة التى انتهى إليها بيلز من أن البعد النسبى للقرى يؤدي إلى تغييرها إذا وقعت تحت تأثير عوامل التغير الحضرية وحملها نتيجة خاطئة وافترضه أن هذا ينطبق فى كل حالة افتراض لا تؤيده الوقائع المادية .

ومثل آخر مختلف عن قرية نامبالى فى الهند ، هو قرية شان كوم Chan Kom

التي درسها ردفيلد عام ١٩٣١ ثم عاد لدراستها بعد ١٧ سنة ليكشف عن مظاهر التغير التي حدثت فيها خلال هذه المدة ، ومع ملاحظة اختلاف القريتين من حيث الظروف كالحجم والبعد عن طرق المواصلات أو المدن ؛ نجد أن التأثيرات الحضرية كانت بالغة الاثر في قرية شان كوم . إلا أن الاختلاف في التأثير واضح جداً ، فآثر المدينة في نامها إلى يتخذ شكل « الفرض » وموقف القرية سلبى إزاء التغيرات ؛ أما في القرية الأخرى فإن السكان « قرروا أن يضطعموا كثيراً من خصائص سكان المدينة وكانوا يعملون على أن تأخذ مساكنهم شكل مساكن المدينة » ؛ « ومن أهم التغيرات التي حدثت إقامة بلدية وملعب ومدرسة ومكتب بريد . ولهذا لا يكون التغير راجعاً إلى المؤثرات الحضرية الخارجية وحدها والمفروضة على القرية ؛ بل راجعاً أيضاً بالدرجة نفسها إلى عامل داخلي وهو الإرادة الحرة للسكان . ومع أن الرغبة الإيجابية من سكان القرية للتغير قد تكون مميزة لشان كوم وحدها أو لقرى المكسيك بصفة عامة ؛ إلا أنها غير ظاهرة في أغلب القرى في جميع أنحاء العالم . أو على الأقل في القرية التي ادرس التغير فيها . بل قد يكون العكس هو الظاهر تماماً حين يعرض القرويون عن كل مظاهر التغير ؛ ويقارمون بطبيعة سلبية الإصلاحات والمشاريع التي تقوم بها الدولة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية وتجربه المركز الاجتماعي Social Center ومآلها خير دليل على السلبية التي تميز السكان . وعلى أي حال فدراسة ردفيلد للتغير الاجتماعي في شان كوم خاصة وفي ياكاتان Yacatan جعلته يقرر أن التغير يكون في حالة العزلة والتجانس والارتباط الجمعي إلى حالة من الاتصال واللاتجانس والفردية وطبيعى أن تختلف درجة التغير أو سرعته باختلاف المجتمعات وبموجب اختلاف ظروفها .

ويكاد دوبيه Dube أن يتفق مع الان بيلز في تحديد المؤثرات التي ترتب عليها التغير الاجتماعي والثقافي في قرية شاميربت Shamirpet من أعمال ولاية حيدر آباد بالهند . فالقرية ظلت لمدة عشرات السنين كما هي محافظة على النموذج الذي كان لها منذ القدم ولم تتغير إلا نتيجة للشوء ظروف خارجية لم تتعرض لها من قبل : والمدى الزمني الذي لاحظ فيه دوبيه ما طرأ على القرية من تغيرات يمتد إلى خمسين عاما قبل عام ١٩٤٨ ، أما بعد هذا العام فالتغيرات التي حدثت كانت نتيجة لأسباب مختلفة نسبيا . فهو اذن يفصل بين مرحلتين من التغير وكذلك بين نوعين من العوامل : وترد هذه القسمة الى حدث تاريخي هام وهو قسمة الهند في عام ١٩٤٨ الى قسمين : الهند وباكستان . وقد وقعت حيدر آباد التي تتبعها القرية في نطاق دولة الهند الجديدة . فقبل القسمة كان تأثير العوامل الخارجية يختلف عنه بعدما نظرا لاهتمام الدولة المباشر بالولاية بعد ذلك . وعوامل ما قبل عام ١٩٤٨ تنحصر في : الاتصالات مع صاحب الارض الإقطاعي وموظفي الدولة والمحاكم ، وتأثير المدينة ، والتعليم ، ونشاط الحكومة العام وخصوصا في الاتجاه الى الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الهند عامة وبصورة أقل في ولاية حيدر آباد أما عوامل ما بعد هذا التاريخ فأهمها النشاط البوليسي Police action الذي يرى دوبيه أنه نقطة جوهرية في حياة القرية ، الى جانب الاهتمام بالإصلاحات الإدارية ، والقضاء على الإقطاع ، وتدعيم الإصلاح الحكومي وتركيزه ، والنشاط السياسي والديموقراطية ، بوجه عام . مع أنه ليس هناك اختلاف كبير بين هذين النوعين من العوامل الأمر الذي كان من غير ضروري قسمتها على هذا النحو : وكل ما ما يريد دوبيه أو يشير اليه هو أن تأثير المدينة والقانون - ممثلا في نشاط الدولة أخذ يزداد بعد عام ١٩٤٨ الأمر الذي ترتب عليه سرعة التغير الاجتماعي والثقافي وطبيعي أنه كلما ازدادت العوامل الخارجية في الضغط pressure على القرية كلما

ازدادت للتغيرات الاجتماعية تبعاً لذلك . والواقع أن اختلاف التغير في شاميربوت Shamirpot كما سجله دوييه بين الفترتين يشابه قرينين احدهما بعيدة عن المدينة ، والأخرى قريبة منها ، وطبيعى أنه كلما ازدادت القرية قرباً من المدينة كلما ازداد تأثيرها بنموذج الحياة الحضرية والعكس . ولذلك فاختلاف العوامل عند دوييه لا يمثل اختلافاً في النوع وإنما اختلافاً في الدرجة وهذا لا يغير من جوهر الموضوع ، وهو نسبة التغير في القرية الى قوى خارجية : وإذا كان التغير الذى حدث في مجال الثقافة المادية والحياة الاقتصادية يمكن نسبته مباشرة الى أثر المدينة والقانون ، فالتغير الذى حدث في البناء الاجتماعى وخصوصاً في العائلة - على الرغم من أنه يقول انها لا تزال الوحدة الاجتماعية التى تقوم عليها الحياة في القرية - لا يمكن نسبته بالطريقة نفسها الى أثر العوامل الخارجية . وحدها ، خصوصاً وأن نمو السكان في القرية لم يتوقف أو يقل بفعل الأوبئة أو المجاعات أو الفيضانات .

ولا يختلف جون امبرى John Embree في دراسته للتغير في قرية سوهى مورا Suye Mura باليابان عن دوييه : فهو يركز على التغيرات في الميدان الثقافى المادى « لأن التغيرات في البناء الاجتماعى تغيرات لا نعرفها في المدى الزمنى الطويل فقد تكون راجعة الى الاتصال ببناء اجتماعى معقد » ولذا وجد أن التغيرات التى حدثت في القرية كانت من نوعين : تغيرات تقوم بها الحكومة كانشاء المدارس والجمعيات الزراعية وادخال الصحافة والاذاعة ، وتغيرات أخرى تتم دون توجيه من الدولة : ومع ذلك يجد امبرى أن التغيرات التى تكون الحكومة عاملاً أول فيها هى التغيرات الهامة . فعوامل التغير في القرية اليابانية عوامل خارجية من الدرجة الأولى . ومع أن يانج M. C. Yang في دراسته للتغير في قرية تايتو Tailou بولاية شانغشى Shantung بالصين كان أكثر التفاتاً لعوامل التغير المتعددة



الداخلية والخارجية خصوصا نسب التغيرات التي تحدث في القرية إلى تأثير المدينة والمهاجرين الذين لا يقطعون صلتهم بالقرية ، ونظام العمل وملكية الأرض إلا أنه لم يكن واضحا ، خصوصا في إدراكه لعلاقة هذه العوامل بعضها ببعض ومبلغ أثر كل منها أو كلها في المجال الثقافي المادي والبناء الاجتماعي :

ولعل الانجاء في أغلب الأمثلة السابقة إلى إبراز العوامل الخارجية ونخصوصا تأثير المدينة والقانون يرجع إلى ما يلي :

١- أن أغلب هذه الدراسات لم تكن معنية في جوهرها ببحث التغير الاجتماعي وإنما جاءت الإشارة إلى التغيرات الاجتماعية لإلقاء نظرة سريعة على الوضع المتغير للقرى المدروسة . وكان التركيز على إدراك التغيرات في الثقافة المادية مبعثة أمران الأول : أن ملاحظة « العرف » والثقافة المادية أسهل بكثير من ملاحظة العلاقات الاجتماعية : خصوصا وأن أغلب الباحثين لهذه القرى متأثرون بالمدرسة الأمريكية الأنثروبولوجية التي تنحو هذا النحو . والثاني : أنهم كانوا مقتنعين بأن البناء الاجتماعي دائم من حيث الشكل على الأقل وأنه لا ينطوي على عوامل تغيره وأنه يتغير فقط عن طريق التفاعل الاجتماعي مع قوى خارجية . ومثال ذلك أن دوبيه عندما حاول أن يعلل التغير في قرية شاميريت سار وراء ريموند فيرث R. Firth في قوله : إن التغير البنائي نتيجة للتفاعل الاجتماعي ، ولكنه فهم التفاعل على أنه ضغط أو فرض compulsion من الخارج على القرية تستجيب له القرية حيناً وتقاومه حيناً آخر فتحدث تغيرات هامة في الثقافة المادية وفي الاتجاهات العامة بينما يظل البناء الاجتماعي كما هو مع تغيرات طفيفة . واست أنكر أثر تفاعل القرية الخارجية مع البناء الاجتماعي والنتائج البعيدة المدى التي ترتبت على ذلك في البناء نفسه خصوصا إذا كانت هذه القوى في تزايد مستمر ، ولكن القسوى الداخلية مهمة أيضا ولا يمكن أن نفهم حقيقة التغير : عوامله ، وعملياته ونتائجها . لم نقوم بالبحث

نحن عوامل التغير الداخلية . فنمو القرية والهجرة من القرية مثلا - وهي نتائج مباشرة لتغير هام في العائلة - لا يكفي أن تكون تأثيرات المدينة وحدها هي السبب فيها ، ولا بد أن هناك من الأسباب الداخلية ما ساعد إلى درجة كبيرة على ذلك . وقد يكون في تحديد العوامل الخارجية والداخلية للتغير اتجاها إلى الفصل بينهما ، ولكن هذا ليس هو الهدف ، وإنما هذا الفصل يساعد في فهم الظروف التي مهدت للتغير خصوصا . وأن كل انحراف أو اختلال للتوازن لا يتم فجأة وإنما يتخذ مظهر التدرج ؛ وتزداد آثار عوامل التغير كلما ازداد ظهور الظروف المناسبة ؛

٢ - كذلك لم يلتفت هؤلاء الباحثون إلى بعض المسائل الهامة خصوصا في دراسات التغير الاجتماعي ، وعلى الأخص عامل الزمان وعامل المكان . Time and space فالتمييز بينهما خصوصا إذا ارتبطا بفكرة البناء الاجتماعي أو قرنهما معا يؤدي إلى نظرة منهجية معينة وفهم آخر لعمليات التغير . ويبدو أن أغلب هؤلاء الباحثين متأثر بالدراسات الأنثروبولوجية في المجتمعات البدائية في هذا الصدد من ناحيتين : الأولى أن دراسته التغير كانت ولا تزال تتجه إلى معرفة أثر الثقافة الأوروبية (الاتصال الثقافي) على البدائيين وعلى الأخص في حياتهم المادية والاجتماعية ؛ وبمعنى آخر أن التغيرات التي فرضت على البدائيين سببت اختلالا في توازن حياتهم الاجتماعية واستمرارا في عدم التكامل كلما زاد تقكك وحدة ثقافتهم الأصلية المترابطة الأجزاء المادية منها واللامادية ، ولهذا كان أهم ما شغل به هؤلاء الباحثين تتبع التغيرات في الحياة المادية ، وما تركت من آثار على البناء الاجتماعي للقرية ، نتيجة لآثار الاتصال الثقافي - أما اختيارا أو جبرا عن طريق الدولة - بالمدينة . والثانية : أن البناء الاجتماعي للمجتمعات «المحددة» الصغيرة static نسبيا ولا تتغير مكوناته إلا بفعل قوى خارجية وبدونها يظل محافظا على شكله .

ولكن سواء كان البناء الاجتماعى يقوم على العلاقات الاجتماعية المعقدة فى مجموعها التى تكون وحدتها العلاقات الثنائية diadic relation بين شخصين ( رادكليف براون ، ٢١ ، ص ١٩١-١٩٢ ) أو يقوم على الجماعات الاجتماعية الدائمة كالأمم والقبائل والعشائر والتى تحفظ هويتها كجماعات بالرغم من تغير أعضائها ، فإن فكرة الاستمرار خلال الزمن continuity متضمنة. ومع أن فودتس Fortes نقد تميز رادكليف براون بين البناء الاجتماعى الذى يتغير ويتجدد باستمرار وبين الشكل البنائى Structural Form الذى تكون له صفة الاستمرار فى مجتمع ثابت نسبيا على أساس أن عامل الزمن واحد فى الحالتين وأن هذا التمييز تجريد غير واقعى إلا أنه لم يقف موقفا واضحا إزاء استمرار البناء أو شكله فى الزمان ، بل أنه أضاف إلى ذلك أن عامل المسافة والمكان لا يختلف بالنسبة للبناء الاجتماعى عن عامل الزمان : واسكن النقطة الأساسية هنا ليست أن رادكليف براون ميز فى البناء الاجتماعى بين المضمون المتغير والشكل الثابت ، وإنما تتصل بناحية هامة وهى الفرق بين المجتمع البدائى والمجتمع القروى من حيث الامتداد الزمنى والمكانى : إذ يبدو أن الامتدادين يرتبطان عكسيا فى الحالة الثانية ، وطرديان فى الحالة الأولى. والارتباط العكسي والطردى هنا يؤديان إلى نتائج مختلفة بفرض عدم تدخل عوامل أخرى كالغزو الأوروبى للمجتمع البدائى أو زيادة تأثير المدينة فى مجتمع القرية : فالامتداد الزمنى فى حالة المجتمع البدائى يعنى استمرارا للبناء الاجتماعى ، فالزمن مرتبط بالتغير فى إطار من الاستمرار : والتغير هنا هو النمو فى النسق المكونة للبناء بمعنى أن زيادة السكان مثلا لا تؤدي إلى تغير مافى صور البناء : ولذلك فالنمو هنا نمو كمى لا كيفى ، أما ارتباط الامتداد الزمنى بالامتداد المكانى فرجعه إلى أن المكان الذى توجد فيه المجتمعات البدائية غير محدد ، فكل مجتمع بدائى له منطقة قد تضيق أو تتسع يتحرك فيها . ولهذا يكون ممكنا دائما أن يصاحب

النمو الناجم عن الامتداد الزمني نموًا في « شغل » المكان . فلم يكن هناك مجال للتغير الذي قد يترتب على العلاقة العسكرية بين الامتدادين : وهذا في أغلب الظن الذي جعل الشعوب البدائية لفترة طويلة قبل الغزو الأوروبي « منعزلة » ومكتفية بذاتها ولكل منها ثقافة متميزة » ومحافظة على الاستمرار في بنائها الاجتماعي .

أما الامتداد الزمني للقرية فإنه ظل يسير طرديًا مع الامتداد المكاني ، ومع ملاحظة أن القرية خصوصًا في الجمهورية العربية المتحدة عامة تمارس حياتها الاقتصادية على مساحة محددة من الأرض الزراعية لا يمكن أن تتعداها ، نظرًا لوجود حكومة مركزية تشرف على تنظيم صلات القرى بعضها ببعض فإن النمو ، نمو السكان في وقت معين يصبح في حالة تنعكس معها علاقته الطردية مع المكان ، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار الضغط خلق بأن يغير من شكله Form التقليدي لتغير العلاقات المكونة لكل نسق من نسقه . ومعنى هذا أن النمو السكاني خلال الزمان في القرية مع تحديد المكان يؤدي إلى نتائج هامة في البناء الاجتماعي ، وقد تشابه النتائج على هذا البناء في المجتمع البدائي ولكن مع اختلاف كبير في العوامل المسببة .

ولهذا كان التغير في حجم السكان والتأثيرات الحضرية البواعث الأساسية في التغير الثقافي والاجتماعي في المجتمع القروي ، وكان الاتصال الثقافي عن طريق الأوروبيين الباعث الأساسي للتغير في المجتمع البدائي : ومن هنا جاء نقدي للباحثين المتقدمين في أنهم لم يهتموا بدراسة أثر التغير السكاني على التغيرات البعيدة المدى أو القصيرة المدى في المجتمع القروي .

وقد عانيت بآراء الاختلافات بين القرية والمجتمع البدائي وعلى الأخص فيما يتصل بعوامل التغير لأسباب منهجية ، مع أنني أعتقد أنه في مدى يطول أو يقصر من الزمن ستكون التأثيرات الحضرية في القرية والتأثيرات الأوروبية في



الشعوب البدائية هي التأثيرات ذات الأهمية الكبرى في التغير الاجتماعي والثقافي في كل منهما :

وإذا كان التحليل قد اتخذ في بعض الأحيان صفة العمومية ، إلا أنني أخذ هنا أن الاختلافات السابقة إنما تنطبق في الدرجة الأولى على المجتمع البدائي بصفة عامة والنموذج القروي الذي اخترته للدراسة ، وإذا كان هناك تشابه بين هذا النموذج ونماذج أخرى في أنحاء العالم ، فقد يرجع ذلك إلى تشابه الظروف ، خصوصا وأن المجتمعات الزراعية بصفة عامة تتشابه في كثير من المظاهر التي ترجع قبل كل شيء إلى اعتماد السكان على الزراعة ، كطريقة في الحياة ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى كان طول فترة الأنتروبولوجيين بالمجتمعات البدائية المنعزلة والمكتفية بذاتها وذات الثقافة المحددة عاملا من العوامل التي جعلتهم ينمون منهاجهم في دراستها ، وتتخذ طابعا محددا ، يعكس الحال في المجتمعات القروية الحديثة العهد بالدراسة الأنثروبولوجية ، والأبعاد dimensions المختلفة لها وأهمها تأثيرها لثقافة أكبر ووقوعها في مجتمع تشرف عليه حكومة مركزية ، وتنظم العلاقات وتفرض القوانين الواجبة التنفيذ ، وهذا إلى جانب علاقتها الوثيقة بأرض زراعية محددة .

كل هذه الظروف جعلت من السير على الأنتروبولوجي أن يحدد في دقة كافية العوامل المغيرة للمجتمع البدائي وأن يتتبع آثارها على الثقافة المادية والبناء الاجتماعي باعتبارهما مظهرًا لكل متكامل ، وكانت المقارنة بين القديم والجديد أيسر بكثير عنها في المجتمع القروي ، لأن أغلب هذه المجتمعات سبقت دراستها في فترات مختلفة ، ولهذا كان من الممكن العودة إلى دراستها بعد فترة من الاتصال الثقافي حتي يمكن تقدير العوامل بدقة والآثار والعلاقات المترتبة على ذلك .

فلو غاد إيفانز بريشارد مثلاً للدراسة النوير أو الأزانلى في جنسوبي السودان بعد عشر سنوات مثلاً . فانه لن يتردد في عقد مقارنة لأحوال هذين المجتمعين في الوقت الذى درسهما فيه ، وبين أحوالهما في الوقت الذى قد يدرسها فيه مرة أخرى ، وستكون دراسته تجريبية مقارنة من الدرجة الأولى . وإن تعوزه الدقة أو اليقين لأنه لن يواجه بتاريخ ظني أو يضطر لإعادة تصوير حالة المجتمع لفترات تمتد في المدى الزمنى الطويل ، وما فيها من مخاطر الوقوع في أخطاء عديدة قد تؤثر على التحليل والإستنتاج برمتيهما . ولا يعنى ذلك أن المناهج الأثنوبولوجية في دراسة المجتمعات المحددة تفقد صلاحيتها عند دراسة المجتمعات القروية ، بل إن الأمر هو كما صوره كروبير Kroeber حين يتساءل عن التعديل الذى ستتخذه هذه المناهج في دراسة عينات samples ليس لها خصائص المجتمع تماماً ، خصوصاً وأن « الأثنوبولوجين اعتادوا دراسة ، كائنات عضوية organisms ، أى مجتمعات قائمة بذاتها societies by themselves وهم الآن - وهو يشير الى اتجاه مدرسة شيكاغو - يدرسون مجتمعات هي أجزاء من مجتمعات أكبر jorgans والنقطة الأساسية هي هل الطريقة المتبعة في دراسة الكل تصلح لدراسة الجزء ؟ وسأعرض هنا وجهة نظري في إيجاز ، فسأشير أولاً الى أن الفرق بين المجتمعات الإنسانية : البدائي والقروى والمتحضر لا يمثل فرقاً في النسوع وإنما يمثل في جوهره فرقاً في الدرجة ، ولذلك إذا حددنا نماذج types للجماعات المحلية في إطار كل من هذه المجتمعات فلا يعنى ذلك اختلافها نوعاً فالمدينة والقروية القريية منها ، والقروية التى تقع على طرف الصحراء ، وجماعات البدو ، والقروية التى تقع في أعماق الريف ، كل منها عبارة عن حياة اجتماعية ولا خلاف على ذلك وإنما تشرق الواحدة عن الأخرى في التنظيم الاجتماعى ونوع الثقافة المادية والنظرة الى الحياة وغير ذلك وينطبق ذلك أيضاً على الوحدات الأكبر حتى نصل الى المجتمع الإنسانى بأسره . أو أن الاختلاف

بين مجتمع وآخر هو اختلاف في الدرجة وذلك كما لاحظ جودفري ومونيكا ويلسون G. & M. Wilson في مجتمعات وسط أفريقيا التقليدية والحديثة (١) . وعلى هذا الأساس إذا كان موضوع علم الاجتماع - بصفة عامة - هو دراسة المجتمعات الحديثة ( الكبيرة وموضوع الأنثروبولوجيا هو - بصورة مبدئية - دراسات للمجتمعات الصغيرة المحددة ، فإن موضوعيهما واحدا هو دراسة الحياة الاجتماعية على أي مستوى . ولهذا لم يكن انحرافا عن الموضوع ما اتجهت إليه الأنثروبولوجيا الاجتماعية الى دراسة المجتمعات القروية ، والمجتمعات الصناعية الآن معتمدة في « طرقها » على خبرتها العملية في دراسة المجتمعات البدائية . وهذا هو الاتجاه الذي اتبعه الباحثون في دراسة Yankee City ومن المسلم به أن العلوم الاجتماعية « تطبق في دراستها على القواعد المنهجية العامة في « العلم ، الا في « نوع ، هذه المادة . وقد كان الاختلاف في النوع بين مادة العلوم الطبيعية ومادة العلوم الاجتماعية مثيرا لمناقشات كثيرة قائمة حتى اليوم حول مدى امكان تطبيق « الطرق ، المضبوطة للعند

---

(١) يرى جودفري ومونيكا ويلسون أن « ظاهرة ، المجتمع عامة في كل مكان ، وأن الاختلاف بين المجتمعات يقع في المدى الذي تذهب اليه علاقات كل المعاصرة التاريخية ، وهذا المدى هو الدرجة الذي يعبر عن عدد الأفراد أو الجماعات الذين يدخلون في علاقات متبادلة ، وشدة أو كثافة هذه العلاقات كما أنه مقياس عن طريق شدة الكثافة التعاون والاتصال العاطفي والعقلي تاريخيا ومعاصرا . وقد جعلاه مقياسا لدراسة التغير الاجتماعي . ولهذا فإن المجتمعات المنعزلة أو البدائية تقع في أسفل سلم شدة التعاون وكثافته (ويلسون وولسون ، ٣٠ ، ص ٢٥ - ٣٠ ) الذي يزداد كلما صعدنا السلم حتي نصل الى المجتمعات المتحضرة .



والقياس في العلوم الطبيعية على « مادة » العلوم الاجتماعية التي ليس لها خصائص المادة الأخرى : ولكن الذي يهمننا هنا أنه لا اختلاف من وجهة النظر المنهجية بين دراسة مجتمع صغير مستقل كالمجتمع البدائي ودراسة مجتمع صغير غير مستقل كالقرية أو دراسة مجتمع حديث كالمدينة. كما أن هناك الآن شبه تسليم من حيث الاتجاه العام للدراسة وهو اعتبار « المادة » محل الدراسة ككلا، متساند الأجزاء بحيث لا يمكن عزل جزء منه وتبحثه منفصلا عن بقية الأجزاء، بل يجب أن يكون في الاعتبار دائما العلاقات البنائية والوظيفية، المتبادلة بين الجزء والكل وبين الكل والأجزاء المكونة له وسواء استخدمنا اصطلاحات العلوم البيولوجية كما يفعل رادكليف براون أو اصطلاحات العلوم الطبيعية كما يفعل جورج لندنبيرج G. Lundberg في التحليل الاجتماعي، أو استخدمنا اصطلاحات خاصة كما يفعل كثير غيرهما من العلماء، فإن إطار الدراسة لابد أن يصمم في ضوء المنهجية العامة وفكرة التكامل أو التساند البنائي الوظيفي. فالاختلاف يقع في المحل الأول في الطرق المستخدمة في البحث وضرورة تطويرها عند الانتقال من درجة الى درجة مختلفة من مستويات الحياة الاجتماعية، كالانتقال من دراسة المجتمع البدائي الى دراسة المجتمع القروي، ومع أن كروبر Kroeber وردفيلد أشادا الى ضرورة هذا التطوير إلا أنها وعلى الأخص الأخير لم يقدموا إلا وجهات نظر عامة تنصب على أساس الفروق في الأبعاد dimensions لا على الطريقة. ومثال ذلك أن ردفيلد ينقد ايفانز بريتشارد في ربطه بين الطبيعة nature والنشاط الانساني والحياة الاجتماعية عند دراسته للنوير، باعتبار أن هذه طريقة إن صلحت في دراسة المجتمعات البدائية فلا تصلح لدراسة القرية. لأن المهم في رأيه أن نفهم القرية ككل من خلال علاقة الانسان بالانسان لا من خلال علاقة الانسان بالطبيعة، ولأن القرية - وهي مجتمع تاريخي - تكون علاقات الناس



فيه متعددة وبخلافه ومرتبطة بدورها كل بالأخرى، فإذا أدر كنا نسقا system قد يكون له ارتباط بالنسق الايكولوجي في نقطة معينة ، فانه في نفس الوقت يكون مختلفا عنه : ويعني ردفيلد بذلك أن العامل الايكولوجي مهما كان أثره لا يصلح أساسا لتفسير العلاقات الاجتماعية ، خصوصا في المجتمعات القروية ، التي تكون فيها هذه العلاقات ذات طابع تاريخي ، والقرية نفسها عليها علامة تفاعل القرون ، ولهذا كان التاريخ في نظر ردفيلد عاملا يفوق في أهميته العامل الايكولوجي وخصوصا في تفسير العلاقات التي تربط الأفراد والجماعات في المجتمع القروي ، مع أن ردفيلد يعترف بصعوبة تتبع العوامل التاريخية في تشكيلها لهذه العلاقات وعدم جدوى الاعتماد عليها في دراسات محددة كالمجتمعات القروية . وأغلب الظن أن موقفه هذا يمثل « فرضا » حتي الآن إلا أنه لا يمكن التسليم مع ردفيلد - من حيث الاتجاه العام - بأن أهمية دراسة علاقة الإنسان بالإنسان في المجتمع القروي تفوق أهمية دراسة علاقة الإنسان بالبيئة ففي نقص المصادر التاريخية عن القرى وعدم امكان الاعتماد عليها ، يكون التفاعل بين سكان القرية الواحدة والأرض الزراعية مفسرا هاما لمظاهر حياتهم الاجتماعية والاقتصادية :

## عوامل التغير ونتائجه في النموذج

وقد تبين من تحليل ومقارنة مظاهر التغير الاجتماعي ، أن وحدات النموذج تختلف من حيث عوامل التغير واتجاهاته ونتائجه عن المجتمع البدائي والمجتمع الحديث من عدة نواح : ولهذا كان التعميم في دراسات التغير الاجتماعي بحيث تنطبق نتائج الدراسات التي أجريت في عدد من المجتمعات البدائية والحديثة على المجتمعات القروية ، أمراً فيه مخاطرة علمية كبيرة ، بل إن المجتمعات القروية نفسها في كثير من أنحاء العالم لا تكشف عن تطابق أو تشابه في هذه الخاصية . ذلك لأن التغير يتوقف على عدة عوامل لا تشابه في كل حالة ، كما أن ظروف المجتمعات القروية تختلف من مكان إلى مكان ، بل إن القرى نفسها في المكان الواحد تختلف فيما بينها أيضاً . ولهذا كانت دراسة المجتمعات القروية على أساس النماذج هو الطريق العلمي المضمون للوصول إلى تعميمات خصوصاً في ميدان حديث من البحث كالتغير الاجتماعي .

والتحليل والمقارنة في دراسة النموذج ، وإن كان الهدف الأساسي منها اختبار الفروض والنظريات التي حاولت التحقق منها ، إلا أن الذي يمكنني الإدلاء به هنا هو النتائج والملاحظات التي توصلت إليها من هذه الدراسة على النحو الآتي :

### ١ - التغير في النسق يقوم على مبدأين :

الأول : مبدأ التغير الملازم أو التغير الداخلي ، ومعنى هذا أن كل نسق طالما ظل يقوم بوظائفه ، فإنه يتغير وإن أسباب التغير - متضمنة في النسق نفسه - وكل تغير في نسق معين يؤدي إلى تغيرات في النسق الأخرى المعتمدة عليه ، بحيث أن نتائج التغير في كل حالة لا تغير من النسق إلى شيء ، له خصائص تختلف عن الخصائص الرئيسية لهذا النسق ، أي أن التغير لا يؤدي إلى خلق خصائص جديدة

لم تكن متضمنة في النسق - بصورة غير ملاحظة - من قبل ، وهذا لا يؤدي إلى استبعاد آثار العوامل الخارجية التي يتركز دورها في الإسراع أو التأخير في التغير الملازم للنسق ، أو في تسهيل أو تعويق تحقيق النسق لإمكاناته ، أو في قمع أو زيادة نمو بعض خصائص هذا النسق ، أى أن دور العامل الخارجى يكون في التحليل أو التعويق حسب الأحوال .

فتكوين العائلة كان ينبىء بتغيراتها المستقبلية ، لأنها في واقع الأمر تتكون من عدة أسر ، وهى ككل كانت تقرر بطريقة جمعية بالوظائف التى يمكن أن تقوم بها كل أسرة على حدة ، ولهذا فتفكك العائلة إلى أسر نتيجة للتغير الاجتماعى لم يغير من رابطة الرجل بالمرأة ، وانجاب الأطفال والإشراف على تربيتهم وأعطائهم مركزاً ودوراً في مجتمع القرية ، كما أن وظائف النشاط الإقتصادى من حيث ضمان إشباع الحاجات المادية إلى جانب المركز الاجتماعى المتعلق بمدى ونطاق هذا النشاط كان متضمناً في الحياة الإقتصادية القديمة وما يتغير إليه الآن . ولهذا كان إنتاج السوق والاعتماد على النقود في التبادل والميل إلى التعاقد بين الأقارب في شئون المعاملات الإقتصادية لا يعد في واقع الأمر ظواهر مختلفة لم تكن متضمنة أصلاً في الإقتصاد العائلى من قبل . ومهما كان شكل النشاط الإقتصادى ، فإنه يهدف إلى الوفاء بمطالب المعيشة وتعيين مركز اجتماعى خاص .

وهذا هو الذى دعانى إلى القول بأن التغير الداخلى كان الباعث الأول ، والمؤثرات الخارجية كانت عوامل معجلة ، لأن الوحدات الأسرية المكونة للعائلة القديمة هى التى بدأت بالإفصال ثم الإستقلال نتيجة لتفكك الأسس التى قام عليها اتحادها من قبل . كما أن إزدياد السكان وهو عامل داخلى كان له الشأن الأكبر في تغير شكل النشاط الإقتصادى ، وكلما زاد أثر العوامل الخارجية كلما تطور هذا الشكل بحيث تزداد سرعة التغير في هذه الناحية .

والثاني: مبدأ الحدود ، ومعناه أن العلاقة السببية الوظيفية بين اثنين أو أكثر من المتغيرات لا تب لها حدود معينة ، أى أن هذه العلاقة لا تظل دائمة صحيحة ، إذ يأتى وقت لا يكون لها معنى ، أو تكون صالحة لتفسير التغير : ومثال ذلك أن ارتفاع مستوى المعيشة فوق الحاجات الضرورية يؤدي الى زيادة في المواليد وانخفاض في نسبة الوفيات ، ولكن زيادة أكبر قد لا تؤدي الى انخفاض نسبة الوفيات هذه التي كانت نتيجة لطردية العلاقة السابقة ، كما أن النسق لا يتغير في واقع الأمر الى ما لا نهاية ، فامكانياته في التغير قاصرة على عدد محدود من التغيرات أو نماذج للتغير ، ولذلك مهما صنفنا الانساق الاقتصادية فانها لن تزيد على ستة أو ثمانية ، وكذلك الشأن بالنسبة للعائلة أو الزواج فانها لا تزيد على عشرة وهذا ينطبق بالتالى على كل الانساق الاجتماعية الاخرى :

٢ - التغير في العائلة والحياة الاقتصادية والثقافية المادية في النموذج تغير كمي أكثر منه تغير كيفي . خصوصاً إذا فهمنا التغير الكمي على أنه « زيادة في الوحدات » والتغير الكيفي على أنه « تحسن في الوظيفة من حيث الأداء » فالعلاقات في القرية القديمة كانت قليلة العدد ، أما الامر في القرية المتغيرة فهي كثيرة ، ومع ذلك فالسكثرة هنا لم تؤد الى « تحسن » ملموس في التدريب الاجتماعي وطرق التربية ، فالمناهج القديمة لا تزال كما هي وإن تغيرت أهدافها . وهكذا : كما أن قيام الأسرة على رعاية قطعة صغيرة من الأرض الزراعية بطريقة فردية لم تؤد الى تحسن في الادوات الزراعية أو في الانتاج ، فلا تزال المناهج القديمة كما هي ، وهذا ينطبق أيضاً على الثقافة المادية ، فالتغير فيها من حيث مكوناتها القديمة هو في واقع الامر لزيادة في العدد نتيجة لزيادة الامر واستقلالها من حيث المسكن والعمل الزراعي ، كما ان الجديد فيها لا يحقق الهدف منه : ولهذا يغلب النمو الكمي على النمو الكيفي عند التغير الاجتماعي في هذه النواحي الثلاث .



٣ - التغير في القرية ككل أو في أجزاء منها كمجتمع أدى الى وجود خاصتي الامتداد الداخلي والاعتماد الداخلي والخارجي. فالعلاقات الاجتماعية والاقتصادية في القرية القديمة كانت محددة بالعائلة والبدنة ولذلك كانت ضيقة ولكنها في حالة التغير امتدت حتى شملت مجتمع القرية ككل. ومعنى هذا أن كثافة العلاقات بالنسبة للفرد والجماعة أصبحت أكثر لأنها امتدت فشملت أفراداً وجماعات متعددة لا تقتصر على النسق القرابي وحده، بل كل فرد أو جماعة يمكن أن يترتب على امتداد العلاقة اليهما مصلحة مباشرة أو غير مباشرة كما أن الاعتماد الضيق الذي كانت وحدته الصغرى العائلة والكبرى البدنة في القرية القديمة أصبح اليوم اعتماداً واسعاً وحدته المجتمع القروي بأسره. ولا يظهر هذا في الناحية الاجتماعية فحسب بل في الناحية الاقتصادية أيضاً. ولا يقتصر اتساع الاعتماد على الداخل، بل يشمل الخارج أيضاً؛ فالقرية ككل يزداد اعتمادها بزيادة التغيرات الاجتماعية على القرى المجاورة والسوق والمدينة.

٤ - يؤدي التغير في القرية الى نمو اللانجاس. فلم يعد التشابه هو الظاهرة التي تشرع النظر عند ملاحظة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافة المادية، ومعنى هذا أن القرية كمجتمع تتغير الآن من البساطة الى التعقيد. ففي العائلة القديمة كانت البساطة هي الخاصة الأولى التي تلاحظ على أدائها لوظائفها والعلاقات التي تربطها بغيرها والقيم التي توجه حياتها وتنظر من خلالها الى الحياة، ولكن تفكك العائنة اليوم الى أسر أدى الى تعقد في العلاقات واختلافات في الاهتمامات وثمانير من حيث أهداف الحياة، ولهذا يمكن القول إن التغير في هذا الميدان هو تغير من البساطة الى التعقيد. ومن التشابه الى الاختلاف. وفي الثقافة المادية يتخذ التغير نفس الاتجاه فهو يميل الى الانتقال من الاقتصاد على الضروريات الى ادخال الكماليات، ولما كان نمو الثقافة المادية يعتمد في المحل الاول على المركز الاقتصادي

الا أن عامل التقليد يجعل كثيرا من الأسر تحاول أن تساير هذا النمو على قدر طاقتها الاقتصادية . كما أن تغير النشاط الاقتصادي يكشف عن هذا الانتقال بصورة ملموسة أكثر . فلم يعد العمل الزراعي هو العمل الوحيد بل أصبحت أعمال أخرى كالتجارة والاشتغال بالمهن يقف جنباً إلى جنب مع العمل الزراعي ، ولم يعد القروي حراً في تخطيط نشاطه الاقتصادي كما يريد ، ولم تعد القيم الاجتماعية المرتبطة بالإنتاج الزراعي ذات أثر في توجيهه . ولهذا يمكن القول إن النشاط الاقتصادي يتغير من الوحدة إلى التنوع ومن الحرية إلى التقييد ومن المركز إلى السوق .

هـ — لا تتغير العائلة أو الحياة الاقتصادية أو الثقافة المادية على فترات سريعة متلاحقة بل إن التغير يسير في ببطء في انتقاله من مرحلة إلى أخرى . ولهذا لا ينتقل التغير إلى مرحلة تالية إلا بعد أن يتخطى العقبات التي تقف في وجهه والتي قد تتمثل في الجهل أو الخوف أو سيطرة قيمة معينة أو عادة قديمة ، أو سلطة يمثلها كبار السن ، أو روابط قرابة مرعية بشدة . ومثال ذلك أن انفصال الأسر عن الوحدات العائلية كان يمر على مراحل من المعيشة المشتركة إلى التقسيم الداخلي ، للدار ، إلى مراعاة أنصبه معينة في الإنتاج ، إلى تحديد النصيب على أساس الأيدي العاملة ، ثم إلى الاستقلال الاقتصادي أخيراً ، ويتبعه في كثير من الحالات الاستقلال بمسكن خاص . وفي الزواج لم يتخط النسق القرابي في اختيار الزوجة إلا بالتدرج أيضاً .

كما أن تغير النشاط الاقتصادي من المركز إلى السوق تم تدريجياً ، وهذا ينطبق أيضاً على تنوع الانتاج والاشتغال بمهن أخرى غير الزراعة حتي القوانين المحددة للمساكن التي تزرع بحاصلات معينة لم تظهر جميعاً دفعة واحدة ، بل ظهرت بالتدريج . ولذلك فعمليات التغير ذات خاصيتين : الأولى ، التوازن المتحرك ،

بمعنى أن التوازن في النسق لا يخل بصورة واضحة بحيث يؤدي إلى سوء توافق يمكن أن يطلق عليه تخلفاً أو عدم إستواء . بل إن النسق يظل محتفظاً أثناء تغيره بقدر ملحوظ من التوازن . والثانية ، الإلتشار التدريجي ، ومعنى ذلك أن التغير يسير في حلقات تتسع تدريجياً كلما بعدنا عن مركز التغير . فالتغير في العائلة يؤدي إلى تغير في مظاهر النشاط الاقتصادي ، وهذا يؤدي بدوره إلى تغير في القيم والنظرة إلى الحياة فالعادات والتقاليد ... وهكذا .

٦ - الشعور الجمعي الذي كان يستمد أسسه من الوحدة العائلية وقيام العلاقة على أساس القرابة في مجتمع قليل الاعتماد من حيث الوحدات المكونة له كل على الآخر ، ومن حيث الاعتماد على القرى المجاورة أو المدنية ، أخذ الآن في التفكك نتيجة لتغير الأسس التي كان يقوم عليها . فلم يعد تشابه الأفراد من حيث مركزهم الاجتماعي يقوم على الإلتواء لبلدنة معينة ، بل أصبح مركز الفرد الاجتماعي مرتبطاً إلى حد كبير بمركزه الاقتصادي ، ومن ثم تقلزادت الأبعاد الاجتماعية بين الأفراد على هذا الأساس ، وأصبحت المصلحة تحدد علاقات الفرد وتعين اتجاه شعوره الجمعي :

ولهذا يمكن أن يقال ، أن الفردية ظاهرة نامية الآن ، وبالتالي لم تعد أنماط السلوك الثابتة تحكم دورة حياة الفرد ، بل أصبحت هناك أنماط متعددة ومتغيرة يمكن أن يجد فيها الفرد تبريراً لكل سلوك قد يعده كبار السن مثلاً عدواناً على التقاليد أو القيم القديمة . وبصفة عامة يمكن أن يقال إن في القرية الآن نمطين رئيسيين من السلوك ، النمط القديم الذي يحاول إلزامه كبار السن ، ونمط متغير يتحراه الشبان على وجه خاص يغلب عليه النزعة الفردية ، ولهذا يتشعب هذا النمط إلى أنواع متعددة بحسب اختلاف الشبان أنفسهم من حيث التعليم أو نوع النشاط الاقتصادي ، أو تشعب العلاقات الاجتماعية المترتبة على الزواج



الخارجي أو الخبرات المختلفة كالخدمة العسكرية .

٧- الوحدة القرابية التي كانت تقوم على الاكتفاء الذاتي النسبي والحفاظ على التقاليد ، وعلى القناعة والتعاون الملزم والاعتماد الضيق ، تتغير الآن نتيجة لتغير هذه الأسس التي كانت تعطى الفرد مركزه الاجتماعي والاقتصادي إلى وحدة من نوع جديد . فقد تبين أن الروابط القرابية تتفكك وبسرعة في الوقت الحاضر ، الأمر الذي أدى إلى اختلاف في دور الفرد في النسق القرابي منذ أن تعدد ولاؤه نتيجة الزواج الخارجي إلى عدة أنساق قرابية متمايزة ، ولهذا أصبح مركزه الاجتماعي لا يرتبط بانتمائه إلى بدنة معينة ، بل يرتبط بمركزه الاقتصادي وتحدد أبعاده الاجتماعية في مجتمع القرية على هذا الأساس .

ولهذا يمكن أن يقال ، إن الوحدة القرابية تتغير الآن إلى وحدة طبقية حين يرتبط المركز الاجتماعي بالمركز الاقتصادي بعيداً عن الروابط القرابية في المجتمع القروي ككل . ومع أن الوحدة الطبيعية في القرية ليست لها حدود واضحة تماماً كما هو الحال في المدينة إلا أنها للباحث في التغير الاجتماعي تعتبر ظاهرة نامية . ويمكن إذا أضفنا إلى المقاييس الاجتماعية الاقتصادية مكونات الثقافة المادية والشعور السيكولوجي المميز أن نستطيع دراسة الطبقة في المستقبل كجزء واضح المعالم في البناء الاجتماعي .

٨- يتسع الانتماء كلما زاد التغير الاجتماعي . ذلك لأن انتماء الفرد في القرية القديمة كان ضيقاً فانتاؤه كان يدور في ثلاث دوائر ، وتقل كثافة هذا الانتماء كلما بعدنا عن المركز فالعائلة كانت تمثل وحدة الانتماء الأولى حيث تتميز العلاقات فيها بالكثافة والتعدد ، وكانت البدنة تمثل وحدة الانتماء الثانية بحيث تقل كثافة العلاقات وتعددها ، أما مجتمع القرية ككل فكان يمثل الوحدة الثالثة حيث تصل علاقات الانتماء إلى أدنى درجة من حيث الكثافة والتعدد ،



هذا كان وضع الغالبية العظمى من الأفراد ، وخصوصا كبار السن ممن كانت لهم سلطات « عائلية وبدنية » لا ينطبق عليهم هذا التصوير للانتفاء تماما ، لأنهم كانوا يدخلون في علاقات متعددة مع البدئات الأخرى وسلطة القرية في بعض الأحيان ، قد تصل إلى درجة من الشدة والتعدد نصوصا في حالات الخلافات أو مجالس الصلح أو في الأمور التي كانت تتم القرية ككل .

أما الانتفاء اليوم فإنه يتغير ليشمل مجتمع القرية ككل ، ولهذا يشعر القروي الآن بانتفائه لهذا المجتمع أكثر من انتفائه إلى نسق قراي معين ، ويزداد هذا الشعور كلما زاد التغير . ولا يقتصر هذا الشعور على القرية ، بل تعداه إلى المراكز فالمحافظة والدولة بأسرها منذ أخذ القرويون يتأثرون بالأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في مجتمع الجمهورية ككل ، وهنا تبدو القرية في صورة واضحة جزءا من كل وثقافتها جزءا من كل أيضا .

٩ - وهكذا نتبين أن الدراسة أثبتت صحة المزاعم التي سقناها من قبل فالبيئة في القرية القديمة كانت عاملا له أهمية عظمى في حياة العائلة الواحدة الرئيسية في البناء الاجتماعي ، وهي التي جعلت النشاط الاقتصادي يرتبط ارتباطا وثيقا بالحياة الاجتماعية وما تقوم عليه من قيم وحددت نظرة القرويين للحياة وهي التي أعطت صفة « الكلية » للمجتمع القروي على أساس الاكتفاء الذاتي النسبي والبيئة في القرية المتغيرة وإن كان من المناسب عدم إهمالها في تفسير التغيرات الاجتماعية إلا أن أثر القرى المجاورة والقانون والسوق والمدينة خصوصا بعد أن تميزت علاقة « الإنسان والطبيعة » نتيجة لازيادة المستمرة في عدد السكان ، أصبح لا يمكن إغفالها لما لها من نتائج واضحة على سرعة التغير واتجاهاته .

وهذا يعني أيضاً أن العوامل الداخلية في التغير الاجتماعي التي كان لها الأثر الواضح الأول في بواضع التغير بحيث بدت العوامل الخارجية عوامل معجلة

فبحسب ، أصبحت الآن ترابط وتتساند مع العوامل الخارجية في إحداث التغيرات وفي سرعتها واتجاهاتها أيضا .

وواضح أيضا أن التوازن المتحرك والانتشار التدريجي لعمليات التغير لا يؤديان إلى تخلف أو عدم استواء في أجزاء الثقافة القروية الواحدة ، فالمية في التغير هي الخاصية الرئيسية لعمليات التغير ونتائج واتجاهاته ، كما أن مجتمع القرية ككل يتغير الآن من مجتمع بسيط كانت القرابة فيه أساس العلاقة والاعتماد المتبادل لخاصية الكل والجزء معا . وأن الاصلاح الاجتماعي غير المفروض بقوة القانون مالم يوجه على أساس دراسة لعمليات التغير واتجاهاته فلن يؤدي الى نتائج مثمرة .

١٠ . هل يمكن بناء على هذه الدراسة أن نتنبأ وأن نخطط للمستقبل ؟ وإذا كانت القدرة على التنبؤ هي الغاية العظمى من العلم ، فلإنما في علم الاجتماع مهمة صعبة جدا . ذلك لأنه كلما انتقلنا من العلوم الطبيعية الى العلوم البيولوجية ثم الى العلوم الاجتماعية تصبح الظروف غير ثابتة ومعقدة في نفس الوقت وبالتالي يزداد ضيق الحدود التي يمكن التنبؤ في مداها . ومثال ذلك أننا قد نستطيع التنبؤ بالحجم المستقبلي للسكان ، وتوزيع السن ونسب الزواج والمواليد ، في مجتمع ينمو السكان فيه نموا مطردا دون عائق ولكن إذا لجأ المتزوجون في المدى القصير الى تحديد النسل ، فان كل تنبؤ سابق عديم القيمة وهذا يضيق المدى الذي يمكن أن نذهب اليه في التنبؤ بسير التغير الاجتماعي . ولكتنا من ناحية أخرى نستطيع أن نتنبأ في حالات معينة بدرجات متفاوتة الدقة ، فنستطيع أن نقول إن النشاط التجاري يزداد مثلا في المواسم والأعياد .

وعلى ذلك لا يمكن التنبؤ باتجاه التغير الاجتماعي في الحياة الاقتصادية في

القرية لمدة طويل خصوصا وأنه من الممكن في أى لحظة ولأسباب غير متوقعة أن تدخل الصناعات الريفية كنوع من أنواع النشاط الاقتصادي ، أو أن تتحول الزراعة التي تقوم على العمل والمجهود الحيواني الى زراعة تقوم على استخدام الآلات ، أو قد تهدم القرية ويعاد بناؤها من جديد . . . الخ مثل هذه الأمور التي يمكن ان تحدث نتيجة لمشروعات أو قوانين تصدرها الدولة : وبالتالي تختلف العلاقة التي تقوم بين المتغيرات ، والتي كان قيامها على نحو معين فيما مضى أساسا في تعيين اتجاهات التغير الاجتماعي . وإذا ن فالحديث في دراسات التغير الاجتماعي عن مستقبله امراً فيه مخاطرة كبيرة : ولكن إذا كان المطلوب الاستفادة من مثل هذه الدراسات في التخطيط الاجتماعي ، فإن الخطة لا بد أن توضع للوصول الى هدف معين في زمن محدد .

## الفصل الثامن

### التغير الاجتماعى والمشاكل الاجتماعية

يترتب على التغير الاجتماعى السريع نتائج متعددة فى الحياة الاجتماعية ، وأهم هذه النتائج التفكير الذى يظهر فى العلاقات الاجتماعية التى كانت متوازنة قبل التغير ويمكن أن نعرف التفكير الاجتماعى بأنه « العملية الاطراذية التى تخطط على أساسها العلاقات الجماعية » . والجماعة عبارة عن عدد من الناس تربطهم بعضهم بالآخر علاقات حيوية لها درجة من الاستمرار والدوام ، وهذا ينطبق على الأسرة أو المجتمع المحلى أو الأمة . ويظهر التفكير الاجتماعى فى المجتمع كما يذهب الى ذلك كثير من الباحثين عندما يحدث اضطراب فيه نتيجة الهجرة أو الحروب أو الكوارث الاقتصادية أو نتيجة للتغير السريع : ويجب أن نوضح منذ البداية أن التنظيم الاجتماعى والتفكير الاجتماعى اصطلاحان نسيان فهناك درجات متعددة من التنظيم كما أن هناك درجات متعددة من التفكير ويحدث التفكير الاجتماعى عندما يكون هناك تغير فى قوى التوازن ، الأمر الذى لا تفلح معه التوقعات السابقة ولا تصبح قوى الضبط الاجتماعى ذات فاعلية كما كانت قبل ذلك لأن التغير الاجتماعى فى المجتمع الدينامى يؤدى الى تحلل العلاقات النظامية وأنماط السلوك . وكلما كان التغير سريعاً كلما أصبح من الصعب إقامة أنماط جديدة :

والتفكير الاجتماعى عملية اطراذية معقدة ، ذلك لأن انهيار الجماعة تسبب فيه العوامل المرتبطة التى أدت من قبل الى قيامها . وفى المجتمع الدينامى يكون البناء الاجتماعى فى حالة من التغير السريع ويترتب على ذلك الا يكون



هناك تحديد واضح للأدوار والمراكز ، الأمر الذي يجعل كثيرا من الأشخاص في موقف لا يستطيعون معه أن يحددوا أدوارهم ومراكزهم لعدم وجود أنماط محددة . وهذا الوضع يكون صعبا بالنسبة لفرد ولكنه يكون خطيرا في الغالب بالنسبة للمجتمع . ومن أجل هذا نقول أن المجتمع الدينامي يحمل داخله القرى التي تؤدي إلى تفككه ، لأن نفس العناصر التي تؤدي إلى جعل المجتمع ذا طابع دينامي هي التي تؤدي إلى تفككه في نهاية الأمر .

ومن أجل هذا نقول بأن التغير الاجتماعي يكون مرتبطا في كثير من الأحيان بالبناء الاجتماعي . ويشير التغير الاجتماعي إلى كل ما يمكن أن يحدث في مجرى الزمن لأدوار الناس والنظم والمستويات المختلفة للبناء الاجتماعي من حيث ظهورها ونموها وانهارها . والمجتمع المتغير هو ذلك المجتمع الذي يشغل فيه عدد كبير من الناس مراكز مختلفة ويلعبون أدوارا تختلف في فترة محددة من الزمان . وعندما ننظر إلى المجتمع من خلال مفاهيم البقاء فمعنى هذا أننا ننظر إليه في لحظة معينة من الزمن ؛ حيث تتخذ المراكز والأدوار طابعا نمطيا معيناً ومع ذلك فإن هذا النمط يكون عرضة للتغير باستمرار . والمجتمع المتغير يميل إلى أن يصبح مجتمعا متفككا نظرا لاختلاف مدى التغير في أجزائه المختلفة .

وقد سبق أن أشرنا إلى الاختلاف بين التغير الثقافي والاجتماعي ونعود الآن فنقول أنهما مرتبطان وليكنهما ليسا شيئا واحدا . فالمجتمع يتكون من الكائنات الإنسانية في حالة من التفاعل الرمزي ، والثقافة هي نتيجة هذا التفاعل ولذلك كانت التغيرات في الثقافة تؤدي إلى تغيرات في المجتمع والعكس ، والتغير في الثقافة مثل ظهور نظرية علمية أو قاعدة دينية جديدة أو نمو تكنولوجياي تؤدي إلى تغيرات في ضور التفاعل في المجتمع ، كما أن التغيرات في البناء الاجتماعي تؤدي بدورها إلى تغيرات في القيم الثقافية والمعتقدات والإيديولوجيات والثورة الصناعية.

كانت أساسا تغيرا تكنولوجيا ، ولكنها أدت الى سلسلة من التعديلات في التفاعل الاجتماعي الذي لا زال يتقدم حتي الآن . ولذلك نعتبر المجتمع والثقافة جزءان من كل وظيفي واكتهما مع ذلك جزءان مختلفان .

والتغيرات الثقافية تحدث عن طريق الاختراع والانتشار . وبهذا نرى أن تشير الى دور التغير الثقافي في التفكير الاجتماعي . إن إضافة أنماط ثقافية جديدة يغير من مراكز أعضاء المجتمع وأدوارهم ، وتستتبع هذه التغيرات البنائية تغيرات في القيم الاجتماعية ، وعندما تتغير الثقافة بسرعة ينشأ الصراع بين العادات المقررة وبين متطلبات وأنماط الموقف الجديد ، ولهذا يكون التفكير الاجتماعي جزءا من ضمن التغير الاجتماعي : وقد أشار وليم أجمون الى هذا الجانب من التفكير بوضوح عندما ناقش فكرة التخلف الثقافي المترتب على السرعات المختلفة لاجزاء الثقافة الواحدة عند التغير : ويقول إن هناك عدة أمثلة لهذا التفكير تبدو في انتشار البطالة وتفكك الأسرة والفقر وازدياد الجريمة والصراع العنصري ومشاكل العمل والعمال :

#### المشاكل الاجتماعية المترتبة على التفكير

المشاكل الاجتماعية تعتبر في واقع الأمر نتيجة للتغير الاجتماعي والتخلف الثقافي ولهذا تعكس المشاكل الاجتماعية الدرجة المتفاوتة في التغير بين عناصر المجتمع الواحد وعلى الاختلاف بين السلوك وبين القيم التي تحدده وعلى ذلك نستطيع أن نعرف المشكلة الاجتماعية على أنها ظرف يعتقد أنه مهدد لقيمة اجتماعية ، ومع ذلك يمكن تغييره عن طريق الأفعال الاجتماعية البناءة ، والمجتمع الذي تظهر فيه المشاكل الاجتماعية يقال له « مجتمع مفكك » على الرغم من أن الفكرتين ليستا متطابقتين ، ذلك لأن المشاكل الاجتماعية تتضمن موقفا يظن أنه مهدد للقيم الاجتماعية

ويعتقد أنه في الامكان مواجهة عن طريق العمل الاجتماعي أما التفكير الاجتماعي فهو عملية مضطربة تؤدي إلى تدمير الجماعة .

هذا وتلعب القيم الاجتماعية دوراً مركزياً في خلق المشاكل الاجتماعية ، ذلك أنها في أي ثقافة تقوم على طريقة في الحياة مقبولة وممارسة على نطاق واسع . ومن الحقائق المسلم بها أن القيم الاجتماعية ليست ثابتة بل أنها تتغير بتغير الأساس الاجتماعي أو الثقافي الذي تستند إليه ولذلك قد يتسبب تغيرها في خلق مشاكل اجتماعية لأنها قد تتعارض بعضها مع الآخر أو قد تؤدي في نهاية الأمر إلى حجب كل المحاولات التي تبذل لحل هذه المشاكل .

### المشاكل الاجتماعية من وجهة نظر علم الاجتماع :

تختلف النظرة إلى المشاكل الاجتماعية باختلاف الباحث ، فربما يشار إلى الميل إلى النظر إليها من وجهة نظر منفردة بمعنى أنه يرى أن أسبابها يمكن أن تنحصر في سبب واحد ، وهذا بالإضافة إلى أن وعيه بالمشاكل يأخذ اتجاهاً محدداً يغلب عليه الأحساس بمشكلة معينة يعانيها هو فعلاً أو يكون شديد الصلة بها بطريقة ما . والبيولوجي الساذج والمتطرف في نفس الوقت قد يرى أن الذين يعيشون المشكلة الاجتماعية ربما كانوا ضحية عوامل وراثية لم تكن في صالحهم ولذلك سقطوا في معركة التكيف وتكسرت مقاومتهم أمام ظروف أقوى منهم ، ومن أجل هذا يفكر في حل المشاكل الاجتماعية في ضوء حلول جانبية مثل تعقيم مثل هؤلاء الأشخاص أو إجبارهم على ضبط النسل حتى لا يخرج من أصلابهم نسل ضعيف يسقط صريعاً عند أول صدام مع الحياة فيزيد المشكلة الاجتماعية حملاً وتفاسقاً . والجغرافي الحتمي من ناحية أخرى قد يرى أن المناخ ربما كان السبب في مشاكل مثل الفقر ومن ثم في عدد من المشاكل الاجتماعية الأخرى التي يكون الفقر عاملاً أول فيها كالجريمة والبطالة :

لكن هذه التفسيرات يظهر فسادها عندما نعدد العوامل التي تنضج ظاهرة



يمكن أن نطلق عليها « المشكلة الاجتماعية » وسبيلنا في علم الاجتماع أن نحصر العوامل قبل أن نحكم على أهميتها النسبية . على أن قولنا هذا لا يجب أن يقودنا الى الوقوع في مغالطات العلية الاجتماعية ، ذلك أنه من الخطأ أن نعتبر جميع العوامل متساوية الفلية والدينامية في إبراز المشكلة الاجتماعية . ومن هذه الواويرة رسم علماء الاجتماع عدة إطارات من المفاهيم بغرض ترتيب وحصر المادة التي يقوم على أساسها بحث المشاكل الاجتماعية . ومن الناحية التاريخية يمكن القول أن قاعدة هذه المفاهيم قد تغيرت من قيامها على مبادئ الأخلاق إلى قيامها على الأسس الموضوعية والعلية :

ويعتقد علماء الاجتماع ويشاركهم في ذلك العلماء الآخرون في العلوم الاجتماعية أن كثيرا من المشاكل الاجتماعية تنبثق عن المعدلات المتمايزة أو المختلفة للتغير الاجتماعي أو الثقافي . كما أن بعض المشاكل ترتب على فشل الثقافة في أن تواجه أو تحزم الاندفاعات أو الرغبات الجامحة في الفرد أو الجماعة . وسوف نعرض فيما يلي لحلاصة المفاهيم التي يبني عليها أكثر علماء الاجتماع دراستهم للمشاكل الاجتماعية وتقع في الموضوعات الآتية :

الباثولوجيا الاجتماعية [ علم الأمراض الاجتماعية ] - التفكير والتنظيم - التاريخ الطبيعي للمشاكل الاجتماعية - انخلاف الثقافي - الصراع القيمي والعرفي .

١ - الباثولوجيا الاجتماعية : استخدمت أحد المداخل السوسيولوجية المبكرة للمشاكل الاجتماعية المقابلة بين المجتمع والكائن الحي ، ومن ثم تصبح المشاكل الاجتماعية بطبيعية الحال الأمراض التي يتعرض لها هذا الكائن الحي . والمجتمع كما ذهب الى ذلك هربرت سبنسر يمكن أن ينقصه جهازا للحس المركزي ولكنه يشتمل على أمراض متعددة . ومن حيث التطبيق لم تصادف كلمة الباثولوجيا الاجتماعية قبولا وترحيبا بل صادفت عدم ارتياح عام . ولذلك ظلت اصطلاحا فقط . وعندما جاوز علم الاجتماع مرحلة التشبيه والمقابلة ظهرت فكرة جديدة هي التفكير لتحصل تقريبا نفس المضامين التي كانت



كلمة الباثولوجيا الاجتماعية - من وجهة نظر مستخدميها - تغطيها .

٢ - التفكك والتنظيم : لقد صادفت فكرة التفكك doisaorganoisatin

قبولا عقب نشر كل من W, I. Thomas and Florian Znaniecki لكتابتها The Polish Peasant in Europe and america في عام ١٩٢٠ . فقد أشار المؤلفان إلى أن التفكك الشخصي عند المهاجرين البولنديين يتسبب بوضوح عن اتجاهات وقيم متنافرة . وذلك أنه في البيئة الجديدة يظهر تعريفات جديدة للفعل الاجتماعي ، بينما تكون التعريفات القديمة للأشياء التي تعودا عليها قد تغيرت . ولما كانت التغيرات تحدث بطرق متمايزة فإن تنظيم حياة الشخص تتغير أيضا . وفضلا عن ذلك يتغير اجراع الناس في التعرف على بعض المواقف وتتغير بالتالي القواعد التي تحكم السلوك ، ومن ثم تظهر المشاكل الاجتماعية ذات الطابع الفردي والجماعي على السواء .

ولكن حدث بعد ذلك أن أساء بعض علماء الاجتماع فهم هذه الفكرة واستخدموها استخداما أخلاقيا بينما كان يجب عليهم أن فكرة التفكك عندهم أداة للتحليل . فالتفكك لا يترك المجتمع في حالة من الفوضى بل يعقبه مرحلة من إعادة التنظيم . وفي هذا الصدد يمكن الرجوع الى نظرية الدورة في التغير الاجتماعي .

٣ - التاريخ الطبيعي للمشكلة الاجتماعية : اعترض بعض علماء الاجتماع على

فكرة التفكك كما شرحناها في الفقرة السابقة ، واقترحوا طريقة أخرى لدراسة المشكلة الاجتماعية ، تتلخص في بحث المراحل المختلفة التي تمر بها . ذلك أن كل مشكلة في المجتمع لا تظهر فجأة وإنما يتم ظهورها بالتدريج وتصل في وقت معين

الى مرحلة يحس بها جميع أفراد المجتمع ، وبالتالي يتعين مواجهتها : ولذلك  
تمر معالجة المشكلة الاجتماعية على المراحل الآتية :

(أ) الوعي بالمشكلة : ذلك أن المشكلة الاجتماعية ، لا يمكن أن تكون لها

هذه الصفة إلا إذا كانت عامة ولها طبيعة الاستمرار ، لأن المشكلة المحلية أو التي  
تتصل بأفراد لهم ظروف خاصة لا ترقى في نظر علم الاجتماع الى مرتبة تستحق  
معاملة الدراسة :

(ب) وصف الصعوبات : وإذا تم التأكد من عمومية المشكلة ، بدأ التفكير

في مواجهتها والقضاء عليها ، وهذا يفترض دراسة العوامل التي أدت اليها ،  
وفي نفس الوقت إدراك الصعوبات التي تترتب عليها في الواقع الاجتماعي  
ليبيان نواحيها المختلفة المرتبطة بنواح أخرى : ويكون ادراك الصعوبات  
نقطة جوهرية ، لأن النظر الى المشكلة الاجتماعية كحالة يؤدي الى عدم فاعلية  
كل الحلول التي تقترح بشأنها : وهنا يجب أن يضع الباحث في ذهنه دائما أن  
المشاكل الاجتماعية مترابطة تؤدي احداها للآخرى ، الأمر الذي يعدل من  
طرق الحل ويكشف عن الصعوبات المتعددة التي تكتنف المعالجة الناجمة :

(ج) اقتراحات الإصلاح : وعندما يتم بحث المشكلة الاجتماعية وادراك

ارتباطها بالمشاكل الأخرى والتعرف على الصعوبات المتضمنة ، ينبغي أن تقدم  
عدة اقتراحات لتجريبها وبحث إمكان الأخذ بواحد منها : وهذا يعني أن  
الذين يتصدون لحل المشاكل الاجتماعية ، يجب ألا يقتصروا أنفسهم في طريق  
مسلوك بالتركيز على اقتراح واحد للمعالجة ، بل يجب أن يكون بين أيديهم  
عدة حلول ممكنة يمكنهم من الأخذ بمبدأ المرونة :

(د) تنظيم الاصلاح : الاصلاح الاجتماعي لا يقوم على جهود فردية أو على نزعات الاحسان المتفرقة ، بل لابد أن يقوم على بحث دقيق لتنسيق وتنظيم الأجهزة العاملة في الاصلاح ، لأن كل بعثة لها دون سياسة مرسومة مضيق للجهود والمال ، ومؤد في نفس الوقت إلى خلق مشاكل أخرى ، ويقول كثير من علماء الاجتماع ، أن حل المشاكل الاجتماعية المرتجلة يخلق مشاكل أكثر مما يحل .

٤ - التخلف الثقافي : المجتمع المتغير يواجه بصعوبات متعددة ، وخاصة في التنظيم الاجتماعي الذي كان مناسباً لتوازنه السابق قبل أن يتغير ، وقبل أن يأخذ بسياسة جديدة . ولذلك يجب على الباحث الاجتماعي أن يتعرف على السرعة النسبية لتغير أجزاء المجتمع والثقافة ليتعرف على الأقسام المختلفة ويحاول أن يعيد تنظيمها أو بناءها لتساير سرعة التغير في الأقسام الأخرى ، ومن أجل هذا نقول إن الطرق المستخدمة « للخدمات الاجتماعية » في مجتمعاتنا اليوم لا تناسب طبيعته ، لأنها نقلت عن مجتمعات أخرى ليس لها طابعنا الآن ، واستمرارها دليل قوى عن مدى التخلف في تطوير نتائج العلم لتناسب تغير المجتمع :

٥ - صراع القيم : القيم السائدة في مجتمع متوازن تعبر عن أهداف الفرد والجماعة في هذا المجتمع بالنظر إلى إيديولوجيته المعترف بها . ولذلك يحدث غالباً ألا تجد مشاكل تتصل بالقيم جديدة بالاهتمام ، ولكن عندما يتغير المجتمع ويفترض هذا التغير تعديل القيم القديمة وإحلال قيم جديدة محلها لترجم عن الإيديولوجية الجديدة ، وتظل القيم القديمة معترفاً بها عند بعض أقسام السكان ، فإن الفرصة تكون مهيئة لما يسمى بصراع القيم الذي يخلق

عدداً من الصعوبات التي قد ترقى الى مستوى المشكلة الاجتماعية . ولهذا  
فالباحث الاجتماعي عند تعرضه لبحث المشاكل الاجتماعية عليه أن يتعرف  
على القيم المناسبة ويحاول أن يخلصها من الصراع الذي تقع فيه مع قيم راحلة  
حتى يسرع بحل المشكلة التي يواجهها .

ولا يجب أن يغيب عن بالنا أن المشاكل الاجتماعية وحدة متكاملة متسلسلة  
والنظر إليها بطريقة فردية لن يؤدي الى حل أى منها ، بل سيزيد الامر  
تعقيدا . ولهذا فاننا نعتقد أن المواجهة الشاملة للمشاكل ككل هي الطريق  
الوحيد للقضاء عليها . ولا نعي بذلك أكثر من رسم سياسة طويلة الأمد  
تقوم على تخطيط دقيق والسير فيها على أساس زيادة فاعلية المجتمع في  
المادية وقوته البشرية ونخبرته الفنية .



## الفصل التاسع

### التخطيط والتنبؤ في علم الاجتماع

حدد أوجست كومت منذ ما ينوف على قرن مضى هدف العلم الاجتماعي في العبارة الآتية :

« Prevoir pour pouoir » أى « التنبؤ في سبيل الضبط » وقد ظلت عبارة كومت هذه لفترة طويلة تلقي موافقة باعتبارها خير ما يحدد دور العلم الاجتماعي . ولكن في السنين الأخيرة أصبحت هذه العبارة موضع الجدل ومبعث هذا أن الشك بدأ يتسرب الى أذهان كثير من الباحثين في قدرة العلم الإجتماعى على التنبؤ في واقع الأمر . وسنعرض فيما يلى وفي اختصار صورة من هذا الجدل :

أ - بولين يونج Pauline V. Young واحدة من الثقة في موضوع البحث الاجتماعي تقول إنه في الربع الأول من القرن العشرين إنزال علماء الاجتماع في أمريكا وراء الاعتقاد بأن التنبؤ هو وظيفة العلم الاجتماعي ومن ثم بدأوا في البحث عن الطارق التي عن طريقها يستطيعون أن يتنبؤوا بشكل دقيق بحركات السلوك المستقبلية بناء على اتجاهاته المعاصرة وصوره الماضية :

ب - جورج لندبرج George Lundberg أخذ أقطاب علم الاجتماع الآن يقول إن توافقاتنا اليومية مع أقراننا تقوم على أساس تنبؤات عالية الدقة لما سوف يفعله الآخرون . ولذلك فإن وظيفة العلم أن ينمى ويتطور مزيدا من الطرق العامة التي تساعد على هذا التنبؤ . ومن أجل ذلك انبعث تشجيع التقدم من هذه الزاوية كما أنه يدفع الآن في هذا الاتجاه .

هـ - سبار وسوينسون Spahr & Swenson يعارضان الاتجاه السابق ويقولان في كتابهما «Methods and status of Scientific Research» أن كثيرآ من الباحثين يرددون أن الوظيفة الرئيسية للعلم هي التنبؤ ، ولكن التنبؤ الدقيق لا يمكن الجزم به إلا في ميادين العلوم المضبوطة حيث تنعدم تأثيرات الإنسان على توجيه الحقائق وهذا ما لا يمكن أن نصل اليه في العلوم الاجتماعية التي يكون الإنسان مادتها الرئيسية :

و - تشارلس بيرد Charles A. Beard أحد المؤرخين المشهورين : يضور صعوبات التنبؤ الاجتماعي في مقالته عن «علم السياسة في كتاب Research in The Social Science فيما يلي « علم السياسة يستطيع أن يعالج اتجاهات معروفة ممتدة زمانا ، ولكنه لا يستطيع أن يكون دقيقا إلا في الحدود الضيقة . رلا يعنى ذلك أنه لا يعالج المستقبل . إنه يستطيع ذلك على أساس معرفة واسعة بالتطورات الماضية وبالتغيرات التي تمت في التاريخ وأسبابها الحقيقية . ومع ذلك فان تنبؤه متواضع الى حد كبير لا يقاس بالتنبؤ بحلوث البراكين أو بحالة الطقس لفترات طويلة : الخ » :

هذا ومن أجل ان نقدر الى أى مدى وإلى أى درجة من الدقة يكون في إمكان العلم الاجتماعي أن يتنبأ بالمستقبل ، فاننا نعتقد أن الطريق العلمي هو جمع الحقائق الواقعية عن محاولات التنبؤ وإلى أى درجة أمكن تحقيقها وهذا يقتضي دراسة الظروف المواتية وغير المواتية التي واجهت دقة التنبؤ : وعندما نواجه الموضوع على هذا النحو تظهر أول حقيقة هامة وهي التي أشار إليها لنديرج في الفقرة التي أجدناها بعنه فنجد أن جميع القوائم التي تحدد مواعيد الطعام ، والاجتماعات وحفلات الزواج : وجميع مواعيد الدراسة والامتحانات ، وجميع برامج الراديو والتلفزيون وجميع القوائم التي تحدد أعمالا مستقبلية في حياتنا الاجتماعية ، كلها تقوم على أساس

التنبؤ : ونلاحظ أن كل هذه القوائم التي تحدد مواعيد مستقبله لا تنفذ كلها على وجه الدقة ، ولكن غالبيتها ينفذ بدقة مذهلة . وأكثر من هذا نجد أن العقود والاتفاقات تتضمن تنبؤات واضحة محددة أو غير محددة . ونقيس على ذلك تشريعات الضرائب ونظام الأجور والمرتبات والعلاوات : وعلى هذا الأساس نقول إنه لما كان التنبؤ في السلوك الانساني ليس ذا فائدة عملية فحسب بل إنه مفيد من الناحية التجارارية فان لتدريج يكون قد أشار إلى حقيقة هامة عندما أكد أن مهمة العالم أن ينمي ويطور مناهجا وطرقا مضبوطة لمثل هذا التنبؤ .

وسوف نناقش فيما يلي أمثلة أكثر علمية مرتفعين عن هذه الانماط التي تصور تنبؤات قصيرة المدى لأوجه النشاط الاجتماعي :

لقد أنكر سوركين Sorokin في كتابه Social and Cultural Dynamics أكثر من ١٩ مرة بصورة أو بأخرى وجود أي اتجاه مستقيم دائم في التاريخ وفي معظم العمليات الاجتماعية الإطرادية ، ومن الواضح أنه من المستحيل أيضا ولنفس الأسباب أن نثبت وجود اتجاه دائم كما أنه من المستحيل أيضا ولنفس الأسباب أن نثبت اتجاهها عكسيا دائما . ولكن سوروكين فيما يبدو كان يحاول بهذا الإنكار أن يثبت قضية أخرى وهي أن تاريخ الثقافة الانسانية يتكون من ذبذبات تردد بين مراحل ثقافية ثلاث من الحسبة إلى المثالية إلى الفكرية . ولكن المادة التي جمعها سوروكين نفسه وضمها كتابه الآنف الذكر تثبت في كثير من مواضعها عدم صحة القانون الذي وصل اليه والذي يستفاد منه عدم امكان التنبؤ في ضوء هذه الذبذبات الا في إطار كل مرحلة ثقافية على حدة .

وقد أشار كورت ليفن Kurt Lewin عدة اعتراضات وشكوك حول إمكان التنبؤ بالمستقبل باستخدام الاتجاهات الماضية فيقول لقد بدلت عدة محاولات للتنبؤ بالمستقبل على أساس الاتجاهات التاريخية ، وإنما نعرف الآن أن قيمتها

في التنبؤ محدودة جداً ، بل أنها تكون مضللة في بعض الأحيان : وهناك من الأسباب ما يجعلنا نعتقد أن الارشاد النني لإحداث التغيرات لا يمكن كقاعدة أن يقوم على دراسة الاتجاهات التاريخية :

أ - التنبؤ بالمستقبل حتى إذا كانت طريقة أخذ العينة مضبوطة وتؤدي إلى الحصول على مادة موثوق بها ، ليس إلا قول يفترض أن الموقف سيظل ثابتاً مستقراً أو أنه سيتغير بدرجة معروفة وفي اتجاه معروف : والأمر في حقيقته أن الظروف غالباً ما تتغير من يوم إلى آخر :

ب - ليس هناك طريق محدد لنحكم من الاتجاهات التاريخية درجة الصعوبة التي يمكن أن تواجه أحداث التغير في اتجاه معين ، ذلك لأن طول مدة أخذ الجماعة بعادة معينة لا يعني أنها جامدة فقد يعني ذلك أن الظروف المرتبطة بهذه العادة لم يتغير طوال الفترة التي ظلت فيها هذه العادة ذات سيطرة على الجماعة .

ج - لن نستطيع أن نصل إلى اتفاق مهما كانت كمية الحقائق التي تحت أيدينا في الإجابة على السؤال الذي يشار عن أي الوسائل الناجحة يمكن استخدامها في إحداث التغير المطلوب .

ويعني كلام ليفن أن تعيين اتجاه التغير لا بد أن يقوم على أسس أخرى بجانب الأسس التاريخية ، لأن الظروف التاريخية المرتبطة بالموقف المطلوب التنبؤ بمستقبله قد يكون مختلفة تمام الاختلاف عن الظروف الحالية ومن هنا كان احتمال الخطأ كبيراً ولذلك فإن وليتون whelpton عندما أراد أن يحدد أسساً للتنبؤ السكاني بني تحليله على أساس أن نمو السكان في المستقبل يقوم على عوامل أربع : عدد السكان الحاليين ، نسبة الخصوبة المستقبلية ، نسب الوفيات المقبلة وأخيراً الهجرة :



وخلاصة القول أن هناك اعترافاً بمدى الصعوبة الكامنة في التنبؤ بالظواهر الاجتماعية ومع ذلك فقد أمكن في بعض الميادين التنبؤ بالمستقبل بدقة كافية كميادين السكان والتعليم والصحة ، كذلك لا ينبغي أن نزع عن العلوم الاجتماعية تستطيع أن تتنبأ بدقة تامة بل يجب أن نعمل حساباً بصنعة دائمة لنسبة جبرية من الخطأ ، ومن أجل هذا فإن مهمة علم الاجتماع الآن وفي السنين القادمة يجب أن ينحصر جانب منها في تحسين وسائل التنبؤ بالفعل بدلا من الجدل حول امكانية التنبؤ ذاتها .

وعلى هذا الأساس وفي ضوء المدى الذي وصل الى علم الاجتماع في تحسين وسائل التنبؤ نعرف التخطيط « بأنه محاولة ضبط وتوجيه الاتجاهات الجارية للتغير للحصول على الأهداف المرغوبة للفرد والجماعة ، وإذا أخذنا بالنظرة المقارنة للمجتمعات الانسانية عامة نكتشف بسرعة أنه بينما يجرى التخطيط الاجتماعي موجود بدرجة ما في جميع المجتمعات فإنه مع ذلك يختلف من حيث طبيعته وأهدافه من مجتمع لآخر .

وعلى الرغم من أن كثيرا من المجتمعات على اختلاف ايدولوجياتها قد أخذت بمبدأ التخطيط إلا أن هناك سؤالين يترددان الآن ينبغي أن نجيب عليهما قبل أن نمضي في التحليل ، السؤال الأول يقوم على أساس نظري صرف وبخلاصته : هل يمكن للتخطيط الاجتماعي أن يكون ذا أثر ملحوظ على مجرى نمو المجتمع ؟ والسؤال الثاني يقوم على أساس خلقي وبخلاصته : هل يميل التخطيط الاجتماعي الى تحديد حرية الفرد وتدميرها ؟

العوامل المؤثرة في طبيعة التخطيط الاجتماعي ومداه :

من المسائل المعروفة الآن طبيعة التخطيط الاجتماعي ومداه الواضحتان في المجتمعات الحضرية يختلفان اختلافا بينا عما كان عليه الحال في المجتمعات الاقطاعية القديمة أو المجتمعات التاريخية . ومرد هذه الاختلافات يقع في التمايز بين أنماط

المجتمعات ، ومن بين العوامل المؤدية إلى تمايز أنماط هذه المجتمعات نستطيع أن نبرر أربعاً منها خصوصاً تلك التي لها علاقة وثيقة بموضوعات وهي :

(١) حجم القاعدة الثقافية . (٢) حجم الجماعة .

(٣) تعقد النسق الوظيفي . (٤) درجة التمدن أو النمو الثقافي .

هذا وقد سبق أن أشرنا أن التخطيط الاجتماعي الناجح يشترط فيه أن يقوم على معلومات موثوق بها . ولهذا فإن التخطيط يقتضي وعياً وفهماً عميقاً بعلاقات العلية التي تحكم المادة الفيزيائية والإنسان على السواء . ذلك لأنه عندما تحاول الجماعة أن تخطط المستقبل دون المعرفة الضرورية بعلاقات العلية ، فإن مجهوداتنا يمكن أن يحكم عليها مقدماً بالفشل . وغنى عن البيان أن المجتمعات الحضرية الحديثة لديها من الامكانيات الثقافية ومن المعرفة الشاملة لعلاقات العلية ما يمكن أن يجعلنا نأمل في صلاحية الخطط الحديثة وفرص النجاح المتعددة أمامها .

فإذا كان الحجم الممتد للقاعدة الثقافية في المجتمعات الحضرية يهيئ «الفرصة» للتخطيط الاجتماعي الناجح فإن الحجم الكبير للجماعة الآن مضافاً إليه المستوى العالي من التكامل الوظيفي يهيئ «الحاجة» ذلك لأنه من الحقائق المعروفة في علم الاجتماع أنه عندما تعتمد مجموعات كبيرة من الناس على نسق وظيفي على درجة عالية من التكامل ، وخاصة في مصادر الرزق الأساسية ، فإن هؤلاء الناس يكونون معرضين إلى ظروف خطيرة قد تنجم عن أي اضطراب في هذا النسق ، فالاضطرابات والكوارث الطبيعية والجرائم والصراعات الداخلية في الجماعات تعتبر مصادر تهديد ممكنة لكل عضو من أعضاء الجماعة . ولذلك كانت أي أزمة في أي جزء من أجزاء المجتمع يمكن أن تؤدي إلى نتائج تمتد إلى مسافات بعيدة ذات صلة وظيفية وإن تكن بعيدة باللائمة أو الأحداث التي وقعت في هذه الأجزاء . ومن أجل هذا يميل السكان في المجتمع الحضري الحديث إلى الاعتماد على التخطيط . وربما لهذه

المفاجآت : كما أن ارتباط الناس في أنساق وظيفية كبرى فإنهم يحددون أنفسهم مندجين في تخطيط شامل يتناول النسق بأكمله بغض النظر عن كون هذا النسق مجتمعاً متروبوليتياً أو أمة بأسرها . وهذا لا يمنع من التخطيط الجزئي الذي يشمل وحدات فرعية داخل هذه الانساق الكبرى .

أما فيما يتعلق بالنمو الثقافي الذي يعتبر أحد العوامل الهامة في التخطيط الاجتماعي ، فإننا نعتقد أنه من أهمها جميعاً ، ذلك الاتجاه العام في المجتمعات الحضرية الحديثة يشجع التناقض المستمر في العادات التقليدية القديمة ويفسح مكاناً متسعاً للكفاءة . ويؤكد الأنثروبولوجيون هذه الحقيقة من زاوية أخرى فقد وجدوا في بعض المجتمعات البدائية أو ما يسمى بـ Folk societies عكس هذا الاتجاه . حين يرفض الناس أدوات أو آلات على درجة كبيرة من الكفاية تصلح لتنمية وسائل السيطرة على الطبيعة لمجرد أنها لا تنسجم مع الثقافة التقليدية التي يأخذون بها حياتهم . ولكن الأمر ليس على هذا النحو في المجتمعات الحضرية حيث يقدر الناس الكفاءة من أي طريق ويضعونها في مكان يعاين العادات التقليدية وعلى الأخص في ميدان التكنولوجيا ، فهم لا يقبلون العناصر الثقافية التي تأتيهم عن طريق الاتصال الثقافي بالمجتمعات الحضرية الأخرى ، بل أنهم يبحثون في دأب مستمر عن سمات ثقافية جديدة من خلال عمليات البحث والإختراع .

#### النظرية الحتمية والتخطيط الاجتماعي :

سنجيب الآن على السؤالين الذين أثرنا هما من قبل وهما : هل يؤثر التخطيط الاجتماعي تأثيراً حقيقياً في مجرى نمو المجتمع ؟ وهل يميل التخطيط الاجتماعي إلى وضع القيود وتدمير حرية الفرد في نهاية الأمر ؟ في خلال الفترة التي سميت فيما بعد بعصر التنوير الفرنسي أعتنق كثير من الفلاسفة الإجماعيين الاتجاه الذي يمكن أن نسميه بالاتجاه الرومانتيكي في النظر إلى التغير الاجتماعي . وكرد فعل



للنظرة التي سادت العصر الوسيط والتي مالت إلى معالجة النظام الاجتماعي على أنه هو كذلك باضرورة وأنه من حيث نظامه مظهر لفعل العناية الإلهية ، حاول هؤلاء الفلاسفة أن يبرهنوا على أن الإنسان حر ، ومظهر حرية أن له أن ينظم بارادته شئون المجتمع الذي يعيش فيه كما يترأى له وكما يتصور أن ما يقرره في صالحه الأخير . فإذا أراد الإنسان فانه يستطيع ان يبنى نظاما اجتماعيا أفضل يكون متفقا إلى حد كبير مع ما يتصوره هو من مثل . وقد لاقى هذه النظريات ترحيبا كبيرا ، وأسهمت في الدفعة القوية التي انتهت بالثورة الفرنسية .

ولكن هذه النظرية التي مجدت قدرة الإنسان لم يكتب لها التفرد طويلا ففي الفترة التي صاحبت وأعقبت الثورة الفرنسية ظهرت مجموعة من الفلاسفة الاجتماعيين من أمثال مالتس وهيجل وماركس وسبنسر وسمنر، جاءت بنظرية جديدة وهي أن نمو المجتمعات الإنسانية محدد إلى درجة كبيرة بقوى غير شخصية خذلت دائما التصميم الإنساني وستظل باستمرار تخذل الضبط الإنساني . وفي سر بهض الباحثين هذه النظريات على أن مجهودات الإنسان لتغيير مجرى النمو الاجتماعي ستذهب عبثا، فاهو مقدر أن يحدث سيحدث، ولن تغير رغبات الإنسان وآماله في التدخل في سير الأحداث شيئا ولن تعدل مجرى الحوادث أو تحرفه عن اتجاهه .

وفي السنين الأخيرة وبناء على عدة دراسات مستمرة على المجتمعات الإنسانية ظهرت مجموعة من علماء الاجتماع الذين رفضوا وجهتي النظر الرومانتيكية والحتمية على السواء . ذلك أن كل نظرية تتضمن عمقا خاصا بطريقة فيها مبالغة كبيرة . فالخاتميون على حق حينما قرروا أن الإنسان ليس حرا في تنظيم شئون المجتمع كما يرون ، ذلك لأن المجرى الرئيسي لنمو المجتمع يبدو أنه محدد بقوى فوق مقدرة الإنسان وفي غير متناوله وبالتالى لا يمكن له أن يسيطر عليها ولكن فرق بين أن نقول إن مجرى النمو محدود بين أن نقول أن مجرى النمو محتوم بهذه القوى . فمن خلال هذه الحدود التي حددتها هذه القوى



يستطيع الناس عن طريق التخطيط الاجتماعي أن يقيموا انساقا مختلفة للقيم قد تكون لها نتائج مغايرة بالنسبة لعمليات النمو في المجتمع . أما مدى إتساع هذه الحدود فإنه سؤال سيظل من غير تحديد حتى يصل فيه البحث في المستقبل إلى قرار :

وتصور الحوادث في الاتحاد السوفيتي في السنين الأخيرة إمكانيات التخطيط الاجتماعي وحدوده ، ذلك لأن التصنيع السريع للمجتمع السوفيتي في هذه الفترة ظهر على أنه يؤيد أن التخطيط المنظم يمكن أن يغير بصورة جوهرية مجرى نمو المجتمع . ومع ذلك فبغير هذا التخطيط فإن الاحتمال بأن روسيا كانت متصل إلى هذه القوة الصناعية والحربية في منتصف القرن العشـرين لا زال يستأهل النظر والدراسة . ومن ناحية أخرى فإن اخفاق الاتحاد السوفيتي في تحقيق كثير من أهداف التخطيط بالرغم من الجهود الجبارة التي بذلت يدل دلالة واضحة على أن هناك قوى تتدخل في تسيير مجرى نمو المجتمع فوق طاقة الضبط الانساني :

#### الحرية والتخطيط :

مناقشة هذا الموضوع ترتد دائما إلى الاختلافات الأيديولوجية بين المجتمعات ، ففي الدول الرأسمالية يزعمون أن التخطيط في المجتمع الشيوعي يلغى حرية الفرد لأن فئة قليلة تمارسه وتفرض ما تخططه على الغالبية العظمى بالرغم مما يتعرضون له من تقشف ومجاعات ومضاعب شتى في حياتهم . بينما يقوم التخطيط عندهم على تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية للغالبية العظمى لأن هذه الغالبية تكون لآرائها وزن عند رسم السياسة التخطيطية ، ولذلك يزعمون أن التخطيط الاجتماعي في هذه الدول منم حرية الفرد . بينما نزع الدول الشيوعية أن التخطيط في الدول الرأسمالية جاء تقليدا للتخطيط عندهم وهو في النهاية يخدم مصالح الرأسماليين ويدعم الاحتكارات والتخطيط في المجتمعات الشيوعية يقوم على أساس تحرير الفرد من

السيطرة المطلقة لرأس المال في ضوء مبادئ المساواة ولهذا يزعمون أن التخطيط هو الوسيلة التي سوف تؤدي في النهاية إلى تحرير الفرد من الاستغلال :

### التخطيط الإجتماعي والعلوم الاجتماعية :

لأجل أن ندرك العلاقة بين التخطيط الإجتماعي والعلوم الاجتماعية يجب أن نتذكر التبرير الذي كان يسوقه علماء الاجتماع من عهد أوجيست كومت حتى الآن ، وهو أن الغرض الأعلى من علم الاجتماع هو الإسهام في المحاولات البشرية التي تبذل لتصميم وتخطيط نظام اجتماعي أفضل : وعلى الرغم أنه من الضروري أن نلقى الضوء على الروابط التاريخية بين الدراستين فإن هذا لا يغنينا عن كشف النقاب عن وظيفة كل منهما . ذلك لأنه في بعض الأحيان يختلط على الأذهان عمل علماء الاجتماع وعمل المخططين الاجتماعيين ، ولعل مرد ذلك أن كثيرا من علماء الاجتماع شغلوا أنفسهم في بعض الأوقات بمسائل السياسة الاجتماعية أو كثرت دعوتهم عن طريق الأجهزة الحكومية لأبداء الرأي في موضوع بعينه ، ومع ما بين التخطيط الاجتماعي والعلوم الاجتماعية من روابط متعددة إلا أن هدف كل منهما مختلف عن الآخر . فهدف التخطيط الاجتماعي حل المشاكل العملية للمجتمع : أما هدف العلوم الاجتماعية فهو تجميع أكبر قدر ممكن علميا من المعلومات عن المجتمعات الانسانية . وإننا نلاحظ من أسترأض تاريخ العلوم الاجتماعية أنها كانت قليلة الاهتمام بالمسائل المتعلقة بالسياسة الاجتماعية والتخطيط ، ولكنها بدأت الآن تهتم اهتماما متزايدا بهذه الأمور ، وقد كان الاقتصاد أمرج العلوم الاجتماعية في هذا الاتجاه ويليه علم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم النفس وعلم السياسة ويخشى كثير من علماء الاجتماع أن يؤدي اهتمامهم بالمسائل العملية إلى فقدان الأرض المحايدة التي يقفون عليها والتي منها يستطيعون النظر إلى مسائل المجتمع نظرة ناقدة وخاصة إلى النظم التي تشرف عليها الأجهزة الحكومية :

### التخطيط الاجتماعى غاية كل تخطيط :

جرت العادة على تقسيم التخطيط تقسيمات مختلفة ، وأكثر التقسيمات شيوعا الآن التقسيم بالنظر إلى المستويات العامة ، فهناك تخطيط عالمى كالذى تقوم به هيئة الأمم المتحدة فى مجالات الثقافة والتعليم والزراعة والعمل ، وتخطيط قومى كالذى تقوم به الدول المختلفة لتنمية اقتصادياتها وقدراتها المتعددة للاكتفاء الذاتى ، وتخطيط محلى كالذى تقوم به بعض الدول ذات المساحات المترامية الأطراف لكل ولاية أو منظمة متمايزة فيها .

ولكن النوع الأول والثالث من مستويات التخطيط ليس واضحا تماما فى حياة المجتمعات المختلفة ولذلك كان التركيز اليوم على المستوى الثالث ، ونظرا لأن العصر الذى نعيش فيه الآن هو عصر التخطيط فقد أصبح سياسة الدولة مهما اختلف طابعها السياسى أو الاجتماعى أو بمعنى آخر أصبح التخطيط الآن ضرورة : ولا محل حينئذ لمناقشة أهمية التخطيط ، بل إن المناقشة تدور فى واقع الأمر عن كيفية التخطيط . وفى العصر الذى نعيش فيه الآن أصبح التخطيط أداة الدولة لضبط إمكانياتها وتوجيهها لتحقيق مصالح المجتمع العليا ، وخاصة فى وجه المنافسة المستمرة للدول الأخرى وفى ضوء المشاكل المتعددة التى تواجهها أغلب المجتمعات نتيجة لزيادة السكان والرغبة المتزايدة فى الحصول على مستوى أفضل للمعيشة .

ويميل بعض العاملين فى ميادين التخطيط إلى تقسيمه فى المجتمع الواحد إلى أقسام متعددة مثل التخطيط الاقتصادى والثقافى والعلمى والصحى والمحلى والاجتماعى . كما يزداد الميل أيضا إلى الاهتمام بالتخطيط الأول وهو التخطيط الإقتصادى ، الأمر الذى أدى إلى صعوبات كثيرة ومفارقات متعددة .

نحن لا ننكر أهمية التخطيط الإقتصادى والصناعى فى التنمية الاقتصادية والتصنيع وخاصة فى الدول النامية . إلا أن غلبته على كل تخطيط آخر وبإختكار



أجهزته لكل الإمكانيات والخبرات يؤدي إلى إحداث سرعات مختلفة في التغيير ، الأمر الذي يفضي بالضرورة إلى التخلف في كثير من أجزاء المجتمع ولكننا يجب أن ننتبه هنا إلى مسألة هامة وهي أن كل تخطيط - وخاصة في مجتمعنا - يهدف في نهاية الأمر إلى تحقيق غاية اجتماعية هامة . فالتصنيع وتنمية الموارد الاقتصادية ونشر التعليم والتقدم العلمي والفني ، كلها وسائل لغاية أكبر وهي ضمان تحقيق الرعاية الاجتماعية في سبيل الوصول إلى رفاهية المجتمع التي هي قاعدة الانطلاق وغاية العمل للعمل في المجتمع . إن كل تخطيط يحتاج إلى تمويل ولذلك يحتاج التخطيط الاجتماعي إلى تمويل - من هذه الزاوية - أكثر من تمويل أي تخطيط آخر . وربما كانت النظرة الجزئية إلى التخطيط الاقتصادي وانعزاله الظاهرة عن كل تخطيط آخر هي التي تؤدي إلى تخلف الخطط في الميادين الأخرى : ويجب أن نضع في الذهن دائما أن التخطيط في المجتمع كل لا يتجزأ ، وإذا كانت التجزئة مفيدة فهي لضمان التخصص وحسن الاستفادة من الخبرة في كل مجال على حدة . فالتخطيط في المجتمع يخضع لجهاز مركزي يتصور عن طريق البحث العلمي كل احتياجات السكان في ضوء تقديراته المضبوطة للإمكانيات المادية والخبرة الفنية والقوة البشرية في مدى زمني معين : وفي ضوء تفسيرنا السابق توجه هذا الجهاز إيديولوجية محددة تعكس الهدف الأكبر وهو رفاهية المجتمع في نهاية الأمر . وعندما تعدد أجهزة التخطيط في المجتمع الواحد فإن تعددها لا ينبغي أن يكون راجعا إلى تعدد الخطط بل إلى الحاجة إلى تعدد أجهزة التطبيق وإذن فالتخطيط العام في المجتمع يقوم على قاعدة اجتماعية واضحة تتفرع منها شعب مختلفة اقتصادية أو صناعية أو علمية أو صحية ، وترجم في كل خطواتها عن غاية المجتمع الأساسية وهي الرفاهية الاجتماعية .



# الفصل العاشر

## فلسفة التخطيط

ظاهرة التغير من الحقائق الواقعة في كل المجتمعات على اختلاف أنواعها، وأن بدت هذه الظاهرة متباينة الشكل والمضمون ، فهو تباين واختلاف في الدرجة وليس في النوع ، ولقد كان للتقدم التكنولوجي الكبير وتعدد وسائل الاتصال الحديثة أثر بعيد في أحداث تغيرات اجتماعية لم يقف تأثيرها عند مدى محدد داخل مجتمع معين بل امتدحتي شمل المجتمع الانساني عامة :

وقد تطور التفكير الانساني وانتقل من مستوى إلى مستوى آخر حتى وصل إلى المستوى الأخير الذي يعيش عصرنا فيه وهو « التفكير في مستوى التخطيط » ، ولذلك لا نستطيع أن نفهم طبيعة العصر إلا إذا وضعنا أيدينا على أسس التخطيط ومفاهيمه الأساسية . والتخطيط له صلة وثيقة بالتغير الاجتماعي لأنه أداة من أدواته في واقع الأمر ، باعتباره محاولة فعالة لضبط الاتجاهات الجارية للتغير وتوجيهها للحصول على الأهداف التي تحقق مصالح الجماعة العليا :

وموضوع التخطيط وفلسفته يعتبران من أكثر الموضوعات استدعاء للانتباه ومادة البحث والدراسة . ويقول آرثر لويس بحق : « إن السؤال الذي يواجهنا الآن ليس هل نخطط ؟ وإنما كيف نخطط ؟ » ومعنى هذا أن التخطيط حقيقة واقعة ومستوي من مستويات التفكير الأساسية وأداة جوهرية من أدوات التطبيق وهو فلسفة عصرنا وطابعه ، ولذلك فعالم اليوم هو عالم التخطيط :

### التخطيط - نوع متميز من التفكير

من أهم المشاكل التي واجهت البشر دائما المشكلة التي تتعلق بنمط - التفكير وأسلوب العمل لارتباطهما الوثيق ببناء الشخصية . ذلك لأن كل إضافة أو كل تعديل جوهري يعتبر في واقع الأمر تغييراً يقابل دائماً بعقبات وصعوبات متعددة . وقد سبق أن ذكرنا أن كل تغيير اجتماعي يواجه باتجاهات معادية يعتنقها أولئك الذين لهم مصلحة في بقاء القديم : ومن أجل هذا كان إدراك الصعوبات والعقبات وتحديد عواملها في مواجهتها والتغلب عليها :

لقد مر التفكير الانساني على مراحل متعددة ؛ كان أكثرها أثراً نجاحه في تسجيل تراثه لأنه استطاع بذلك أن يضيف الى تجارب الأجيال السابقة تجارب الأجيال اللاحقة الأمر الذي جعل ثقافة الانسان تراكم وتتقدم باستمرار ، وبالتالي استطاع الانسان في مرحلة معينة أن يوجه المعرفة والادارة توجيهها بناء في التاريخ : ومعنى هذا أن التفكير الانساني وصل في تطوره الى المرحلة التي تخلى فيها عن نزعات الأنانية والذاتية المطلقة ، وأصبح مرتبطاً بالأعمال التي من شأنها أن تؤدي إلى بناء عالم أفضل عن طريق الجهود المشتركة ؛ بغض النظر عما إذا كانت الفائدة التي سترتب على هذه الجهود ستعكس مباشرة على القائمين بها أو سيستفيد بها غيرهم في الأجيال القادمة :

ويجب أن نشير هنا الى ارتباط أعمال الانسان وسلوكه بطريقة تفكيره ؛ فكل عمل يقوم به الانسان يقابله نوع معين من التفكير وظيفته أن يضع الاطار الذي يحدد ميدان النشاط ؛ ولهذا اذا ازداد نشاط الانسان زيادة كبيرة فمعنى هذا ان تفكير الانسان قد ازداد بنفس الدرجة . وفي هذه الحالة تصبح الحاجة الى التنبؤ بالنشاط المستقبل وما يرتبط به من أفكار حاجة ملحة لأن

عدم ضبط المسائل المتعلقة بالتنظيم في ضوء هذا الاتساع يهدد المواقف الاجتماعية جميعا بالاضطراب ، وهكذا يصبح التخطيط ضرورة لتوجيه التغير السريع في الاتجاهات التي يمكن أن نتوقعها ؛ ولذلك فانه يعتبر محاولة لا دراك أكثر التغيرات أهمية وأكثرها تأثيرا في العملية الاجتماعية الاضطرابية كلها ويختلف التخطيط عن التنظيم أو الانشاء ذلك أن التنظيم عبارة عن ترتيب جديد لأشياء موجودة فعلا في الواقع كما أن الانشاء وان كان يشابه الابتكار أو الخلق باعتباره يؤدي الى اقامة شيء جديد الا أنه يقوم على استخدام مواد موجودة فعلا ؛ ولكن التخطيط في جوهره يعتبره عملا من أعمال الخلق والابتكار . ومن أجل هذا لا ينبغي أن نفكر في التخطيط كما نفكر في البناء أو التنظيم ، ويمكن أن نفهم العلاقة بين هذه المفاهيم بطريقة أخرى فنقول إن البناء الاجتماعي ينتقل من مرحلة التخطيط بعد نجاحه الى مرحلة من التنظيم تقوم على الانشاءات التي تمت بناء على تنفيذ التخطيط .

ولهذا يكون التخطيط اعادة بناء مجتمع متقدم تاريخيا نحو وحدة تنظم تنظيميا كاملا عن طريق البشر من مواضع مركزية معينة :

الوسائل الفنية في معالجة مسائل المجتمع :

لقد أحدثت الاختراعات الفنية عدة تغيرات في مجالات الانتاج الاقتصادي ، ويشار غالبا الى الوسائل الفنية (التكنيك) باعتبارها مؤثرا هاما في طبيعة الانتاج الاقتصادي : ومن الواضح أنه قد ترتب على استخدامها تقدما في مجال سيطرة الإنسان على الطبيعة وتزداد هذه السيطرة كلما تقدمت التكنولوجيا . ومعنى هذا أن استخدام الوسائل الفنية يمكن أن يطور الجانب الاقتصادي في حياة المجتمعات . والسؤال الذي يتردد في أذهان الباحثين في شئون المجتمع . ألا يمكن أن نطبق مثل هذه الوسائل الفنية على العلاقات الاجتماعية لنحرز نفس التقدم الذي أحرزته في المجالات الأخرى ؟ الواقع أن تقدم البحث في علم الاجتماع أدى الى الوقوف

على كثير من الحقائق التي يمكن استخدامها في بناء مجموعة من الوسائل الفنية لتغيير المجتمع أو إعادة بناء المواقف الاجتماعية بصورة تشابه التكنولوجيا في ميادين الانتاج واستخدام مواد الطبيعة استخداما في صالح الإنسان ، ولكن نظراً لما يكتنف تغيير المجتمع من مخاطر ، للمصاعب المتعددة والأزمات الاجتماعية التي يمكن أن تترتب على التجريب في هذه الناحية فإن تطبيق الوسائل الفنية الاجتماعية لابد أن يكون مقترنا بفلسفة خاصة تحقق الأهداف المحددة التي يتصورها المجتمع .

ولذلك يعتبر التخطيط الاجتماعي أحد هذه الوسائل الفنية الفعالة التي توجهها الدولة حسب إمكانياتها وفي اتجاه القيم التي تشكل قاعدة نظامها السياسي .

وعلى الرغم من أن كلمة الوسائل الفنية أو التكنيك استخدمت في الأصل للدلالة على الأشياء الملموسة فقط مثل الآلات فإن الراديو والتلفزيون وكل وسائل الاتصال العقلي ووسائل الانتقال والانتاج ومعدات الجيش تجعل في الإمكان إقامة نظام اجتماعي ، لأنها تعمل على مساندة تأثيره واستمرار فاعليته وهذا لا يعني أن هذه الوسائل الفنية المادية هي التي تعتبر أساس الوسائل الفنية الاجتماعية لأنها ليست عوامل مساعدة فقط ، ويمكننا أن نلخص المقومات التي تستند إليها الوسائل الفنية الاجتماعية فيما يلي :

١ - معرفة وثيقة بتكوين الجماعات في المجتمع والوظائف التي تؤديها ومدى ارتباط كل منها بالآخرى .

٢ - تحديد لدرجة مرونة التنظيمات الاجتماعية بقصد الوصول الى أفضل الطرق لتغييرها .



٣ - تحديد أهداف السلوك العامة على أساس معرفة وثيقة بالمبادئ النفسية التي تؤدي الى تكامل الجماعة أو تفكيكها :

٤ - معرفة بطرق التنظيم وعوامله المساعدة كوسائل الإتصال العقلي أو المادي .

٥ - ادراك صحيح لكيفية التنسيق بين القوى الاجتماعية المختلفة التي تعمل في الموقف الاجتماعي المطلوب توجيهه توجيهها خاصا .

٦ - توجيه أكثر الاهتمام للتنظيمات الاجتماعية التي تستغرق أكثر حياة الأفراد وتنظم أكثر أنواع سلوكهم .

ويجب أن تستند هذه المقومات على مجموعة من المبادئ الهامة التي تصور وتحلل في نفس الوقت مجرى الحوادث وخلاصتها : أن أغلب ملامح عصرنا ترجع الى الانتقال من مبدأ حرية العمل الى المجتمع المخطط وكذلك الانتقال من ديمقراطية الأقلية الى المجتمع الكبير ( الجماعي ) ومن أجل هذا نؤكد أن الوسائل الفنية المستخدمة في تحسين أو تعديل أو دراسة المجتمع أو رعاية أفرادها على أي نحو لابد أن تسير في نفس اتجاه هذه المبادئ وبالتطبيق على مجتمعنا نتبين ما يلي :

١ - أن مجتمعنا قد جعل التخطيط القائم على الدراسة والبحث قاعدة التفكير وأساس العمل ، أو بمعنى آخر أصبح التخطيط سياسة الدولة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والضحية وغيرها :

٢ - أن مجتمعنا يهدف الى تحقيق رفاهية المجموع . وبالتالي تصبح الرعاية الاجتماعية ضرورة للوصول إلى هذا الهدف :

٣ - أن فلسفة الرعاية ( أو الخدمة العامة ) تأخذ الطابع الجمعي لا الفردي ، وتسير في الاتجاه الأفقي لا الرأسي .

٤ - إنما يصلح لمجتمع يأخذ بمبادئ حرية العمل التي تؤدي في نهاية الأمر الى حرية الرأسماليين وحدهم ، لا يصلح لمجتمع يهدف الى تحقيق حرية الفرد في المجموع عن طريق التخطيط :

٥ - أن الوسائل الفنية في معالجة مسائل المجتمع دراسة أو تقويما التي نبتت في المجتمعات الرأسمالية ( والمعروفة فنيا بالخدمة الاجتماعية ) لاتصلح للتطبيق من حيث فلسفتها على مجتمعاتنا المخطط ، كما سيبدو هذا من الفقرة التالية :

### مشكلة الحرية واتصالها بمراحل تطور الوسائل الفنية والاجتماعية

يختلف شكل الحرية كما يختلف قياسها أيضا لأنه يتغير من وضع اجتماعي لآخر فالحرية في الامرة شيء وحرية اللعب والحرية الدينية والسياسية شيء آخر : وبالتالي فالضمانات الاجتماعية للحرية لا بد أن تختلف من حيث مفاهيمها تبعاً لذلك . فمعنى الحرية يختلف باختلاف الموقف ، فالحرية في ظروف نضال الإنسان المباشر مع الطبيعة تختلف كلية عن ظروف نضاله مع الطبيعة الثانية ( المجتمع ) التي ظهرت في المرحلة الثانية من تطور التكنيك الاجتماعي :

ويشير كارل مانهم إلى أن تلك الاختلافات في مفهوم الحرية ، من الناحية السوسيولوجية ، تصبح ذات معنى فقط إذا اعتبرنا المشكلة غير متوقفة على علاقاتها بالمجتمعات المختلفة أو الأوضاع السائدة في أي مجتمع وإنما تتوقف من حيث وضعها واتصالها بمراحل تطور الوسائل الفنية الاجتماعية المختلفة ، أي بمرحلة الاكتشاف ثم بمرحلة الاختراع وأخيراً بمرحلة التخطيط .

١ - ففي المرحلة الاولى - مرحلة الاكتشاف عن طريق الصدفة أو مرحلة المحاولة والخطأ ، كانت الحرية تعبر عن نفسها عن طريق الأفعال المباشرة

والاستجابات المتعددة للمؤثرات المحيطة بالإنسان : والشعور بالحرية أو بعدمها كان يتوقف على شعور الإنسان بأن هناك ثمة عوائق تمنعه من تحقيق رغباته : ويرى ما نهم أن حرية هذه المرحلة كانت في مستوى حرية الحيوان فالإنسان يشعر بتهديد لحرية إذا حظر عليه ألا يتعامل مع الأشياء أو الأفراد كما يريد ، كالحيوان الذي يشعر بالحيرة والتوتر عندما يحرم من استعمال جسده كما يريد . فسمة الحرية في ذلك العهد هي الذاتية ، وهذه الذاتية لم تتغير بالضرورة عندما تعلم الإنسان استخدام الأدوات البسيطة لأنه عند تعرفه على هذه الأدوات شعر بخيبة الأمل عندما عجز عن استعمالها وتمسكها كما لو كانت أجزاء من جسده وعلى الرغم من أن استخدام الأدوات البسيطة لم ينتشر في هذه المرحلة إلا أنها دفعت الإنسان الى نوع من التقدم ، أى أن عملية التكيف أصبحت أكثر فاعلية .

فالتوازن بين الإنسان ورغباته من جهة وبينه وبين البيئة من جهة أخرى مهد السبيل الى تعديل جزء من البيئة ولذلك كانت أى عقبة تقف أمام هذا التعديل تعتبر تهديدا للحرية :

فالإنسان في هذه المرحلة كان حرا في أن يكيف نفسه مباشرة مع أى موقف معين .. وكان وقوف أى شخص أمامه لمنعه من تنفيذ خبراته في تعامله مع المواقف المختلفة يعتبر تهديدا لحرية . فمعنى الحرية للإنسان في هذا الوقت هو ألا يكون مهدداً في محاولته للتكيف : وما دام الأفراد يميلون الى تنفيذ رغباتهم المباشرة ويجهلون في البحث عن أشكال تلقائية للتعبير الذاتى ، فسوف تبقى الحرية المنبعثة عن هذا التعبير مهما تعقد البناء الاجتماعي ولكن بشكل ومضمون آخر :

٢ - وفي المرحلة الذاتية ، مرحلة الاختراع ، استطاع الإنسان نظرا لمعرفته المتزايدة بالآلات وطريقة استخدامها أن يكتشف ويختار غايات ووسائل تقف

موقفا وسطا بين نفسه وبين هدفه النهائي : ففي هذه المرحلة تعلم الانسان أن يتحرر أكثر وأكثر من الاعتماد كلية على الطبيعة . والحرية في هذه المرحلة تتوقف على تحديد الأهداف الوسيطة للعمل الجمعي على الرغم من أن الهدف النهائي قد يكون غامضا . وإذا كان الانسان في هذه المرحلة قد تحرر من طغيان الطبيعة وقلل من اعتماده الكبير عليها وذلك بفضل التكنيك الإجتماعي إلا أنه في نفس الوقت ربط مصيره بنفس الدرجة بالزام اجتماعي لا يمكن تجنبه . وقد تم هذا عندما تحول عن الطبيعة الأولى ( البيئـة ) الى الطبيعة الثانية ( المجتمع ) التي لا تقل في درجة تهديدها عن الطبيعة الأولى . فالأمر لا يختلف إذا مات الانسان جوعا أو إثر زلزال ، أو فسدت حياته وفنيت بالتصدع الاجتماعي الذي يؤدي إلى الثورة أو الحرب . فالنتيجة واحدة على الرغم من أن الكارثة ترجع الى أسباب طبيعية في الحالة الأولى وأسباب اجتماعية في الحالة الثانية .

فالحرية في هذه المرحلة الثانية تقوم إذن على الرغبة في خلق الظروف التي تحقق التكيف الاجتماعي بدلا من قبول الأمور على علاتها . فالفرد يشعر بالحرية عندما تصبح لديه القدرة على أن يعمل وأن يقيم نظاما له أهداف خاصة ومحددة أو على الأقل يشترك بنصيب في إدارته ، وبالاختصار عندما يكون الإنسان حرا في أن يخترع : وبما أن كل اختراع قد ساعد على تغيير البشرية . فقد أصبح واضحا أن عصرنا لم يكن العصر الأول الذي عدل فيه الإنسان من نفسه عند تعديله وتغييره لبيئته ، ذلك لأن التأثيرات المتزايدة للثقافة لا تغير علاقاتنا مع الطبيعة فحسب بل تعدل أيضا من علاقاتنا الشخصية .

٣ - أما الحرية في المرحلة الثالثة - مرحلة التخطيط - فإنها لا تعنى سيطرة المنظمات الفردية لأن هذا لا يؤدي مطلقا الى تعاون تخطيطي . ففي أعلى المراحل يمكن للحرية أن تعيش عندما يضمن التخطيط وجودها ولكن الحرية



هذا تنطوي على تقييد سلطات المخطط ، لأن الخطة بالضرورة تشتمل على الاشكال الأساسية للحرية وكل قيد يفرض عن طريق سلطات فردية قد يهدم الخطة كلها وبالتالي يرتد المجتمع الى المرحلة السابقة وهي مرحلة التنافس والسيطرة . وسواء كانت السلطة الحاكمة فردا أو جماعة أو مجموعة شعبية فانها ملزمة بالسيطرة الديمقراطية لتفصح مجالا كاملا للحرية في خططها . وفي الوقت الذي تنسق فيه كل وسائل التأثير على السلوك الإنساني يصبح التخطيط للحرية هو الشكل المنطقي للحرية الذي يكتب له البقاء والدوام :

إن للمفهوم الحديث لا يؤدي الى مجرد الرغبة في السيطرة على تأثيرات البيئة الاجتماعية ، لأن الأساس الذي تستند عليه الحرية هو أن التقدم الهائل في الوسائل الفنية الاجتماعية يسمح لنا بأن نسيطر ونؤثر على مجرى الحوادث الاجتماعية من مركز رئيسي طبقا لخطة محددة .

وفي هذا الصدد يقول كارل مانهيم ، من الآن فصاعدا سيعرف الافراد شكلا رفيعا من الحرية عندما يجدون حيوانهم الفردية منظمة بكفاية وعدل داخل إطار ( النظام ) الاجتماعي الذي وضعته الجماعة ، بشرط أن يكون هؤلاء الأفراد هم الذين اختاروا هذا الإطار ، فالتخطيط العادل الديمقراطي لا يقيد ولا يحد من حريتنا ، والمجتمع الرأسمالي غير المخطط لا يعتبر في حد ذاته الشكل الأساسي الذي يحتوي على أرفع مستوى من مستويات الحرية فالحرية في « المجتمع الرأسمالي الحر » غالبا ما تكون مكبوتة ووقفا على الأغنياء فقط أي طبقة الذين يملكون أما طبقة الذين لا يملكون فانهم مضطرون للخضوع الى الضغط الواقع عليهم . ويقول كارل مانهيم أيضا إن ظهور الحرية المخططة لا يعني إلغاء كل أشكال الحرية الأخرى التي ظهرت في مراحل التاريخ أو تطور الحياة الاجتماعية . فان كل تقدم نحو تحقيق

مستوى اجتماعى أفضل لا يعنى منع الاحتفاظ بالأنماط السابقة للعمل والتفكير والحرية بل على العكس من ذلك فالإبقاء على الحريات السابقة هو خير ضمان ضد التحكم المبالغ فيه في التخطيط . والمجتمع اذا انتقل لمرحلة جديدة ولتنظيم جديد لمعظم أوجه حياته فان بعض أنماط وسائل التكيف القديمة يمكن أن تبقى وتستمر ... وبالتالي تكون أحد الضمانات الهامة للحرية في المجتمع المخطط هو التمسك والمحافظة على قدرة الفرد على التكيف :

## الفصل الحادى عشر

### أسس التخطيط الاجتماعى

كانت الثورة الأمريكية ثورة سياسية فى جوهرها، لم تصل الى أسس التنظيم الاجتماعى، بعكس الثورة الروسية أو الفرنسية التى كانت ثورة اجتماعية أدت الى تغيير جوهرى فى البناء النظامى للمجتمع، جنباً الى جنب مع التغير الذى حدث فى مركز القوة السياسية : ومن أجل هذا يجب أن نفرق بين الثورة السياسية والثورة الاجتماعية فى نتائج كل منهما على تطور المجتمع وحاجته للتخطيط : فالثورة السياسية فى واقع الأمر تغيير فى شكل الحكومة أو تغير سطحى فى طرق تحصيل الضرائب مع الأبقاء على أسس النظام الاجتماعى . ولكن الثورة الاجتماعية تهدف أساساً الى تغيير الأسس التى يستند عليها البناء الاجتماعى، ومن ثم تتغير الإبعاد الاجتماعية بين الناس وما يترتب على ذلك من تغير لأدوارهم ومراكزهم فى المجتمع : ويتبع هذا التغير تغيرات مصاحبة فى القوى الاجتماعية فى المجتمع والعمليات الاجتماعية الإضطرابية والترتيب الطبقي والقيم الأساسية التى توجه السلوك الاجتماعى ، والثورة فى واقع الأمر علامة هامة لفشل مجتمع معين فى مواجهة التغير الاجتماعى ولهذا تدل الثورة على عدم كفاءة النظام القائم فى القيام بالتوافقات الضرورية المترتبة على التغير فى الميادين الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ، وتقوم الثورات لعدم كفاءة النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة ، وفشلها فى اشباع حاجات الجماهير وتحقيق قيمها :

ويعتبر التخطيط الاجتماعى محاولة لتطبيق وسائل العلم الفنية لحل المشاكل التى تنشأ باستمرار نتيجة للحاجة الدائمة الى توافق النظام مع حاجات الغالبية العظمى

من أعضاء المجتمع : والتخطيط يضع في اعتباره أن أهداف الجماهير منطقية ، ومن ثم يجب اتخاذ كل الوسائل الممكنة للوصول إليها ، وعلى ذلك يسـكون التخطيط الاجتماعي تطبيقاً لبعض الوسائل للوصول إلى أهداف معينة ، وتشتمل الوسائل على المعرفة والتنبؤ الذى يأتى عن طريق العلم النظرى والتطبيقى معا ، وتشتمل الأهداف على التقييم الاجتماعية المعترف بها والمقبولة من الغالبية العظمى لأعضاء المجتمع :

وبالإضافة إلى المعرفة العلمية ، يجب أن تتوافر الخبرة والمهارة الإدارية التى تساعد على تنفيذ الخطط . فبدون معرفة منظمة يكون المخطط خطراً داهماً ، وبدون المهارة الإدارية والسياسية يصبح المخطط كمن يرسم أوهاماً على أوراق تذروها الرياح : ومثل هذين النموذجين من المهارات قد يوجدان فى شخص واحد وقد لا يوجدان ، ولكن وجودهما معا أمر ضرورى :

وقد أصبحت فكرة التخطيط الاجتماعى مقبولة عند كل الباحثين فى العلوم الاجتماعية ، على الرغم من أن كثيراً منهم يشعرون بضيق مدى التنبؤ فى علومهم . بالإضافة إلى قلة الحقائق النسبية التى يمكن الاعتماد عليها فى النواحي التطبيقية ، وقد يذهب بعض الباحثين إلى القول بأن التخطيط ينبغى أن ينتظر حتى يمكن الحصول على كل الحقائق ، وأن على عالم الاجتماع ألا يقدم توصياته إلى واضعى السياسة الاجتماعية ، بل عليه أن يترث حتى يصبح متأكداً من كل الحقائق على اختلاف أنواعها ودرجاتها . وربما كان هذا الموقف سليماً من الناحية النظرية ، ولكنه غير واقعى من الناحية التطبيقية ، فالتخطيط يجب أن يعمل عن طريق شخص ما ، مهما كان قائماً على علم محقق أو على ظن أو تصور أو أى شىء آخر . وهذا ضرورى لأن التغيير الاجتماعى لن ينتظر . ويقول روبرت ليند Robert Lynd سواء



اشترك العلماء أولم يشتركوا فسوف يبحث الناس عن أهدافهم وسوف يبحثون  
عن وسائل بلوغها وسوف يضعون الخطط :

### النظرية والتطبيق :

العالم لم يعد بمعزل عن الحياة : والذين لازالوا يقيمون الفواصل العميقة  
بين العلم النظرى والعلم التطبيقى أو بين النظرية العملية وامكانيات تطبيقاتها  
العملية ، انما هم فريسة الوهم المتعالم . وإذا جاز لنا أن نزعم وجود مثل هذه  
العوامل فى العلوم الطبيعية ، فلا يجوز لنا فى دائرة العلوم الاجتماعية أن نتنكر  
لإيماننا الذى يشار كنا فيه كثيرون من أقطاب هذه العلوم فى ضرورة تطبيق  
العلم على الشؤون الإنسانية : ولعل إصرار بعض العلماء على عدم الخاط بين  
النظر والتطبيق إنما يرجع فى حقيقة الأمر إلى احساسهم بعدم كفاية طرق البحث  
وعدم دقة الحقائق الاجتماعية . بحيث يصبح التنبؤ على ضوءها مخاطرة كبرى  
ينتظره الاخفاق ، أو إذا جوزف به فى أضيق الحدود التى لا تفيد البشر فى شيء  
له أهمية فى حياتهم أو علاقاتهم : ولهذا عليهم أن يعترفوا أن الأمر يحتاج  
بدلا من الجدل حول حدود النظرية العلمية وصدق القانون العلمى ، إلى مزيد  
من التعمق فى الدراسة لسبر أغوار الحياة الإنسانية وليس هذا فحسب ، بل  
أيضا إلى تطوير وقدرة أكبر على التنبؤ فى وجود أعقد الظروف وأكثر  
احتمالات التغير التى تميز حقائق العالم الاجتماعى .

هذا الى أن الاهتمام بتطبيق العلم لحل الأزمات المعاصرة فى العلاقات الإنسانية  
جدير بأن يجعل العلماء يجمعون مصادر المعارف العلمية ويوجهونها بطريقة تؤدى  
الى مزيد من النتائج المفيدة ، بدلا من الضرب فى كل اتجاه دون وحدة حقيقية للعمل  
البناء فى الإصلاح . ولهذا نعتقد أن العلم هو الخاص الوحيد للإنسان من أخطائه ،  
وننظر الى الجهود التى تبذل لحل المشاكل الإنسانية بالوسائل العلمية نظرة ملؤها

الثقة بالعلم : ومن ناحية أخرى إذا كان هدفنا هو زيادة فهمنا للإنسان وأعماله دون محاولة للتطبيق على المشاكل العلمية ، فإن معالم الطريق أمامنا لا بد أن تكون واضحة ومنظمة التنظيم الذي يسمح بأن يكون كل تقدم في الميدان العلمي مفض الى تقدم آخر ، ذلك لأنه من الممكن في بعض الاحوال أن نعتبر الفهم الحقيقي للحياة الانسانية عن طريق العلم هدفا في حد ذاته . ومن هذه الزاوية حاولت كثير من القبائل والشعوب أن تفهم الانسان ، وأن تفهم معني وجوده ، ومكانه من العالم ، وأعماله على الأرض التي يسكنها :

ومهما كان مصدر اهتمامنا بالعلم الاجتماعي ، سواء كان نظريا صرفا أو تطبيقيا أو كليهما ، فإن المتفق عليه بين العلماء أن النظرية التي لها سمات الوحدة والاكتمال لها قيمة عظيمة ، ومن ناحية أخرى تمثل حاجة ملحة لا يمكن الاستغناء عنها . ولهذا تكون احتمالات التقدم في الميادين النظرية والتطبيقية في الجوانب الاجتماعية كبيرة ويمكن أن نلاحظ فيها زيادات كمية إذا تم هذا في اطار مضبوط من المفاهيم العامة المتعارف عليها :

ومع ذلك ينبغي أن نميز الأحكام القيمية التي تنفذ في البحث العلمي عن القضايا القيمية الأخرى : والاختلاف الهام بينهما يقع في الطابع غير الشخصي الموضوعي الذي يميز تفضيلنا العلمي في مقابل ما نرغبه أو نوده أو نأمله أو بطريقة الاخلاق التقليدية ما ينبغي أن يكون من وجهة نظرنا .

وعلى علماء الاجتماع ان يحددوا النتائج المترتبة على أبحاثهم وعلاقتها بالمشاكل الاجتماعية ، وان يجعلوا الحقائق الموضوعية عن المجتمع في متناول أي شخص مهتم أو مسئول : وواجب عالم الاجتماع الأول أن يصل إلى نتائج محددة واضحة عن المجتمع وعن التفاعل الإنساني . أما كيف يستفاد من هذه النتائج العلمية فليس

الأمر عندئذ خاضعا للتحديد العلمي : وعلى الرغم من ذلك يهتم علماء الاجتماع من حيث الأدوار التي يقومون بها كواطنين أو كآباء أو أصدقاء :

فلا العلم الفيزيائي أو العلم الإجتماعي صالح لأن يدل الناس ، ما ينبغي أن يطلبوه ؟ وكل ما يستطيع العلم أن يفعله هو أن يقول : إذا أردت حدوث الفعل عليك أن تفعل كذا وكذا . أو إذا فعلت كذا وكذا تكون نتائج ذلك حسنة وهذا لا يعنى أن المسائل الخلقية تتأثر بأبحاث علم الاجتماع : فكثير من مسائل السياسة العامة التي كان يظن أن لها علاقة بالأخلاق قد يسرت عندما أصبح ممكنا إخضاعها للتحليل العلمي كما أن الخوف من العين الشريرة زال عندما أثبت العلم أن السحرة ومن اليهم لا يملكون أى قوة خارقة أو زائدة عما زود به الأشخاص الآخرون : وزال الاعتراض على الحقن عندما تقدمت المعلومات العلمية وزاعت بين الناس : وتناقص الاتجاه إلى العقاب الصارم والقاسى على الجرائم عندما تبين أن مجرد القسوة لم تساعد وحدها على نقص نسبة الجرائم وسيتناقص الخوف من الطاقة النووية وستخف المطالبة بوقف تجاربها إذا ظل الاتجاه إلى استخدامها في الأغراض السلمية يتزايد باستمرار : : أما دور عالم الاجتماع بالنسبة لمثل هذه الموضوعات فلا يكون بأن يختار جانبا معينا ، بل عليه ١ - أن يساعد على توضيح حقيقة كل موضوع حتي تصبح تفاصيله حقائق يمكن مناقشتها ، - وأن يقوم بالبحث المطلوب ليجعل من كل حقيقة من هذه الحقائق موضوعا معتمدا يمكن الاهتداء به عند الحكم :

هذا وتمكن المعرفة العلمية النامية المجتمع من اختيار أهدافه بالإضافة الى الامكانيات الموجودة أو التي يمكن الحصول عليها - أو بمعنى آخر يمكن للإنسان نتيجة للمعرفة العلمية أن يتجنب الأهداف المستحيلة أو المتناقضة ومثال ذلك أن المجتمع الواعي لا يمكن أن يقدم علي خفض الضرائب وزيادة الخدمات

الحكومية في نفس الوقت . بل انه يحاول أن يكشف عما اذا كان المواطنون يريدون مزيدا من الخدمات ، فاذا ثبت له ذلك أمكنه أن يرفع الضرائب بموافقة المواطنين وقبولهم الارادى . وعلى هذا يمكننا أن نقول إن علم الاجتماع الواعى يستطيع أن يتنبأ بالجو الاجتماعى كما ينبأ الراصد بالوطوبة والحرارة والبرودة ومثال ذلك أن علم الاجتماع لابد أن يكون قادرا على التنبؤ بطبيعة النظام الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية والمشاكل التي تترتب على الأخذ بنظام سياسى معين مثلا .

وخلاصة القول أن علم الاجتماع لا يمكنه ان يدلنا على تفاصيل السياسات السكانية وما ينبغي ان تكون عليه - كضبط النسل والهجرة ، ولكنه يستطيع أن يدلنا على النتائج التي تترتب على الأخذ بسياسة معينة - أى أنه يبصروينير الطريق ولا يدفع العربة .

ويجب أن نلاحظ هنا أن العلم يكون أكثر فاعلية في رسم طريق بلوغ الأهداف أكثر من تحديدها ، ذلك لأن الأهداف هى في واقع الامر تعبير عن القيم الإنسانية التي تنبثق من طبيعة الحياة الجمعية للإنسان بطريقة يصعب تبينها . ولهذا تكون أهداف المجتمع قلب ثقافته . ويكون العلم وسيلة لا غاية في هذا المضمار . فالعلم دائما في خدمة الأهداف أى في خدمة المجتمع . وهذا يتضح عندما نتأكد ان الأهداف موجودة قبل أن يحاول العالم اكتشافها لانها جزء حيوى من ثقافة المجتمع . ومن أجل هذا يكون التخطيط الاجتماعى طريقة لضبط اتجاه التنوير الاجتماعى ليسير في الطريق الذى يحقق مصالح الجماعة العليا دون حاجة إلى العنف .

وفي ضوء هذا نستطيع أن نصنف القيم التي تحاول كل الثقافات أن تصل إليها ، والتي تعتبر في نفس الوقت أهداف التخطيط الاجتماعى كما يلي :



١ - القيم الفيزيائية : وتشتمل على توفير الغذاء والسكن والملبس، والمحافظة على نقاء الهواء ، والاستمتاع بأشعة الشمس بما يفيد الصحة ، والراحة من العناء والترفيه عن الجسد المكدود ، والاشباع الجنسي .

٢ - القيم الثقافية : وتشتمل على إيصال الثقافة إلى حالة التكامل ، وتحقيق أنسب حد من التناسل لصالح المجتمع ، وإتاحة الفرص المتكافئة للتعليم المتنوع والمهن والترفيه ، وإتاحة الفرصة أيضا لنمو الثقافة الرفيعة كالأدب والموسيقى والرسم وتحقيق التقدم التكنولوجي ، والتأكد من فاعلية النغير الاجتماعي دون صراع أو أزمات اقتصادية .

٣ - القيم الاجتماعية : وتشتمل على توزيع الطمأنينة وتحقيق التعاون والتنافس وإعطاء معنى للحياة .

### طبيعة التخطيط الاجتماعي :

يشير التخطيط الاجتماعي غالبا إلى الجهود التي تبذل لإراديا لعلاج الامراض والائترافات الاجتماعية ، ولتعديل مجرى التغير الاجتماعي .

ولذلك يعكس المنهج الذي يؤدي إلى اتخاذ القرارات الجمعية ، ورسم السياسة الاجتماعية ، واستثارة العمل الجمعي : ومن هذه الزاوية فإن التخطيط الاجتماعي يفترض اشتراك جميع أعضاء المجتمع في أهدافه وفي مجهوداته الإصلاحية ؛ ولذلك يجب أن توزع نتائج التخطيط الاجتماعي على جميع أعضاء المجتمع ولهذا كان التخطيط الاجتماعي التعبير الحقيقي للحرية في مجتمع يحرر المواطن ويعطيه حقوقه الاجتماعية .

إذن وبعد هذا التقديم نستطيع أن نعرف التخطيط الاجتماعي بأنه عملية إرادية تفاعلية تشتمل على البحث والتجريب والمناقشة والاتفاق والعمل في سبيل

الوصول إلى الظروف والعلاقات والقيم التي ينظر اليها كأمر مرغوب فيها ، ويتضمن هذا التعريف أشياء كثيرة :

١ - يشير إلى أن التخطيط الاجتماعي يبرز عامل الهدف الانساني الارادى الواعى فى عمليات التغير الاجتماعى الاطرا دية . فهو لذلك يعتبر أداة من أدوات اخضاع التغير الاجتماعى الى الضبط والقيم الانسانية . ولكن قد يعترض على ذلك من وجهة النظر الفلسفية ، على اعتبار أن معظم الأفعال الانسانية إن لم تكن جميعا غرضية إلى درجة معينة . فالأفعال الفردية والجمعية قد يقال انها على الأقل موجهة نحو قيم واعية الى درجة ما . ولكن التخطيط الاجتماعى فى واقع الأمر وكما نفهمه هنا يتجاوز هذه الدرجة من النشاط الانسانى الغرض الذى قد تسيره الظروف ويخضع فى بعض الأحيان لهوى الأفراد والجماعات المختلفة من حيث المصلحة والمركز : ذلك لأن من أهم أهداف التخطيط الاجتماعى أن يجمع وينسق الأهداف والغراض المتفرقة للأفراد والجماعات ويعمل على تنسيقها وتجميعها فى نسق من الهدف الاجتماعى الموحد ولهذا يصبح التخطيط العملية الدينامية التى تربط التغير الاجتماعى المستمر بالقيم الانسانية الواعية واذن فالتخطيط الاجتماعى عبارة عن منهج للتغير الاجتماعى وأداة من أدوات السياسة الاجتماعية .

٢ - ويشير التعريف الى التخطيط الاجتماعى على أنه عملية اطرادية ، فهو الذى يعبر عن استمرار الجماعة فى التقدم نحو تحقيق الأهداف الاجتماعية للحياة فى المجتمع أو الجماعة ، وذلك لأنه يتقاسم المكان مع أوجه النشاط المتعارضة والمتبادلة للناس : فالتخطيط ينظر اليه على أنه تجديد ومراجعة وتغيير لإطار العلاقات الاجتماعية : وهو كعملية ليس له بداية محددة كما أنه ليس له نهاية معينة . ومن وجهة نظر أخرى يعتبر التخطيط الاجتماعى عملية لأنه يتكرر بصورة لا نهائية فى الخبرات الاجتماعية ، وتفسير ذلك أن أى ترتيب للظروف الاجتماعية

والعلاقات المنبثقة عن التغير الاجتماعي لا يبقى الا لفترات قصيرة الامد ويكون عرضة للتغير بعد ذلك في فترات قصيرة الامد كذلك ، أى أن التخطيط يسير باستمرار في سلسلة مكرنة من حلقات متتابعة من التنظيم والترتيب ، وكما سبق أن ذكرنا نجد أن كل دورة من دورات التغير الاجتماعي يمكن اعتبارها دورة تخطيط اجتماعي مستقلة، أى أن لما نقطة انطلاق ونقطة تكامل لا تلبث أن تختل نتيجة لاستمرار عمليات التغير الاجتماعي ، فتعتبر نقطة انطلاق جديدة لدورة أخرى من دورات التخطيط وهكذا .

٣ - كما يشير التعريف إلى أن عملية التخطيط الاجتماعي تتضمن أربع نواح من نواح النشاط هي التحرى والمناقشة والإتفاق والفعل وسوف نحلل هذه المراحل في موضع آخر ، ولكن يكفي أن نشير هنا إلى أن النواحي هي في واقع الأمر الوجوه الفنية المميزة لعملية التخطيط :

٤ - ويشير التعريف أخيرا إلى أن التخطيط الاجتماعي يحدث خلال نسيج من القيم الاجتماعية ، أى أنه من المهم جدا في عمليات التخطيط أن تكون هناك فرص كثيرة للاختبار أو الاحتمالات بحيث تكون الاختبارات والاحتمالات في موقف من المواقف الاجتماعية : متساوية أو متشابهة من حيث القيم الأساسية ، وكما لاحظنا من قبل ، تقع وراء العملية التخطيطية كلها جميع الأنساق الكبرى للقيم التي تكون جزءا من التراث الثقافي :

وأهم ما يجب أن نضعه في الذهن هنا أن العلاقة بين القيسم الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي تبدو واضحة في كل مرحلة من مراحل العملية التخطيطية ، وأول ما نفعله هو تعريف بعض الظروف والخبرات وإبرازها على أنها مشكلات محدودة لتصبح فيما بعد محور الجهود التخطيطية ، كما أن هذا التعريف سوف يثير مجموعة من الاقتراحات والحلول التي يمكن بها

التغلب على الصعاب التي تكمن وراء هذه المشاكل ويمهد السبيل الى اكتشاف مجموعة من الطرق التي يمكن أن نسير في أحداها عند تنفيذ التخطيط : ومن هذه الزاوية يتطلب التخطيط الاجتماعي اختبارا لأحد الطرق للسير فيها ، لأنه من غير الممكن أن نسير في جميع الطرق في وقت واحد . وإنما ذكرنا الطرق المتعددة حتى تكون لدينا الحرية لاختيار الطريق الذي نرى فيه نتيجة للدراسة أنه يحقق لرغبات الفرد أو لكيانه أو المجتمع في دورة التخطيط التي نحن بصدددها .

#### مصادر وسائل التخطيط :

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع التخطيط الاجتماعي ، حتى أنه أصبح من الموضوعات الهامة للبحث العلمي والتجريب الاجتماعي : وقد نمت الكفايات في هذا الموضوع نموا سريعا من حيث الكم والكيف وقد جاء التحري والتجريب والتحليل من المصادر الآتية :

١ - الجماعات العاملة في ميدان اصلاح المجتمع وتنسيقه ٢ - المؤسسات البلدية أو الإقليمية أو الحكومية العامة المعنية بمسائل التخطيط ٣ - الإدارات الحكومية المشرفة على شئون الزراعة والصناعة والتجارة ٤ - الباحثون في العلوم الاجتماعية وعلى الأخص في علم الاجتماع والاقتصاد والسياسة .

وقد كان المشتغلون بمسائل تنسيق المجتمع أكثر من أسهم في فهم عمليات التخطيط الاجتماعي ووسائله ، ذلك لأن عملية تنسيق المجتمع كما تطبق أو تستخدم تعمل على استثارة الناس لاستخدام قوتهم وخبراتهم ومواردهم لتحسين التعاون في حياتهم المشتركة ، وتساعد في تنمية العملية عن طريق تزويد هؤلاء الناس بالوسائل الفنية المطلوبة . وعلى الرغم من أن تنسيق المجتمع



ليس شاملا ولا عاما من حيث المضمون كالتهخطيط الإجتماعى ، فإنه يستخدم بصورة منتظمة لمواجهة مواقف متعددة . وكما يقول واين ماكميلان Wayne Macmillen يستخدم تنسيق المجتمع شعوريا أو لا شعوريا فى كثير من ميادين النشاط الانسانى ، فى السياسة والنن والاقتصاد والتربية وغير ذلك لأن الأفراد والجماعات حين يبحثون عن طرق لتجميع مصادرهم ومجهوداتهم للوصول إلى تحسين معين فى الحياة الجمعية يكون تنسيق المجتمع موضوعا موضع التنفيذ :

ومع ذلك فعملية تنسيق المجتمع تختلف عن التهخطيط الاجتماعى كما نفهمه هنا فى مواقع ثلاث :

١ - تنسيق المجتمع يشير إلى مجموعة محددة من المهارات والوسائل الخاصة بالخدمة الاجتماعية المتخصصة :

٢ - تنسيق المجتمع مثل كل نواحى الخدمة الاجتماعية موجه إلى موضوعات تقليدية تشمل معالجة الفقر والانحراف والمرض ويتم بطريقة رأسية .  
٣ - تنسيق المجتمع غالبا ما يتم عن طريق مؤسسات الخدمة الاجتماعية وفى إطار المجتمعات المحلية .

### المفاهيم الأساسية فى التهخطيط الاجتماعى :

الاتجاهات الأساسية فى التهخطيط الاجتماعى تنشأ من المضمون القيمى السائد فى المجتمع : وكما أشرنا إلى ذلك من قبل تحتوى كل ثقافة على قيم أساسية معينة تعطى للمجتمع صبغة واتجاها معيناً . ولذلك كانت أغلب مناهج التهخطيط تحاول أن تصل إلى الأهداف الاجتماعية الكبيرة أو تدعم القواعد التى تقوم عليها . ولكن هذه الأفكار الأساسية المختلفة تعنى أشياء مختلفة بالنسبة لمختلف الأفراد والجماعات . ويظن أن تحقيقها إنما يتم بصورة أفضل من خلال مفاهيم

محددة لها واقعية ملموسة : ومثال ذلك أن تحقيق الاهداف الاجتماعية الكبرى يتضمن ثلاث مجموعات من القيم التي أشرنا اليها من قبل : وهكذا نجد أن بعض الناس يرون أن تحسين التنظيم الاجتماعي هو خير الطرق التي بها نصل إلى القيم الاجتماعية العليا . بينما يرى آخرون أن الوصول إلى الاهداف الكبرى يتم عن طريق اثاره اهتمام الافراد في الآخرين وفي أنفسهم : هذا إلى أن نوعا ثالثا من الناس يرى أن الوصول للآهداف العليا للمجتمع يكون عن طريق توجيه الجهود الاجتماعية في مختلف ميادين المجتمع إلى تحقيق الرفاهية للجماعة خاصة والمجتمع عامة . هذه المفهومات لا تبدو متناقضة كما يظهر ذلك لأول وهلة ، بل إنها في الحقيقة تمثل نواحي اهتمام مختلفة من جهة وتمثل أيضا جزءا متكاملًا في التراث القيمي للمجتمع من جهة أخرى :

ولكن هذه القيم الاجتماعية - بغض النظر عن مدى ارتباطها - فإنها تعبر في الحقيقة عن مستوى عال من التجريد ، لأنها تتسع أو تضيق على أساس ظروف الناس المعيشية والطريقة التي يدفعون بها حياتهم : ولهذا فإن التخطيط الاجتماعي قد يحقق أو يحدد القيم الاجتماعية عن طريق تغيير الظروف التي تستند إليها الخبرات الاجتماعية : وعلى هذا تكون الظروف التي تؤثر وتسيطر على الخبرات الاجتماعية هي المفهومات أو الموضوعات الواقعية المباشرة التخطيط الاجتماعي :

كما أننا نلاحظ أن معظم مشاريع الإصلاح الاجتماعي تحاول أن تواجه مسائل السكان أو المصادر الأساسية للمجتمع أو كليهما في منطقة معينة . وكل تغيير في أي من هذه العوامل سيؤدي إلى اثاره تغيرات توافقية في العناصر الثقافية المرتبطة وفي أنماط التفاعلات الاجتماعية . وفي بعض الأحيان قد يركز التخطيط على تناول العناصر المادية للثقافة : مثل إقامة المدارس وأماكن الترفيه والسكان وغير ذلك

ومن ناحية أخرى قد يركز التخطيط على تناول مسائل التنظيم الاجتماعي باعتبارها أحد موضوعاته المباشرة والمهدف من ذلك هو محاولة تبديل الأنساق أو البناءات الخاصة بالعلاقات الاجتماعية الأمر الذي يؤدي إلى إعادة النظر في الوظائف الخاصة بأحد الأنظمة الاجتماعية أو في صور النشاط التي تترتب على قيامه على نحو معين : ولكن التخطيط يحاول أن يقيم ويراجع أو يلغى بعض صور التنظيم الاجتماعي : ومثل هذه التغيرات تتوقع منها أن تنمي التغيرات التوافقية في الثقافة وفي الخبرة الاجتماعية التي تصلح فيما بعد لتحقيق القيم الاجتماعية المهمة .

#### حدود التخطيط الاجتماعي

هناك كثير من التحديدات والعقبات التي تقف في سبيل التخطيط الاجتماعي الناجح وبعض هذه التحديدات والعقبات يكمن في عملية التخطيط ذاتها والبعض الآخر قد ينشأ من طبيعة مضمون التنظيم الاجتماعي للمجتمع كما أن عددا منها قد ينبعث نتيجة للطبيعة الفيزيائية والسيكولوجية للكائن الانساني : ولهذا نستطيع أن نعدد ثلاث تحديدات أو عقبات أساسية متضمنة في عملية التخطيط الاجتماعي :

١ - قد ترسم الخطة بعد دراسة سريعة لا تنمى بالغرض المطلوب ، أو تكون قد اعتمدت على حقائق ومعلومات ناقصة ، أو مضللة . وفي مثل هذه الحالات فإن المشكلة موضوع البحث لا تعرف التعريف الصحيح ولا يمكن تناولها تخطيطا بصورة فعالة ؛ وذلك على أساس أن مصادر مهمة قد تكون قد فاتت الباحث أو تجاوز عن أهميتها دون وعي كامل ، كما أن مجال الوحدة التخطيطية وطبيعتها لا تكون قد وزنت وقيمت التقييم الصحيح . ومثال ذلك أن البحث قد يفسوته ادراك الأنساق القيمية ، والعبادات الفعالة في حياة الناس ، ومصادر المقاومة ومعدل التغيير الاجتماعي الجاري واتجاهاته .

٢- التخطيط: يتطلب حين تنفيذه مشاركة المواطنين كشرط أساسي لأنه يخلط في كثير من الأحيان أن ترسم خطط أو تدبر مشاريع كثيرة دون حساب المشاركة الفعلية في تنفيذها. وخطر عدم المشاركة يظهر في التخطيط الاجتماعي الذي يتم عن طريق فردى أو عن طريق المؤسسات الأهلية التي لا تملك سلطة إصدار القوانين واللوائح والتعليمات الملزمة للأفراد والجماعات المتغيرة، والذي يشارك فيه هؤلاء عن وعى تام بدوافعه وعملياته وأهدافه الكبرى: ولذلك كان الاقتناع عن طريق نشر الوعي الاجتماعي من العمليات التي لا بد تسبق وضع مشاريع التخطيط الاجتماعي موضع التنفيذ:

٣- ومن أهم العقبات التي تقف في وجه التخطيط عدم وجود التبادلات ذات الكفاءة العالية التي تشرف على جميع مراحل التنفيذ؛ وخصوصاً في المسائل الخاصة بالوسائل الفنية لعمليات التخطيط الاجتماعي. ولهذا فإن المهارة والخبرة والفهم النظري لمسائل المجتمع وخصوصاً مسائل التغير الاجتماعي من الأمور التي لا بد أن يتزود بها المشرفون على شئون التخطيط في الميدان الاجتماعي. ومعنى هذا أن كل تخطيط اجتماعي يقوم على الظن أو الوهم أو التمنى دون دراسة فعلية لمشاكل المجتمع المترتبة على النقد محكوم عليه مقديماً بالفشل: ولهذا أيضاً كان التخطيط الاجتماعي أكثر أنواع التخطيط تعقيداً وحاجة إلى الفهم العميق والاستعداد العلى المتميز:

### منهج التخطيط الاجتماعي:

يمكننا أن نقول بصفة عامة أن التخطيط الاجتماعي عبارة عن تغير اجتماعي مقصود يتم في ميدان القيم الاجتماعية المتعارضة: ولهذا كانت وسائله الفنية متضمنة في صور أربع من صور النشاط المرتبطة وهي التقصي والمناقشة والاتفاق والفعل: ولكن في الواقع قبل حدوث هذه الخطوات بالترتيب السابق إذ قبل تنشأ



الحاجة الى ذلك أو قد يكون الموضوع الذى نحن بصدده لا يتطلب كل هذه المراحل ومع ذلك فيذهب بعض الباحثين الى أنه بالرغم من أن طبيعة التخطيط الاجتماعى الذى يقوم على الأساليب الديموقراطية لا يفرض مراحل أو خطوات بذاتها ، إلا أن التحليل العلمى لعملية التخطيط سوف يكشف بوضوح وجود كل مرحلة من المراحل السابقة فى الخبرة التخطيطية الإجتماعية :  
دور البحث :

الجهود الإصلاحية التى تبذل فى أى ميدان من ميادين العمل الاجتماعى لا يمكن أن تعالج وتصبح ذات فاعلية من حيث الهدف الذى نريد الوصول إليه ، بدون استقصاء الحقائق المناسبة لهذا الغرض ، لأن مثل هذه الجهود لا يمكن أن تنبعث من العدم بل لابد أن يكون هناك أساس مادى من الحقائق تقوم عليه عملية التخطيط ومن الملاحظات العامة أنه فى الجمعيات المنظمة أو المؤسسات العامة ذات الصبغة المحلية أو الدولية لا تكون المناقشات فيها على غير أساس أو نظرا لرغبة بعض الأعضاء فى الحديث لمجرد الحديث ، بل إن كل ما يقال لابد أن يكون مستندا الى الحقائق والبيانات والإحصاءات الدقيقة التى تكون فى متناول اليد : ولذلك نجد أن مؤسسات الرعاية والمؤسسات الحكومية والإتحادات العمالية والإدارات الصناعية والمنظمات الدولية لا تسرع فى وضع برنامج لآى عمل فى الميدان الاجتماعى إلا إذا كان لديها مقدما البيانات الكاملة عن الإمكانيات المالية والبشرية والقانونية التى تعمل على انجاح المشروع :

والإستقصاء يمكن أن ينهض بنحس وظائف أساسية فى التخطيط الاجتماعى

١ - تحديد المشكلة ومناسبة العمل الجمعى وتوقيته :

٢ - تحديد ما يمكن عمله وما لا يمكن عمله فى ضوء أطار المشكلة وتوقيتها

٣ - استعراض خبرات الآخرين فى مواقف مماثلة

٤ - تفحص المصادر التي يمكن استغلالها في تنفيذ الخطة :

٥ - تحديد الوحدات الاجتماعية والمناطق الجغرافية للتخطيط :

أما أهمية البحث فانها تبدو مما يلي :

١ - البحث يمكننا من وضع الأساس الدقيق لتعريف محكم للمشكلة الاجتماعية ومناسبة العمل الجمعي ووقته . فمن ناحية قد يعنى هذا قياساً كمياً ووصفاً موضوعياً للظروف الاجتماعية والخبرات التي تشمل لب المشكلة ، ومن ناحية أخرى يتضمن التعرف على المسائل الاجتماعية والقيم المتعارضة التي يمكن أن تساعد في إبراز المشكلة وفي حلها . ونتيجة لذلك فان الباحثين في التخطيط يكون لديهم مقياس العمل الذي تواجههم ويساعدهم على تجنب التركيز على المراحل الثانوية أو العرضية للمشكلة ، وكذلك يمكن القادة من بلورة جهودهم وتوجيهها نحو أصول المشكلة وجوهرها .

٢ - البحث يمكننا من الإشارة الى ما هو ممكن وما هو غير ممكن من حيث القدرة مع الانجاز ، ذلك انه إذا نظرنا الى الأمور نظرة واسعة فاننا سوف نصل الى أنه ليس من مستحيل . ومع ذلك عندما نبدأ في بحث المسائل على الطبيعة نجد أن هناك صعوبات كثيرة تنشأ عندما نفكر في التطبيق العملي للنظريات أو للمسائل التي درست من قبل دون بيان لامكانيات تطبيقها، ولهذا كان البحث من هذه الناحية مفيداً جداً خصوصاً إذا كان موجهاً الى اكتشاف العقبات الطبيعية أو البشرية أو المالية التي قد تعوق انجاز البرنامج أياً كان هذا البرنامج ومن ناحية أخرى قد يكشف البحث أن بعض أهداف العمل الجمعي لا يمكن أن تتحقق في الوقت المحدد وبناء على المصادر التي تحت أيدي المخططين والمنفذين . ومثال ذلك أن مشروعاً للاسكان أو لمده الإيطاق السكاني لمنطقة معينة ، قد يبدو في نظر بعض الجماعات من الأمور الضرورية التي يجب البدء فيها على نطاق واسع، إلا أن الأمر بالنسبة لمجموع

المواطنين قد يبدو غير مثير أو قد يكون مثل هذا المشروع سابقا للزمن قليلا أو فوق قدرة المصادر وفي غير متناول المواطنين الذين يمكن أن يفيدوا منه لو كانت ظروفهم غير تلك التي كانت موجودة في أثناء حماس الجماعات الخاصة لهذا المشروع كما أن مشروعات من هذا النوع قد تغفل بغض النظر عن نقص امكانيات التمويل والسلطة القانونية ، القوى الاجتماعية التي تهب للمعارضة دون أن يتحرز المخططون مقدما لذلك الأمر والإعداد لمواجهة :  
٣ - والوظيفة الثالثة للبحث أنها تجمع خبرات الآخرين في مواقف مماثلة بقصد الاستفادة منها وتلافي الأخطاء وإدخال التحسينات التي وجد أنها ضرورية في أثناء الخبرة التطبيقية للمخططين ، ذلك لأن خبرة الآخرين تعمل على تزويدنا بالمعلومات والعمق والخارج من المآزق والصعاب والاقتراحات ، والتحذير من الأخطاء والقرارات المتسرفة ، أي أنها تزودنا بقدرة على مد النظر الى الأمام والتنبؤ بما قد يحدث في حدود معينة . وهذه المرحلة من التخطيط الاجتماعي قد توفر الوقت والمصادر وتسهل عملية التخطيط بأكملها ذلك لأنه بدونها قد نصرف كثيرا من الوقت في عملية التجريب أو بالجهود التي ينتظرها الانخفاق . كما أن استعراض الخبرات السابقة يكون جزءا من عمليتي التعريف والتحديد اللازمتين عند تناول المشكلة الاجتماعية : ومن أجل هذا نزعم أن هذه المرحلة في أي تخطيط اجتماعي مهما كان نوعه أو اتجاهه لا يمكن الاستغناء عنها :

٤ - والهدف الرابع من البحث هو تقدير وزن المصادر والامكانيات التي يمكن استخدامها في تنفيذ الخطة . وتشمل هذه المصادر العناصر الثقافية والقيادة والتنظيمات الاجتماعية والترتيبات والمسائل المادية ومتطلبات التنفيذ . والبحث سيحدد ويفسر أيضا العوامل الموجودة في الموقف الدينامي وذلك مثل المصادر التي يمكن أن تمر دون ملاحظة . وتكون في نفس الوقت على درجة ملحوظة من الأهمية . وعند هذا المستوى من التخطيط يمكن للاستقصاء أن

يُعتبر التنظيمات والنظم والجماعات التي يمكن أن تكون في وقت ما أو عند مرحلة معينة مفيدة في تنفيذ البرنامج : وهذا الحصر لن يقتصر على تضمين الوحدات الاجتماعية القائمة فعلا بل أيضا تنظيم المكان والجماعات التي تنشأ وتكون ذات أهمية معينة :

هـ - أما الوظيفة الخامسة للبحث فهي تحديد الوحدة الاجتماعية والمنطقة الجغرافية للتخطيط . وكما ذكرنا من قبل يساعد التخطيط الاجتماعي على ربط الأفراد بعضهم مع بعض في وحدات متميزة ذات أهمية عامة وذات وظيفة اجتماعية ظاهرة كذلك لا يمكن أن يشمل التخطيط أي جماعة بل إن الجماعات التي تقع في برنامج التخطيط لابد أن تكون محددة بإطار جغرافي معين : ولما كان رضا الجماعة على نطاق واسع وموافقتها ضروريا لنجاح عمليات التخطيط . فإنه من المهم أن نعرف طبيعة وحجم وحدود الجماعة أو المنطقة التي تتأثر :

المناقشة والاتفاق : عندما تحدث أزمة معينة في المجال الاجتماعي أو تحدث أشياء من شأنها أن تعمل على أحداث قلق أو اضطراب في أي ناحية من نواحي المجتمع بحيث يزداد الوعي بضرورة معالجة ما يترتب على ذلك في العلاقات الاجتماعية فإن المخطط الاجتماعي يستطيع أن يدرك أن هناك مشكلة اجتماعية عليه أن يواجهها دراسة وبحثا تمهيدا لوضع البرنامج الذي على أساسه يمكن توجيه الجهود نحو الإصلاح : وفي بعض الأحيان تنشأ الحاجة إلى التخطيط من التنوير التدريجي في مجال الحياة الاجتماعية : ذلك لأن استمرار التنوير يخلق ظروفا تظل تستلقت النظر حتى يصبح الإصلاح أمرا ضروريا بعد ذلك . فيزداد إحساس الناس بضرورة القيام بعمل معين لإعادة التوازن الذي اختل .



ويهمنا أن نشير هنا إلى أن الباحث إذا أراد أن يختبر عملية التخطيط فإنه  
سيجد خطوات ثلاث من المناقشة والاتفاق يمكن أن يميزها ويبرزها عن غيرها؛  
فالأولى عندما تدرك مجموعة صغيرة من الأشخاص أهمية التخطيط وضرورته  
فتأخذ الخطوات المبدئية الأولى، والثانية أن يشرع القائمون على الأمر بوضع  
سياسة وبرنامج للتنفيذ يختار على أساس الإمكانيات الموجودة وعلى أساس  
الاقتراحات المتعددة التي يمكن أن تقدم في هذا الصدد، والثالثة أن يتم الاتفاق على  
أساس الفكرة والسياسة والخطة التي تتبع بعد دراسة كل ما تعلق بإمكانية النجاح،  
وتفصيل ذلك أنه عندما تنأزم الأحوال الاجتماعية وتزداد المناقشة حولها  
يحدث أن ينادى البعض أو ينبه إلى خطر الاستمرار في هذه الحالة الأمر الذي  
يؤدي في النهاية إلى القيام بعملية جمع الحقائق وإجراء الدراسات التي تؤدي  
إلى التخطيط في نهاية الأمر. ومعنى هذا أن الاختصاصيين في الدراسة والبحث  
يبتدجون بطريقة أو بغيرها في عملية التخطيط. ويتمخض هذا عن مجموعة من  
الاقتراحات والحلول التي تناسب الموقف المتأزم. ولكن يلاحظ أن هؤلاء  
الناس الذين ينفعلون يمثلون أقلية من مجموع الجماعة التي يهملها الأمر. ومع  
ذلك فعليهم يتوقف إبقاء النقاش حول الموضوع حياً، وعليهم تقع مهمة الرسم  
والتخطيط. ويجب أن ننبه هنا إلى أن الرواد الأول للتخطيط قد ينقلب نقاشهم  
إلى نوع من الجدل وبذلك تفقد عملية التخطيط مرونتها، وفي أحوال أخرى  
قد ينقلب هؤلاء الرواد والمخططون إلى نوع من الموظفين الذين يدافعون عن  
مصالحهم باعتبار أن تنفيذ خططهم سيعلى من شأنهم أو يتيح لهم فرصاً  
للترقى أو الإفادة بصورة ما.

واختيار الأهداف التي توجه إليها المجموعات والجماعات ينبغي أن يتضمن  
نوعاً من السياسة الجمعية وهذا لن يتأتى بطريقة مثالية إلا على أساس من البحث

والاستقصاء ، ولكن عمليا قد لا يكون الأمر على هذا النحو . ونحن نوجه النظر إلى هذه النقطة لأن المشاكل الاجتماعية هي واقع الأمر . مسائل تستحوذ اهتمام الجماهير وتستدعى العمل الجمعي لمواجهةها . ولذلك فإنه ما ان نحدد المشكلة نتعرف عليها بدقة فإن الناس غالبا ما يتقدمون بالمقترحات التي تعين ما يجب عمله لحلها ، ومثل هذه المقترحات تتضمن خطوات يجب اتخاذها وأشياء يجب عملها وأعمال يجب البدء فيها أو إجراءات يجب أن تتوقف ولا يجب أن ننظر إلى هذه المقترحات على أنها كلام فارغ أو نتيجة لانفعال لا يقوم على أساس من الدرس والبحث ، بل يجب أن ننظر إليها على أنها افكار وخطط يمكن الاستفادة منها .

ولكن هذه الافكار والخطط لا يمكن ان توضع دائما موضع التنفيذ . لأنها قد تكون كثيرة جداً لا يحتاجها الموقف الاجتماعي أو تكون غير عملية أو فوق طاقة الإمكانيات التي يمكن ان تستخدم في مواجهة المشاكل الاجتماعية الرئيسية كما أنها قد تكون متناقضة وغير قابلة للتنفيذ لنقص في الحقائق التي اعتمدت عليها أو لأنها تصور موقفا مثاليا لا يمكن أن يتحقق في واقع الأمر ، ولهذا فإن الجماعات التي تعمل في التخطيط في جميع القطاعات يجب أن نصل فيما بينها إلى نوع من الاتفاق الذي ينسق بين خططها جميعا ويجعل من الممكن السير في تنفيذها دون تعارض بينها ، ومثل هذا الاتفاق لا بد أن يتم على أساس الوصول إلى قرار معين فيما يتعلق بالتوفيق بين القيم المتعارضة لكل جماعة ، ولا يعني ذلك أننا في كل حالة يجب أن نوفق بين الخطط المتعارضة ، بل قد تتم عملية التوفيق على أساس قبول خطة معينة ورفض الأخرى ، كما انه لا يلزم أن تأخذ بأحد المقترحات المقدمة ، بل إننا قد ننفذ خطة لم ترد في اقتراح واحد بعينه .

وهنا نشير إلى أهمية حيث الأفراد والجماعات لتفهم عملية التخطيط واثارة الوعي التخطيطي بين من يهمهم الأمر ، لأن مساندة الجماهير للتخطيط أيا كان نوعه

من الأمور الهامة في نجاحه طالما كان التخطيط يهدف إلى تغيير المواقف الاجتماعية التي يكونون مضمونها . وإثارة الوعي التخطيطي يمكن أن يتم على مستويين :  
مستوى الجماعة الأولية كما يحدث في القرية وفي الجمعيات ذات الأهداف المحددة

والأعداد الصغيرة فيتم عن طريق المناقشات والاجتماعات المباشرة ، ومستوى الجماعة الثانوية والتي تظهر على الأخص في المدينة ويمكن أن يتم الوعي باستخدام وسائل الاتصال الجمعي كالمصحف والراديو والتلفزيون والأفلام والمطبوعات وغير ذلك :

وهنا نلاحظ أن وسائل الاتصال على المستوى الثانوي تهنيء الفرصة لاستخدام الضغط والدعاية لأن الجماعات التي تجمع الأفراد وتنظمهم لأغراض السياسة الاجتماعية والتخطيط تمثل من الوجهة العلمية مراكز قوة كبرى . فكل جماعة تحاول أن تضمن لنفسها ولأفكارها وخططها الأولوية . وفي بعض الأحيان قد تعتمد بعض هذه الجماعات إلى ممارسة نوع من الضغط على الدولة لتنفيذ سياستها وخططها .

#### العمل الاجتماعي الحكومي والخاص :

الاستقصاء والمناقشة والاتفاق يمكن النظر إليها على أنها صورة من العمل الاجتماعي . ولكن السياسات الاجتماعية والتخطيط لا بد أن تترجم إلى نواح متعددة من النشاط الذي يقوم به الناس الذي سيتأثرون بهذه السياسات وهذه الخطط : وبذا كان العمل الاجتماعي مرحلة فنية متميزة من التخطيط الاجتماعي ؟ وعلى ذلك نستطيع أن نميز ناحيتين هامتين من نواحي العمل الاجتماعي ، فأولا يجب أن تقرر المخططة وتكتمل عن طريق تنظيم اجتماعي محكم وثانيا ينبغي أن ينفذ البرنامج خطوة خطوة عن طريق نشاط يومي محدد . كذلك يجب أن نعلم أن خطة العمل الجمعي لعلاج مشكلة اجتماعية ينبغي أن يتضمن عدة تنظيمات وترتيبات لإدخال الأنماط الجديدة للعلاقات الاجتماعية في السلوك الروتيني للأشخاص والجماعات التي تتأثر بعملية التخطيط وممثل هذه



الترتيبات الادارية تنشأ من مضمون الخططة وتكشف عن علاقة عضوية بالمشكلة  
بالمضمون الاجتماعى العام الذى تحدث فيه كل من المشكلة والخططة :

هذا ونسمي تنفيذ السياسات والخطط عن طريق الحكومة بالتشريع الاجتماعى  
وبهذه الطريقة تتحول السياسية الاجتماعية إلى سياسة عامة وذلك بوضع هذه  
السياسة فى صورة قانون ، وعندئذ تصبح أهداف القانون السياسية الرسمية  
لوحدة من وحدات الحكومة التى يعينها الأمر أو تكون محور تخصصها .

وفى كثير من الحالات قد يكون حل المشاكل الاجتماعية عن طريق الجهود  
والوسائل التى تقوم بها الهيئات والمؤسسات المعنية بالرعاية الاجتماعية ، وعلى  
الرغم من أنه ليس هناك حد فارق بين الجهود التى تقوم بها الحكومة وبين  
الجهود التى تقوم بها الهيئات المتخصصة فى هذا المضمار وخصوصا فيما يتعلق  
بالسياسة التى تتبعها كل منها ، إلا أن الأمر فى النهاية يتوقف على الاختيار  
وعلى مدى الكفاية ، وبصفة عامة يمكن أن نقول بأن الخطط قصيرة المدى  
أو التى لها طابع على تقوم بها هيئات الرعاية الاجتماعية المتخصصة ، أما  
الخطط طويلة المدى ذات الطابع العام التى قد يتناول أكثر من قطاع فى المجتمع  
فان الذى يقوم عليه وعلى تدعيم جوانبه هي الحكومة لما لها من إمكانيات واسعة  
ومن قدرة على النسق العام ومن سيطرة على إصدار القواعد والقوانين الملزمة ،  
ومن الملاحظ أن هيئات الرعاية الاجتماعية المتخصصة تستطيع أن تشكل من  
نفسها وتتوافق مع المواقف المتغيرة بحيث يأخذ برنامجها أو سياستها التخطيطية  
نوعا من المرونة بينما لا يصدق هذا على الحكومة فى كل الأحيان . وكقاعدة  
يمكن القول بأن الاقتراحات والمشروعات التى تقوم بها الهيئات المتخصصة  
فى العمل الاجتماعى تكون ذات طابع وقتى وقد تلقى معارضة فى بادئ  
الأمر . ويتوقف نجاحها على قدرة الهيئة فى الاقتناع والمضى فى تنفيذ



سياستها التخطيطية فإذا نجحت وصار لهذا النجاح آثار واضحة في الميدان الاجتماعي بأسره ، عند ذلك تستطيع الدولة أن تتبنى توسيع هذه السياسة لتطبق على المجتمع فإذا تبنت الدولة فعلا مثل هذه السياسة انقلب برنامج الهيئات الى تشريع اجتماعي :

طبيعة العمل الاجتماعي : العمل الاجتماعي لتنفيذ سياسة التخطيط الاجتماعي  
لا يمكن أن توخذ دفعة واحدة ، بل أنها لابد أن تسير في مراحل متعاقبة مرحلة بعد مرحلة في نظام معين حتي يمكن ضمان نجاح الخطوة ، ولذلك يمكن أن نميز مراحل ثلاث في العمل الاجتماعي : الأولى مرحلة تنظيم المصادر أو الإمكانيات التي يمكن الحصول عليها وتهيئتها للافادة منها في العمل الاجتماعي والثانية ترتيب وحصر المراحل المتعاقبة من العمل الاجتماعي حتي لا تسبق مرحلة لاحقة مرحلة سابقة وبذلك نتحاشي عملية القفز غير الضرورية ذات النتائج العكسية التي قد تضر بالخطوة بأكملها . والثالثة تآزر العمالية السكلية أي تساند اجزاء الخطوة بحيث تترابط فيما بينهما ترابطا عضويا في نهاية الأمر :

وهكذا نرى أنه يلزم لضمان سلامة الخطوة ونجاحها أن نذكر بالتفصيل المراكز والأعباء والاتصالات التي تلزم القادة ونعد كذلك التنظيمات والمواد اللازمة ونجعلها في متناول اليد في ضوء المظاهر والخطوط العامة للخطوة ذاتها : والقيادة هنا تتضمن عدة خصائص أهمها يتوقف على النفوذ والمهارة والخبرة

وينبغي أن يسكون في ذهننا دائما أن السياسة الاجتماعية تطبق في مضمون اجتماعي يتغير ويعارض التغير في نفس الوقت ، وكما أشرنا الى ذلك من قبل تحتوى القوى الاجتماعية في الموقف الذي نخطط له مصادر لابد من تحريكها ، واجد هذه المصادر هي العادات والتقاليد والنظم التي قد تعمل على معارضة التغيرات

الاجتماعية ، ولهذا ينبغي أن يحسب حساب هذه المواقف عند وضع الخطة وعند الشروع في تنفيذها .

العملية التخطيطية خطوات من العمل المتعاقب : يجب أن ينظر الى التخطيط الاجتماعي على أنه في النهاية عملية اطرادية أي أنه سلسلة مترابطة متعاقبة من الحلقات : ولهذا كانت ادارة التخطيط الاجتماعي عبارة عن تنفيذ خطوة بعد خطوة على أساس الخطة العامة الموضوعية . وأول عمل في هذا الميدان هو اختيار الزمان والمكان وطريقة المعالجة : وقد تتدخل أسباب كثيرة في فرض هذه المسائل : ومهما كانت طريقة إدارة التخطيط التنفيذية فانه نادرا ما تسير الخطة على أساس ما رسم لها من قبل بالضبط ، إذ قد تتعدل طريقة التنفيذ أثناء عمليات التطبيق تبعا لما يمكن أن تقابل به من مقاومة أو ترحيب : كذلك فان التوقيت وإن كان ضروريا إلا أنه يجب أن يكون في اطار الخطة العامة بحيث يمكن أن يتناسب دائما مع كل تعديل يتم على سياسة التنفيذ في ضوء الخطة العامة من حيث تكامل أجزائها .

### التخطيط الاجتماعي والأصلاح الاجتماعي

يختلف التخطيط الاجتماعي عن الإصلااح الاجتماعي من وجهات نظر متعددة على النحو التالي :

١ - ينبثق الإصلااح الاجتماعي من الأفعال القوي ضد المصاعب التي تترتب على أحد صور أو نتائج التعلف الثقافي ويكون للتجربة الشخصية التي يعانيها الفرد من سوء التكيف الاجتماعي ، والمشاركة الوجدانية للآخرين الذين يعانون نفس الظروف ويمرون على نفس الخبرات ، والحق على أولئك الذين يعارضون

دون تبصر كل تغير محتمل لتجسين الاوضاع الاجتماعية، بسبب نزعاتهم المحافظة أو مصالحهم الخاصة، يكون لهذا كله دخل كبير في انضاج الدوافع التي تأخذ فيما بعد طابع التشريع أو العنف في القضاء على هذه المصاعب . وكلما زادت المشكلة الاجتماعية تنافما نتيجة لازدياد تمسك أصحاب المصالح في المجتمع القديم ، زادت حمية المصلحين على اقتحام معركة الاصلاح ، ولكن التخطيط الاجتماعي يتميز بالإتجاه غير العاطفي لتقدير الحاجات الاجتماعية، والرغبة في تطبيق مفاهيم العلم القائمة على هذا البحث والتطبيق المنظم لوسائل الاصلاح التي يكون نتيجة لنمو المعرفة العلمية والرسائل الفنية لمراجعة هذه الحاجات الاجتماعية :

٢ - يهتم الاصلاح الاجتماعي في العادة بتغيير أو تعديل البناء القائم لبعض النظم الاجتماعية ، وعلى الأخص عن طريق اجراءات تشريعية . لكن التخطيط الاجتماعي يهتم في العادة بالمشاكل ذات الطابع الادراي المتصلة بتطبيق القوانين الموجودة فعلا ، كما يهتم بتحسين الطريقة التي تؤدي بها التنظيمات الاجتماعية القائمة وظائفها .

٣ - يحاول الاصلاح الاجتماعي أن يصل إلى أهدافه عن طريق اكتساب قوة لها سلطة التشريع والتنفيذ في نفس الوقت ، أما التخطيط الاجتماعي فانه يقوم على قوة مكتسبة فعلا ويعنى في نفس الوقت بحسن استخدام وتطبيق هذه القوة :

وعلى الرغم من الاختلافات الثلاث السابقة، فان التخطيط الاجتماعي والاصلاح الاجتماعي يتداخلان أحدهما في الآخر ، ولهذا يمكن اعتبارهما وجهان لعملية واحدة ، ويمايزان فقط من حيث أن الأول يقوم على العلم وحسن استخدام القوة الاجتماعية ، والثاني يقوم على العاطفة والرغبة في الحصول على القوة لاستخدامها في تغيير التشريع . ومعنى هذا أن التخطيط الاجتماعي

يحاول أن ينظم والإصلاح الاجتماعي يحاول أن يشير : ولكن التخطيط الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي غالبا ما يجعل الجهود الإصلاحية الفردية غير ذات موضوع . لأن الدولة تحول الإصلاح الاجتماعي الى سياسة ثابتة تتبع من الحاجات الاجتماعية المتزايدة التي تخضع في بحثها وتمويلها وتطبيقها للخطة العامة للدولة في ضوء أُمكانياتها المتزايدة .



## الفصل الثاني عشر

### تخطيط المدينة الحديثة

عندما نطبق مبادئ التخطيط وقواعده على نوع متميز من التنظيم الاجتماعي مثل الحياة الحضرية التي تتركز في المدن ، فإننا نواجه بعدة صعوبات تتصل بطبيعة المدن واختلافها من حيث الحجم والتخصص ، وهذا إلى جانب العقبات الطبيعية التي تعترض فاعلية الخطة إذا رسمت على تعديلات أو تغيرات لا بد من إجرائها في مسائل كالإسكان أو المواصلات أو تنظيم الخدمات العامة وتوزيعها بطريقة معينة لتحقيق وظائفها بالنسبة لسكان المدينة . كذلك تصبح العمليات الإيكولوجية في المدينة عاملا معوقا في بعض الأحيان وخاصة إذا لم تضبط اتجاهاتها المطردة ونتائجها على التوزيع السكاني والتخصص المكاني .

وهناك نموذجان أساسيان من التخطيط ، التخطيط الطبيعي أو الفيزيائي الذي يعالج الأنماط المكانية واستخدام الأرض والمساكن وخطوط المواصلات ، والتخطيط الاجتماعي الذي يحاول أن يقيم وحدة من كل الجماعات التي تعيش في المدينة لربطها برباط واحد . والتخطيط المنظم الذي يقوم على قاعدة علمية سليمة حديث جدا على الرغم من أنواعا من أن التخطيط وجدت منذ أن أنشئت المدينة لأول مرة . فالرومان مثلا بنو مدنا متعددة لكل منها غرض خاص ولكنهم بصفة عامة أتقنوا فن إقامة الطرق وتشيد الميادين والأماكن العامة كما أنهم زودوا مدنها جميعا بكل وسائل الترفيه الممكنة .

والتخطيط الاجتماعي للمدينة قديم أيضا على الرغم من أن الأغراض الاجتماعية الأولى كانت تنحصر في الغالب في المسائل المتعلقة بالنسواحي الحربية والاقتصادية :

وقد ترتب على الثورة الصناعية عدة نتائج هامة من أهمها القضاء على الثبات النسبي في نمو المدينة وخصوصا تلك التي دخلتها الصناعات أو قامت على أساسها . ذلك أن نمو الصناعة في المدينة الحديثة أدى إلى تغيرات أساسية في طريقة تنظيمها عندما أصبحت مكانا جاذبا لأعداد متزايدة من العمال وبعد أن أصبحت أيضا مكانا جاذبا لأعداد أخرى من السكان نتيجة لتركز الخدمات أو الأجهزة الحكومية التي تشرف على كل قطاعات النشاط العام في المجتمع . ومن النتائج التي ترتبت على نمو المدينة ظهور ما يسمى بالمناطق المتخلفة ، الدليل القوي على اتساع نطاق النمو دون خطة موضوعة لذلك ، كما أن انتقال أماكن السكن من قلب المدينة إلى خارجها أدى إلى تغيرات واسعة النطاق في المسائل المتعلقة بالسكان وخصوصا بالنسبة للنمات المتميزة للسكان :

والمدينة كما يقول ورتث wirth هي المركز الذي منه تنتشر تأثيرات الحياة المتحضرة الحديثة إلى أقصى جهات في الأرض والتي منها أيضا ينفذ القانون الذي يطبق على كل الناس ، ولذلك فإن أكثر المشاكل الملحة في المجتمع تأخذ شكلا حادا في المدينة : والمدينة الصناعية الحديثة إذن هي مكان مركزي لتطبيق مبادئ وقواعد التخطيط الاجتماعي . وتخطيط المدينة ميدان يشترك فيه البحث الاجتماعي والعمل الاجتماعي والعمل الاجتماعي بطريقة مشمرة للوصول إلى رفاهية المجتمع العظيم .

ويتضمن تخطيط المدينة كلا من البحث الاجتماعي والاكتشاف الاجتماعي

ولهذا كان تخطيط المدينة فنا معقداً يقتضي مجموعة متنوعة من المهارات وعندما نخطط للمدينة لابد أن يشترك في هذا التخطيط مجموعة من المتخصصين الذين تكون معرفتهم ضرورية في حسن رسم الخطة مثل الإحصائيين في شئون المياه والطرق وبناء المصانع والإسكان والعمارة والترفيه ، وهذا الى جانب الإقتصاديين والإداريين وقادة المجتمع والحامين ورجال المال والصحة العامة فضلاً عن علماء الاجتماع ومعنى هذا أن تخطيط المدينة يقتضى تعاون أشخاص من مختلف التخصصات والمهارات الذين يضمون جهودهم للوصول إلى تحقيق القيم الإنسانية الكبيرة وفي هذه العملية الكبيرة للتخطيط تعين التكنولوجيا الحدود الطبيعية لكل الحلول المقترحة ولكن العلوم الاجتماعية تضع في متناول المخططين المادة الأساسية والعمق الضروري الذي يجعل من هذه الحلول أمراً ممكناً : ومن حسن الحظ أن جزءاً كبيراً من هذه المادة أصبح في متناول اليد عن طريق الدراسات التي يجريها علماء الأيكولوجيا والاجتماع :

إن تخطيط المدينة محاولة لبناء الإطار الاجتماعي لنمو الشخصية الإنسانية المتوازنة في مجتمع متكامل قادر على تلبية رغبات الجميع واعطائهم فرصاً للحياة السعيدة . إن ساكن المدينة لابد أن يتخلص من الهواء الملوث والضوضاء والقذارة والنقص الواضح في أشعة الشمس : كما أن الانعزالية التي تترتب على الحياة الحضرية لابد أن تتعادل ليتمكن التخلص من المشاكل التي تترتب على الوحدة وعدم الاحساس بالمسؤولية والأهمية : كما أن وقت الفراغ المترتب على طبيعة التخصص المهني في المدينة لابد أن يستغل استغلالاً في صالح الفرد وفي اتجاه البناء السليم لشخصيته

وليس معني هذا أن تخطيط المدينة يدير ظهره للمدينة الحضرية ولسكنه يحاول أن يضمن وجوداً أكثر أمناً وطمأنينة داخل المدينة إذ ليس ذهن أي باحث أو عالم أن التخلص من مشاكل الحياة الحضرية هو في القضاء على المدن والعودة الى نوع من الحياة الريفية السابقة لأن هذا أمر لا يمكن الوصول اليه لاستحالة المطلقة وبدلاً من ذلك فإن المخططين يحاولون أن يجعلوا من المدينة مكاناً ملائماً لحياة الانسان على الرغم من أنهم يعتقدون أن الحلول الكاملة باهظة جداً فوق طاقة أي دولة من الدول ، ذلك لأن إعادة تخطيط المدينة بهدمها وإعادة بنائها من جديد لا يمكن تنفيذه بالصورة التي يتخيلها كثير من المتحمسين ؟

### إجراءات التخطيط الحضري

يمكن أن نلخص الاجراءات التي تتبع عادة في التخطيط الحضري كما يلي :

تعيين لجنة من المتخصصين لتخطيط المدينة ، تجميع كل الوثائق المتعلقة بمجتمع المدينة مثل الخرائط والاحصاءات وحصيلة الضرائب المحلية وتعداد دقيق لكل وجوه النشاط ، تحديد واضح للامسداد المرغوبة في ضوء أيديولوجية المجتمع العامة ، وضع خطة أساسية تقوم على برنامج نظري عام لا يمكن أن ينفذ في مدى زمني قصير ، تحديد للصعوبات القائمة مع بيان الوسائل التي يمكن عن طريقها التغلب عليها . ويجب أن نضع في الذهن دائماً أن محاولات التخطيط الحالية تصادفها صعوبات متعددة ترجع الى عوامل مختلفة من الملائم ابرازها على النحو التالي :

١ - الطابع الدينامي لأغلب المدن يجعل التخطيط لمدى زمني طويل



مخاطرة كبيرة . وربما أتاحت لنا وسائل الاحصاء الحديثة مقدرة معينة على التنبؤ بمستقبل النمو السكاني ما لم تتدخل عوامل غير منتظرة ومثال ذلك أن سلطات الحكم المحلي في المدينة ما لم يكن لديها السلطة الكافية لتحديد عدد المهاجرين إليها فإن المدينة قد تنمو حجما لدرجة يحتل معها التكامل الاجتماعي وتنهار على أساسها مستويات المعيشة وتنخفض معها أيضا مستويات الاسكان وتزداد المناطق المتخلفة حجما وتتفاقم فيها المشاكل .

٢ قد يقطع المخططون تحت تأثير جماعات خاصة في المدينة فيوجهون السياسة التخطيطية اتجاهات لا تخدم مصالح مجتمع المدينة ككل ، ومثال ذلك أن هذه الجماعات نتيجة لتأثيراتها المتعددة على أجهزة التخطيط قد تشكل أو تشير تحفظات فيما يتعلق بسياسة الاسكان إذا كان في الخطة بناء مساكن قريبة من مساكنهم لأنهم يخشون أن يسكن هذه المساكن سكانا ينظرون لهم نظرة أقل أو قد يعتبرونهم من طبقة دون طبقتهم ولذا تميل بعض المجتمعات الى وضع أجهزة التخطيط تحت الرقابة المباشرة لسلطات الحكم المحلي التي تخضع بدورها للتنظيمات الشعبية التي تقر المبادئ العامة للخطة دون تفاصيلها التي تترك للاخصائيين .

٣ - الصعوبات المالية قد تقف عائقا في كثير من الأحيان في بلوغ التخطيط مداه وهذا يظهر دائما عندما تزداد المدينة حجما وتصبح ميزانيتها غير متكافئة مع نواحي الصرف المتزايدة الأمر الذي يمكن حله عن طريق الحكم المحلي الذي يعمل من خلال التنظيمات الشعبية بزيادة الضريبة الموجودة فعلا أو بفرض ضرائب جديدة :

ولإزاء هذه الظروف فإن المخططين لا يستطيعون البحث عن حلول جذرية  
وعند ذلك يتواضع التخطيط فيتم على أساس المقاييس الآتية :-

١ - تخطيط المرور وذلك لتسهيل الحركة الحرة داخل المدينة ولتقليل  
المدة التي يستغرقها الناس في بلوغ أماكن أعمالهم أو في قضاء وقت فراغهم  
ويلاحظ أن تخصيص أماكن خاصة لوقوف السيارات في بعض المناطق أو  
جعل المرور في بعض الشوارع في اتجاه واحد لا يؤدي في كثير من الأحيان  
إلى الوصول إلى الهدف الأصلي من تنظيم المرور وهو اختصار الزمن بل هو  
على العكس يزيد منه بل ويخلق مشاكل متعددة وخاصة إذا كان القصد من  
ذلك تخفيف الازدحام في بعض المناطق لأن الازدحام في هذه الحالة سينتقل  
إلى مناطق أخرى وهكذا :

٢ - تخطيط وسائل الاتصال وهذا يتضمن بناء الشوارع والكبارى  
وغيرها من وسائل الانتقال :

٣ - تخطيط الخدمات وهذا يتضمن إنشاء مدارس جديدة وإعادة توزيع  
الخدمات الترفيهية والمتنزهات العامة والمستشفيات :

٤ - مشروعات الإسكان التي تهدف أساساً إلى إعادة إسكان سكان المناطق  
المتخلفة في مساكن جديدة بقصد رفع مستوى معيشتهم والقضاء على كثير  
من المشاكل التي ناصلت في أماكن إقامتهم القديمة وتمكيننا للتخطيط العام  
من بلوغ بعض أهدافه الكبرى :

وسوف نعرض فيما يلي لبعض أنواع التخطيط الهامة في المدينة :

الإسكان وتخطيط المدينة : الإسكان يعني أكثر من مجرد الإقامة لأن فكرة الإسكان تشتمل على العلاقة بين مسكن الفرد والظروف المحيطة به وبالجوار بصفة عامة وهنا نلاحظ أن الإسكان السيء ليس متصلا فقط بالتخلف في المدينة لأن بعض المناطق التي تعتبر جيدة السكن نلاحظ فيها تركيزا شديدا في السكان وإضاءة ضعيفة وعدم استمتاع بالهواء النقي أو بضوء الشمس ؛ ولذلك فإن المشكلة الأساسية في الإسكان الحضري تشتمل على أكثر من مجرد إزالة المناطق المختلفة ؛

والمسكن ليس مجرد أداة ذات قيمة معينة عند التخطيط مثله في ذلك مثل وسائل النقل والعمل والخدمات الأساسية في المجتمع فالمسكن قيمة مركزية ولذلك يعتبر غاية في حد ذاته أكثر من كونه وسيلة لغاية وهذا راجع إلى أهمية المسكن في تدعيم كثير من نواحي النشاط التي تصبح ضرورية لتنمية المجتمع ؛ وقد أوضحت الأبحاث السوسولوجية أهمية المسكن ووظائفه عندما تبين أن الإسكان الملائم يؤدي إلى حسن تنشئة الأطفال ورعاية نموهم الفردي والاجتماعي في المراحل المختلفة لحياتهم ؛ ويمكن النظر إلى موضوع الإسكان من وجهة النظر السلبية وخاصة عند دراسة المناطق المتخلفة التي يصل فيها الإسكان إلى درجة سيئة فقد دلت الأبحاث التي أجريت عليها في كثير من مدن العالم أن سوء الإسكان فيها كان أحد العوامل المهمة في انحراف الأحداث وفي السلوك الإجرامي والبغاء وانتشار المخدرات واختلاط القيم وانعدام المسؤولية ، وتعتبر مسألة الإسكان في المدينة من أكبر مشاكلها لأنها تتعلق بعدة نواح مالية هامة فالجماعات ذات الدخل المنخفض لا تستطيع أن تسكن مساكن مرتفعة الأيجار الأمر الذي يترتب عليه اضطرابها إلى البحث عن مساكن رخيصة على الرغم من أنها من الناحية الاجتماعية البحتة لا تفضل ذلك ،

والفرق بين التكاليف الاقتصادية للإسكان وبين المقدرة الاجتماعية للناس على السكن هو الذى شكل فى واقع الأمر المشكلة الأساسية فى هذا الموضوع ولهذا تعمل بعض الدول على التقريب بين الجانب الإقتصادى وبين الجانب الاجتماعى بجعل الإسكان النظيف والملائم للصحة فى مستوى الجماعات ذات الدخل المحدود عن طريق تحديد الإيجار أو عن طريق بناء المساكن العامة .

### الترفيه وتخطيط المدينة :

لقد خفضت ساعات العمل فى السنين الأخيرة وزاد فى نفس الوقت الدخل الحقيقى للأفراد الأمر الذى زاد معه مستوى معيشتهم : وزادت المدينة فى نفس الوقت تعقدا وانتشرت الآلية فى سلوك الناس وزاد التراحم ، كل هذا أدى إلى ازدياد الحاجة إلى الترفيه وخاصة إذا نظرنا إليه من وجهة الفراغ وازدياد المستويات الثقافية . ومن الملاحظ أن الترفيه التجارى يحاول دائما أن ينمى من قدرته على مواجهة هذه الحاجات المتزايدة ولم يظهر دور المجتمع ككل فى هذا المجال إلا منذ وقت قريب ، وهذا راجع إلى الأهمية المتزايدة التى يعلقها الباحثون فى العلوم الاجتماعية على مسئولية المجتمع فى توجيه الترفيه بنفس الدرجة التى توجه على أساسها السياسات السكانية والتربوية .

ويضع المخطط فى ذهنه عددا من المبادئ العامة عندما يخطط المسائل المتعلقة بالترفيه باعتبارها من أهم وظائف المدينة فهو يحاول أن يتذكر دائما الأهمية الكبرى فى النظر إلى الفرد كشخصية ذلك لأن الناس يختلفون والمخطط لا يستطيع أن يقرر ماذا يمكن للفرد أن يفعله بعد أن يتوقف عن العمل ويبدأ الحياة الخاصة غير المقيدة بطبيعة العمل ولهذا يحاول المخطط أن يتصور كل الإمكانيات المحتملة لأنواع الترفيه المختلفة التى تقابل اتجاهات الأفراد المتعددة فى المسائل المتعلقة بالترفيه ومن حسن الحظ أن الثقافة الحديثة غنية جدا تستطيع أن تزود المخطط بأنواع متعددة من الترفيه تغطي ساعات



وقت الفراغ للأفراد على اختلاف مستوياتهم :

ويمكن أن نصنف التاريخ بوجه عام إلى نموذجين : عقلي وفيزيائي ولهذا يجب على المخطط أن يضع في ذهنه دائما أن تكون خططه شاملة للنموذجين ولما كان التخطيط الترفيهي في المدينة يخضع لسياسة محددة لتنمية المجتمع فلا بد أن تنطوي خطة الترفيه على زيادة إمكانيات المدينة واستغلال الموجود بالفعل استغلالا حسنا :

### التخطيط والحكم المحلي :

تعتبر بعض الدول التخطيط المحلي نوعا من أنواع التخطيط العامة يمكن أن يقوم جنبا إلى جنب مع التخطيط القومي ، ومعنى هذا أن للمناطق المحلية أن تنشئ أجهزة لها للتخطيط وترسم سياستها التخطيطية على أساس إمكانيات المنطقة واستقلالها الذاتي وعندئذ تصبح العلاقة بين التخطيط المحلي والتخطيط القومي ليست كعلاقة الجزء بالكل تماما وإنما تصبح كعلاقة وحدة وصغيرة بوحدة اكبر ومعنى هذا أن التخطيط المحلي يمكنه أن تكون له حرية في رسم خططه والاستعانة في نفس الوقت لتنفيذ هذه الخطط بإمكانيات الوحدة الكبرى ، ولكن تطبيق هذه النظرة في المجتمعات التي أخذت بهذا النوع من مبادئ التخطيط أدى إلى عدة صعوبات خصوصا فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإلى صراعات بين المناطق المحلية لم تكن في صالح المجتمع ككل في نهاية الأمر .

ولكن التخطيط في المجتمع المحلي كما يجب أن يكون وخاصة من وجهة نظر مجتمعا لا بد أن يقوم على المبادئ الآتية :

١ - أن ينبع التخطيط المحلي من الخطة المركزية العامة للمجتمع ككل ومعنى هذا أن تسير خطة المجتمع المحلي في ضوء السياسة التخطيطية للمجتمع لتحقيق

التكامل الاجتماعى والاقتصادى بالإضافة الى الامكانيات المادية والخبرة الفنية والقوة البشرية المتزايدة للمجتمع ككل فى زمن معين ؟

٢ - أن تكون أجهزة التخطيط فى المجتمع ذات طابع تطبيقي أساسا ومعنى هذا أنها تعمل على رسم خطط التطبيق فى ضوء الخطة العامة. وعند ذلك يكون لها الحرية فى اختيار أفضل الطرق فى عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى ضوء امكانيات المجتمع المحلى الفعلية :

٣ - أن تكون أجهزة التخطيط فى المجتمع المحلى ذات مقدرة بحيث نستطيع الاقتراح نتيجة لخبرتها فى التخطيط على أجهزة التخطيط المركزية للاستفادة من الخبرات المحلية فى وضع الخطط العامة :

٤ - أن تصبح أجهزة التخطيط المحلى أجهزة بحث أيضا. لأن البحث فى هذه الحالة يؤدي غرضين هامين الأول حسن تطبيق الخطة المحلية وضمان فاعليتها والثانى تزويد أجهزة التخطيط المركزية بنتائج الدراسات والتجارب لتطوير مفاهيم التخطيط وترسيخ قواعده :

٥ - أن تصبح أجهزة التخطيط المحلية أجهزة نوعية أيضا لتضمن مساندة المواطنين عن وعى وفهم فى نجاح الخطة وتضمن فى نفس الوقت استجابة ذوى الخبرة والمهارة فى المجتمع المحلى :

٦ - أن تعمل أجهزة التخطيط فى المجتمع المحلى على سياسة مركزية محلية ومعنى هذا أن تجمع وتنسق بين الخطط المختلفة فى كل نواحي الحياة حتى لا يحدث هناك تخلف فى بعض أجزاء المجتمع الأمر الذى يترتب عليه خلق مشاكل جديدة لم تكن فى حساب المخططيين :

٧ - أن يكون فى ذهن المخططين المحليين دائما أن رفاهية المجتمع المحلى جزء من رفاهية المجتمع الكبير وأن الرفاهية عامة هى الغاية العظمى من كل تنمية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والصحية والصناعية

٨ - أن يكون لدى المخططين المحليين دائما الوعي الكافي بمبادئ المجتمع الكبرى والفهم الحقيقي لآيديولوجيته التي تنبثق من أن العدالة الاجتماعية هي أساس الرعاية ، وأن فلسفة الرعاية الاجتماعية لا تقوم على الإحسان أو التفتيف أو تقدم بطريقة رأسية بل توجه على أساس أنها واجب الدولة الأول هدفها بناء الشخصية وخلق المواطن القوى قبل أن توجه الى مساعدة الضعفاء وخدمة المنحرفين أو الذين سقطوا في معركة التكيف الاجتماعي .

٩ - أن التخطيط المحلي لا يجب أن ينظر الى المجتمع المحلي نظرة رأسية فقط عند رسم سياسة الاصلاح بل يجب أن تكون قاعدة الفكر والعمل أفقية دائما ،

١٠ - أن يكون في ذهن المخططين المحليين دائما أن التخطيط الاجتماعي غاية كل تخطيط ومعني هذا أنه القاعدة التي ينبعث منها كل أنواع التخطيط الاخرى والتي تعود اليه في نهاية الامر :





مراجعة مختارة



- 1 — Ammar H., *Growing up in an Egyptian Village; Silwa Province of Aswan*. London. Routledge & Kegan Paul, 1954.
- 2 — Barnes, J. A , *Marriage in a Changing Society: A study in Structural Change Among the Fort Jameson Ngoni*. London : Oxford Univ. Press, 1951.
- 3 — Bartlett, E. C. & Others (eds.) *The Study of society: Methods and Problems*. London : Kegan Paul, Trench, Trubner & Co., 1946.
- 4 — Benedict, R., *Patterns of Culture*. London : Routledge & Sons LTD., 1945.
- 5 — Dube, S. C , *Indian Village*. London : Routledge & Kegan Paul, 1956.
- 6 — Durkheim, E., *The Division of Labour in Society*: Trans. by G. Simpson Illinois : The Free Press. Glencoe, 1949.
- 7 — Embree, J. F , *A Japanese Village : Suze Mura*. London: Kegan Paul, Trench Trubner & Co. LTD., 1946.
- 8 — Evans-Pritchard, E. E., *The Nuer : A Description of the Modes of Livelihood and Political Institutions of Nilotic People*. Oxford : The Clarendon Press, 1940.
- 9 — Fei, Hsiao-Tung, *Peasant Life in China : A Field Study of country life in the Yangtse Valley*. London : Kegan Paul, Trench, Trubner & Co. LTD., 1943.
- 10 — Fei H-T; Chang, Chik-J, *Earthbound China, A Study of Rural Economy in Yunnan*. London : Routledge & Kegan Paul LTD., 1949.
- 11 — Fortes, M., Evans-Pritchard E. E., (eds.) *African Political Systems*. London : Oxford University Press, 1955.

- 12 — Fortes M. (ed) Social Structure: Studies Presented to A.R. Radcliffe-Brown. Oxford, the Clarendon Press 1949.
- 13 — Gillette, J. M., Rural Sociology. New York : The Macmillan Co. 1936.
- 14 — Gulliver, P.h., Labour Migration In A Rural Economy, Uganda B.A.I.SR., Kampala.
- 15 — Issawi, Ch., Egypt at mid-century, an economic survey, London, Oxford Univ. Press 1954.
- 16 — Loomis, Ch. P., Beegle, J. A. Rural Social Systems, A Textbook in Rural, Sociology and Anthropology. New York : Prentice-Hall, Inc. 1951.
- 17 — Lundberg, G A , Social Research : A study in Methods of Gathering Data, New York : Longmans, Green & Co. 1942
- 18 — Lundberg, G. A., Foundations of sociology New York, the Macmillan Co. 1939.
- 19 — Muciver, R.M., Page Ch. H., Society, An Introductory Analysis, London, Macmillan & Co. LTD., 1953.
- 20 — Malinowski, B., Kaberry, Ph. M. (ed.) The Dynamics of Culture Change. An Inquiry Into Race Relations in Africa New Haven : Yale : Yale Univ press. 1946.
- 21 — Marriott, M. (ed.) : Village India : Studies in the Little Community Chicago: The University of Chicago press. 1955
- 22 — Nadel, S.F., The Foundations of Social Anthropology, London, Cohen, West LTD., 1953.
- 23 — Notes And Queries on Anthropology by A Committee of the Rural Anthropological Institute of Great Britain and



- Irland 6th ed., London : Routledge & Kegan Paul LTD., 1951.
- 24 — Ogburn, W. E., Social Change, with Respect to Culture and Original Nature. New ed. New York The Viking Press, 1952.
- 25 — Ogburn, W. E. & Nimkoff, M. P., A Handbook of Sociology, London Routledge & Kegan Paul LTD., 1953.
- 26 — Phillips, A., ed., Survey of African Marriage and Family Life. London: Oxford Univ. Press, 1953.
- 27 — Radcliffe-Brown, A. R. Forde D. (eds. African Systems of Kinship and Marriage, London, Oxford, Univ Press 1956
- 28 — Radcliffe-Brown. A. R., Structure and Function In Primitive Society : Essays and Addresses London; Cohen & West LTD., 1956.
- 29 — Redfield, R., The Little Community Viewpoints for the Study of a Human Whole, Chicago ; The University of Chicago Press. 1956
- 30 — Redfield, R.; the primitive World and its Transformations New York, Cornell Univ. press, 1957.
- 31 — Redfield, R., Peasant Society and Culture. An Anthropological approach to civilisation. Chicago The Univ of Chicago press, 1956.
- 32 — Redfield R. A Village that Chose Progress. Chan Kom Revisited. Chicago : the University of Chicago press 1957.
- 33 — Redfield, R., The Folk Society, Rep. for private Circulation from the A. J. S., Vol. 111, No. 4, January, 1947.
- 34 — Sorokin, P. A., Social and Cultural Dynamics, Vol. IV. Basic Problems, Principles and Methods. New York : American Book Co., 1941.

- 35 . Sorokin, P. A., Society, Culture. and Personality Their Structure and Dynamics, A System of General Sociology. New York : Harper & Bros.. 1947.
- 36 — Wilson; G. & M., The Analysis of Social Change; Based on Observations in Central Africa. Cambridge, 1954.
- 37 — Winter, E.H., Bwamba, A structural-Functional Analysis of Patrilineal Society. Cambridge; W. Hoffer & Sons LTD.
- 38 — Winter, E. H.; Bwamba Economy : The Development of a Primitive Subsistence Economy in Uganda. Kampala, Uganda : E.A.T.S.R., 1955.
- 39 — Yang, M. C A. Chinese Village, Taitou, Shantung Privince. London, Kegan Paul, Trenh, Trubner & Co., LTD., 1947.
- 40 — Znaniechi, F. The Method of Sociology : New York Farrar & Rinehart, Inc. 1934.



Bibliotheca Alexandrina



0617369

٢١٥٨/٠١/٠١٩

٢٧٥٠

ملتزم الطبع والنشر دار المعارف - ١١١٩ كورليش النيل  
فرع الاسكندرية ٤٢ شارع سعد زغلول - ٢ ميدان التحرير (المنشأة)